

العالمى للفكر الإسلامى

مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامى

ملف رقم (١١٢)

التكشيف الاقتصادى للتراث

الزكاة (١٣)

موضوع رقم (١٠٥)

اعداد

أ/ أحمد جابر بلدان

مدير مركز أبحاث الاقتصاد

بالمعهد العالمى للفكر الإسلامى

أ.د / على جمعة محمد

المستشار الأكاديمى للمعهد

العالمى للفكر الإسلامى

فهرس محتويات ملف (١١٢)

الزكاة (١٤) موضوع (١٠٥)

تابع ١٠٥ الزكاة

ابن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الاسلام أحمد بن تيمية

- ١ - من أركان الاسلام الزكاة العامة من الصدقات كلها، ولا يتصدق إلا لله ج ١ ص ٧٥.
- ٢ - كان أبو بكر الصديق ينفق ماله في سبيل الله كاشتريته المعذنين ج ١ ص ١٨٨.
- ٣ - جاء في الحديث الصحيح: إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، وعلم ينتفع به، وود صالح يدعوله ج ١ ص ١٩١، ج ٤ ص ٣٣٠.
- امتناع المرتدين عن أداء الزكاة ج ٢ ص ١٩٣، ٢٢٦، ج ٤ ص ٤٠٥، ٤٥٢، ج ٧ ص ٦٠٣، ج ١١ ص ٧٩، ٢٠٦، ٢٠٧، ج ٢٢ ص ٥٢، ج ٢٨ ص ٤٦٩، ٤٧، ٥١٣، ٥١٥، ٥١٨، ٥٤٥، ٥١٩.
- ٥ - المن والأذى يبطل الصدقة، كما يبطل الرياء وعدم الإيمان الانفاق ج ٢ ص ٤١٧، ج ١٠ ص ٦٣٨.
- ٦ - قال النبي (ﷺ): ان الصدقة لا تحمل لخم ولا آل محمد ج ٣ ص ٣٠٧، ج ١٩ ص ٣٠، ٣١.
- ٧ - فرضت الزكاة في أموال المسلمين من الماشية والحيوب والثمار والتجارة والذهب والفضة ج ١٩ ص ٣٦٧.
- ٨ - الأصناف الذين فرضت لهم الزكاة كما جاءت في آية الصدقات ج ١٩ ص ٣٦٧، ج ٢٥ ص ٣٩، ٤٠، ج ٢٨ ص ٢٧٣، ٥٦٧، ٥٦٩، ٥٧٦ - ٥٧٨.
- ٩ - عثمان بن عفان يجهر جيش العسرة بالف وخمسين بعير ج ٤ ص ٤٥٨، ج ٢٩ ص ٣٧٥.
- ١٠ - عن النبي (ﷺ) أنه قال: نفقة الرجل على أهله يحتسبها صدقة ج ٧ ص ٤٣، ج ١٠ ص ٤٦.
- ١١ - عن النبي (ﷺ) أنه قال: ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته إلا أحمى عليها في نار جهنم ج ١٠ ص ٦٦.

١١٨/١٢٨

١٢ - نزلت الآية ﴿يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ في الوليد بن عبة، بعثه الرسول (ﷺ) الى بنى المصطلق ليقيض صدقاتهم، فسار اليهم ثم رجع وقال انهم منعوا الصدقة

١٣ - الزكاة اسم لما تركوه به النفس، وزكاة النفس زيادة خيرها وذهاب شرها ج ٢٩٩، ج ١٠ ص ٩٦، ٦٢٨، ٦٢٩، ج ٢٥ ص ٨

١٤ - من ترك الزكاة متعمدا فقد كفر بالله، وقال الضحاك: لا ترفع الصلاة إلا بالزكاة ج ٢٥ ص ٣٠٣.

١٥ - تجب الزكاة حقاً لله في ماله، ولهذا يقال ليس في المال حق سوى الزكاة ج ٢٥ ص ٣١٦، ج ٢٩ ص ١٨٧

١٦ - رأى الفقهاء في زكاة الصغير والجنون ج ٢٥ ص ٣١٦.

١٧ - في قوله تعالى ﴿أنفقوا من طيات ما كسبتم﴾ أخرجنا لكم من الأرض ﴿، ذكر زكاة التجارة وزكاة الخارج من الأرض وهو العشر أو نصف العشر، أو ربع العشر ج ٨ ص ٥٣٣.

١٨ - عمر بن الخطاب يتصدق بنصف ماله، وأبو بكر يتصدق بكل ماله ج ١٠ ص ١١٦، ١١٧.

١٩ - الصدقة منها ما هو مفروض، ومنها ما هو مستحق، وهو العفو، كما قال تعالى ﴿ويستلونك ماذا ينفقون قل العفو﴾ ج ١٠ ص ٣٩٠.

٢٠ - يجوز اخراج التمر في صدقة الفطر لمن ليس ذلك قوته ج ١٠ ص ٤١٠.

٢١ - ذكر الله الفقراء المستحقين للزكاة في قوله ﴿ان تبدوا الصدقات فنعما هي﴾ ج ١١ ص ٤٤، ٢١، ٢٠.

٢٢ - قال النبي (ﷺ): لا يحل الصدقة لغني ولا لقوى مكتسب ج ١١ ص ٢٠.

٢٣ - الغني هو الذي لا يحل له أخذ الزكاة أو الذي تجب عليه الزكاة ج ١١ ص ٢٨، ٦٨، ٦٩، ٦٦٧

٢٤ - تجمع الزكاة بين إزالة الشر وزيادة الخير ج ١٦ ص ١٩٨، ١٩٩.

٢٥ - في قوله تعالى ﴿قد أفلح من تركي وذكر اسم ربه فصل﴾، وكانت السنة أن الصدقة قبل الصلاة في عيد الفطر ج ١٦ ص ٢٠٠.

٢٦ - في حديث ابن عباس: فرض رسول الله (ﷺ) صدقة الفطر طهرة للصائمين من اللغو والرفث، وطعمة للمساكين ج ١٦ ص ٢٠٠.

٥٧- دل القرآن والحديث على ايجاب الزكاة فى الذهب كما وجبت فى الفضة. قال تعالى

﴿وَالَّذِينَ يَكْتَنُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ج ٢٥ ص ١٢، ١٣.

٥٨- قال النبى (ﷺ) : ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منها زكاتها الحديث ج ٢٥ ص ١٣.

٥٩- رأى الفقهاء فى ضم الذهب الى الفضة لاكمال النصاب بهما ج ٢٥ ص ١٣، ١٤.

٦٠- الحول شرط فى وجوب الزكاة فى العين والماشية ج ٢٥ ص ١٤، ١٥.

٦١- فى العروض التى يراد بها التارة، الزكاة اذا حال عليها الحول ج ٢٥ ص ١٥.

٦٢- جاء فى سنن أبى داود عن سمرة قال : كان النبى (ﷺ) يأمرنا بان نخرج الزكاة مما نعهده للبيع ج ٢٥ ص ١٥.

٦٣- عمر بن الخطاب يقوم ما لرجل من جعاب وأدم كان يتاجر بها، ويأخذ زكاتها ج ٢٥ ص ١٥.

٦٤- لا زكاة فى حلى النساء عند مالك والشافعى وأحمد. وفيه الزكاة عند أبى حنيفة ج ٢٥ ص ١٦، ١٧.

٦٥- ما أبيع من حلية الرجال فلا زكاة فيه، كحلية السيف، والخاتم الفضة. أما ما يحرم اتخاذه كالأواني ففيه الزكاة ج ٢٥ ص ١٧.

٦٦- تجب الزكاة فى مال اليتيم عند مالك والشافعى وأحمد ج ٢٥ ص ١٧.

٦٧- قال عمر بن الخطاب اتجروا فى أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة. وقالته عاذشة أيضا ج ٢٥ ص ١٨، ١٧.

٦٨- ليس فى المال المغصوب والضائع ونحو ذلك زكاة حتى يقبضه فيزكيه لعام واحد. وهذا قول مالك ج ٢٥ ص ١٨.

٦٩- لا زكاة على الدين عند مالك حتى يقبضه صاحبه فعليه زكاة واحدة ج ٢٥ ص ١٨.

٧٠- اذا أخرج من المعادن نصاب من الذهب والفضة، فيه الزكاة عند أخذه، وهذا قول مالك والشافعى وأحمد. أما أبو حنيفة فيجعل فيه الخمس ج ٢٥ ص ١٨.

٧١- ما يخرج من البحر كاللؤلؤ والمرجان فلا زكاة فيه عند الجمهور، وفيه الزكاة عند الزهرى والحسن البصرى وأحمد ج ٢٥ ص ١٩.

٧٢- الدين يسقط زكاة العين عند مالك وأبى حنيفة وأحمد، وأحد قولى الشافعى ج ٢٥ ص ١٩.

٧٣- اختلاف الفقهاء فى زكاة العسل ج ٢٥ ص ١٩، ٢٠.

٧٤- رأى الفقهاء فى زكاة الحبوب والبقول، وفيما له ثمرة باقية ج ٢٥ ص ٢٠، ٢١.

٧٥- أصناف الحبوب التى تجب فيها الزكاة عند مالك وأصحابه ج ٢٥ ص ٢١.

٧٦- تجب الزكاة فى ثلاثة أنواع من الثمار. وهى التمر والزبيب والزيتون

مجموع فتاوى
شيخ الاسلام احمد بن تيمية



قدس الله روحه

جمع وترتيب الفقير إلى الله

عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي

وساعده ابنه محمد وفقرهما الله

طبع بأمر

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل

سعود بن عبد العزيز آل سعود

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٣٨١ هـ

دون الله شفعاء قل أولو كانوا لا يملكون شيئاً ولا يعقلون . قل لله الشفاعة جميعاً له ملك السموات والأرض) ، وقال : (قل ادعوا الذين زعمتم من دون الله لا يملكون مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض وما لهم فيها من شرك وما له منهم من ظهير . ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له) . وقال : (من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه) وقال : (وكم من ملك في السموات لا تغنى شفاعتهم شيئاً إلا من بعد أن يأذن الله لمن يشاء ويرضى) .

فالعبادة والإستعانة وما يدخل في ذلك من الدعاء ، والاستغاثة ، والخشية ، والرجاء ، والإنابة ، والتوكل ، والتوبة ، والاستغفار : كل هذا لله وحده لا شريك له ؛ فالعبادة متعلقة بألوهيته ، والإستعانة متعلقة بربوبيته ، والله رب العالمين لا إله إلا هو ، ولا رب لنا غيره ، لا ملك ولا نبي ولا غيره ؛ بل أكبر الكبائر الإشراف بالله وأن تجعل له ندأ وهو خلقك ، والشرك أن تجعل لغيره شركاً أى نصيباً في عبادتك ، وتوكلك ، واستعانتك ؛ كما قال من قال : (ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) وكما قال تعالى : (وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء) وكما قال : (أم اتخذوا من دون الله شفعاء قل أولو كانوا لا يملكون شيئاً ولا يعقلون) ؟ وكما قال : (ما لكم من دونه من ولي ولا شفيع) .

وأصناف العبادات الصلاة بأجزائها مجتمعة ، وكذلك أجزاؤها التي هي عبادة بنفسها ؛ من السجود ، والركوع ، والتسليم ، والدعاء ، والقراءة ؛ والقيام ؛ لا يصلح إلا لله وحده .

ولا يجوز أن يتنفل على طريق العبادة إلا لله وحده ، لا للشمس ، ولا للقمر

ولا للملك ؛ ولا لنبي ؛ ولا صالح ؛ ولا لقبر نبي ؛ ولا صالح ؛ هذا في جميع ملل الأنبياء ، وقد ذكر ذلك في شريعتنا حتى نهى أن يتنفل على وجه التحية والإكرام للخلوقات ؛ ولهذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم معاذاً أن يسجد له . وقال : « لو كنت أمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت الزوجة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها » . ونهى عن الإنحناء في التحية ، ونهاهم أن يقوموا خلفه في الصلاة وهو قاعد .

وكذلك الزكاة العامة ، من الصدقات كلها والخاصة ، لا تصدق إلا لله ، كما قال تعالى : (وما لأحد عنده من نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى) وقال : (إنما نطعمكم لوجه الله) . وقال : (مثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله وتبلياً من أنفسهم) وقال : (وما آتيتهم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون) . فلا يجوز فصل ذلك على طريق الدين لا للملك ؛ ولا للشمس ؛ ولا للقمر ؛ ولا لنبي ؛ ولا لصالح ، كما يفعل بعض السوء والمعتظمين كرامة لفلان وفلان ، يقسمون بأشياء : إما من الأنبياء وإما من الصحابة وإما من الصالحين ، كما يقال : بكر وعلى ونور الدين أرسلان والشيخ عدى والشيخ جاليد .

وكذلك الحج لا يهيج إلا إلى بيت الله ، فلا يطاف إلا به ، ولا يحلق الرأس إلا به ؛ ولا يوقف إلا بفنائه ؛ لا يفعل ذلك بنى ؛ ولا صالح ؛ ولا بقبر نبي ؛ ولا صالح ؛ ولا بوثن ؛ وكذلك الصيام لا يصام عبادة إلا لله ، فلا يصام لأجل الكواكب والشمس والقمر ، ولا لقبور الأنبياء والصالحين ونحو ذلك .

الخلق رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لكونه كان ينفق ماله في سبيل الله كاشترائه المعذنين . ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم محتاجاً في خاصة نفسه لا الى أبي بكر ولا غيره . بل لما قال له في سفر الهجرة : ان عندى راحتين فخذ احداهما ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم « بائثن » فهو أفضل صديق لأفضل نبي ، وكان من كماله أنه لا يعمل ما يعمل الا ابتغاء وجه ربه الأعلى لا يطلب جزاء من أحد من الخلق ، لا الملائكة ولا الانبياء ولا غيرهم .

ومن الجزاء أن يطلب الدعاء ، قال تعالى عن أنبي عليهم : (انما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا) والدعاء جزاء كما في الحديث « من أسدى اليكم معروفا فكاثروه ، فان لم تجدوا ما تكاثرونه به فادعوا له حتى تعلقوا أن قد كافأتموه » . وكانت عائشة اذا أرسلت الى قوم بصدقة تقول للرسول : اسمع ما يدعون به لنا حتى ندعو لهم بمثل مادعوا لنا ويبق أجرنا على الله .

وقال بعض السلف : اذا قال لك السائل : بارك الله فيك ، فقل : وفيك بارك الله ، فمن عمل خيراً مع المخلوقين سواء كان المخلوق نبياً أو رجلاً صالحاً أو ملكاً من الملوك أو غنياً من الأغنياء فهذا العامل للخير مأمور بأن يفعل ذلك خالصاً لله يبتغي به وجه الله ، لا يطلب به من المخلوق جزاء ولا دعاء ولا غيره ، لا من نبي ولا رجل صالح ولا من الملائكة ، فإن الله أمر العباد كلهم أن يعبدوه مخلصين له الدين .

وهذا هو دين الإسلام الذي بعث الله به الاولين والآخرين من الرسل

فلا يقبل من أحد ديناً غيره ، قال تعالى : (ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين) وكان نوح وابراهيم وموسى والمسيح وسائر أتباع الانبياء عليهم السلام على الإسلام ، قال نوح : (وأمرت أن أكون من المسلمين) وقال عن ابراهيم : (ومن يرغب عن ملة ابراهيم إلا من سفه نفسه ولقد اصطفيناه في الدنيا وانه في الآخرة لمن الصالحين ، إذ قال له ربه أسلم قال أسلمت لرب العالمين ، ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن إلا وأنت مسلمون) ، وقال موسى يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا ان كنتم مسلمين) وقالت السحرة : (ربنا أفرغ علينا صبراً وتوفنا مسلمين) وقال يوسف : (توفني مسلماً وألحقني بالصالحين) ، وقال تعالى : (إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا) وقال عن الحواريين : (وإذا أوحيت الى الحواريين أن آمنوا بى وبرسولى قالوا آمنا واشهد بأننا مسلمون) .

ودين الإسلام مبنى على أصلين : أن نعبد الله وحده لا شريك له ، وأن نعبده بما شرعه من الدين وهو ما أمرت به الرسل أمر إيجاب أو أمر استحباب ، فيعبد في كل زمان بما أمر به في ذلك الزمان . فلما كانت شريعة التوراة محكمة كان العاملون بها مسلمين ، وكذلك شريعة الإنجيل .

وكذلك في أول الإسلام لما كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى الى بيت المقدس كانت صلاته اليه من الإسلام ، ولما أمر بالتوجه الى الكعبة كانت الصلاة اليها من الإسلام ، والعدول عنها الى الصخرة خروجاً عن دين

الإسلام . فكل من لم يعبد الله بعد مبعث محمد صلى الله عليه وسلم بما شرعه الله من واجب ومستحب فليس بمسلم .

ولا بد في جميع الواجبات والمستحبات أن تكون خالصة لله رب العالمين ؛ كما قال تعالى : (وما تفرق الذين أوتوا الكتاب الا من بعد ما جاءتهم البينة ، وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة) وقال تعالى : (تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم ، انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق فا عبد الله مخلصاً له الدين ألا الله الدين الخالص) .

فكل ما يفعله المسلم من القرب الواجبة والمستحبة ، كالإيمان بالله ورسوله والعبادات البدنية والمالية ومحبة الله ورسوله والإحسان الى عباد الله بالنفع والمال : هو مأمور بأن يفعله خالصاً لله رب العالمين ، لا يطلب من مخلوق عليه جزاء : لا دعاء ولا غير دعاء ، فهذا مما لا يسوغ أن يطلب عليه جزاء ، لا دعاء ولا غيره .

وأما سؤال المخلوق غير هذا فلا يجب بل ولا يستحب الا في بعض المواضع ، ويكون المسئول مأموراً بالإعطاء قبل السؤال ، واذا كان المؤمنون ليسوا مأمورين بسؤال المخلوقين فالرسول أولى بذلك صلى الله عليه وسلم ، فإنه أجل قدراً وأغنى بالله عن غيره . فإن سؤال المخلوقين فيه ثلاث مفاصد : -

مفسدة الافتقار الى غير الله وهي من نوع الشرك .

ومفسدة إهداء المسئول وهي من نوع ظلم الخلق .

وفيه ذل لغير الله وهو ظلم للنفس . فهو مشتمل على أنواع الظلم الثلاثة ، وقد نزه الله رسوله عن ذلك كله .

وحيث أمر الامة بالدعاء له فذاك من باب أمرهم بما ينتفعون به كما يأمرهم بسائر الواجبات والمستحبات ، وان كان هو ينتفع بدعائهم له فهو أيضاً ينتفع بما يأمرهم به من العبادات والاعمال الصالحة ، فإنه ثبت عنه في الصحيح أنه قال : « من دعا الى هدى كان له من الاجر مثل اجور من اتبعه من غير أن ينقص من أجورهم شيء » ، ومحمد صلى الله عليه وسلم هو الداعي الى ما تفعله أمته من الخيرات ، فما يفعلونه له فيه من الاجر مثل أجورهم من غير أن ينقص من أجورهم شيء .

ولهذا لم تجر عادة السلف بأن يهدوا إليه ثواب الاعمال ، لأن له مثل ثواب أعمالهم بدون الإهداء من غير أن ينقص من ثوابهم شيء . وليس كذلك الأبوان ، فإنه ليس كل ما يفعله الولد يكون للوالد مثل أجره ، وإنما ينتفع الوالد بدعاء الولد ونحوه مما يعود نفعه الى الأب ، كما قال في الحديث الصحيح : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، وعلم ينتفع به ، وولد صالح يدعو له » . فالثاني صلى الله عليه وسلم - فيما يطلبه من أمته من الدعاء - طلبه طلب أمر وترغيب ليس بطلب سؤال . فمن ذلك أمره لنا بالصلاة والسلام عليه ، فهذا أمر الله به في القرآن بقوله : (صلوا عليه وسلموا تسليماً) .

والأحاديث عنه في الصلاة والسلام معروفة .

إياه يستعين . فلا يطلب ممن أحسن إليه جزاء ولا شكوراً . لأنه إنما عمل له ما عمل الله ، كما قال الأبرار (إنما نطعمكم لوجه الله . لا نريد منكم جزاء ولا شكوراً) ولا يمن عليه بذلك ولا يؤذيه . فانه قد علم أن الله هو المان عليه ، إذ استعمله في الاحسان . وأن المنة لله عليه . وعلى ذلك الشخص . فعليه هو : أن يشكر الله . إذ يسره لليسرى . وعلى ذلك : أن يشكر الله . إذ يسره له من يقدم له ما ينتفع به من رزق أو علم أو نصر . أو غير ذلك .

ومن الناس : من يحسن الى غيره ليمن عليه ، أو يرد الاحسان له بطاعته إليه وتعظيمه . أو نفع آخر . وقد يمن عليه . فيقول : أنا فعلت بك كذا . فهذا لم يعبد الله ولم يستغنه . ولا عمل لله ، ولا عمل بالله . فهو المرأى .

وقد أبطل الله صدقة الثمان . وصدقة المرأى . قال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالبن والأذى . كالذي ينفق ماله رثاء الناس . ولا يؤمن بالله واليوم الآخر . فثله كمثل صفوان عليه تراب . فأصابه وابل فتركه صلداً . لا يقدرون حتى شيء مما كسبوا . والله لا يهدي القوم الكافرين . ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله ، ونثيتاً من أنفسهم : كمثل جنة بربوة أصابها وابل . فآتت أكلاها ضعفين . فان لم يصبها وابل فطل . والله بما تعملون بصير) .

قال قتادة « نثيتاً من أنفسهم » احتساباً من أنفسهم . وقال الشعبي : يقيناً ، وتصديقاً من أنفسهم . وكذلك قال الكلبي . قيل : يخرجون الصدقة طيبة بها أنفسهم . على يقين بالثواب ، وتصديق بوعد الله . يعلمون : أن ما أخرجه خير لهم مما تركوه .

قلت : إذا كان المعطى محتسباً للأجر عند الله ، مصداقاً بوعد الله له : طالب من الله ، لا من الذي أعطاه . فلا يمن عليه . كما لو قال رجل لآخر : أعط ممالكك هذا الطعام . وأنا أعطيك ثمنه . لم يمن على المالك . لاسيما إذا كان يعلم : أن الله قد أنعم عليه بالأعطاء .

فصل

الفرق السادس : أن يقال : إن ما يتبلى به العبد من الذنوب الوجودية — وإن كانت خلقاً لله — فهو عقوبة له على عدم فعله ما خلقه الله له . وفطره عليه . فان الله إنما خلقه لعبادته وحده لا شريك له . ودله على الفطرة . كما قال النبي صلى الله عليه وسلم « كل مولود يولد على الفطرة » وقال تعالى (فأقم وجهك للدين خنيفاً . فطرة الله التي فطر الناس عليها . لا تبديل لخلق الله . ذلك الدين القيم . ولكن أكثر الناس لا يعلمون) .

فهؤلاء اذا قالوا إنه عين السموات والارض : فقد جحدوا ما جحد
فرعون ، واقروا بما أقربه فرعون ؛ إلا أن فرعون لم يسمه إلها ولم
يقبل هو الله .

وهؤلاء قالوا : هذا هو الله ؛ فهم مقرون بالصانع ؛ لكن جعلوه هو الصنعة .
فهم في الحقيقة معطلون ، وفي اعتقادهم مقرون .

وفرعون بالعكس : كان منكرآ للصانع في الظاهر ، وكان في الباطن مقرا
به ؛ فهو أكفر منهم ؛ وهم اضل منه واجبل ؛ ولهذا يعظمونه جدا .

(الوجه الحادى عشر) قول القائل : بل هذا هو الحق الصريح المتبع ؛
لا ما يرى المنحرف عن مناهج الإسلام ودينه ، المتحير في يدها ضلالته وجهله .

فيقال : من الذى قال هذا الحق من الأولين والآخرين ؟ وهذا كتاب الله
من أوله إلى آخره ، الذى هو كلام الله ، ووحيه ، وتنزيله ، ليس فيه شيء
من هذا ، ولا في حديث واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا عن احد
من أئمة الإسلام ومشايخه ، الا عن هؤلاء المفتريين على الله الذين هم في مشايخ
الدين : فظير جنكسخان في أمر الحرب ، فدياتهم تشبه دولته ، ولعل إقراره
بالصانع : خير من إقرارهم ؛ لكن بعضهم قد يوجب الإسلام فيكون خيرا
من التار من هذا الوجه .

وأما محققوهم وجهودهم : فيجوز عندهم اليهود والتتصر ، والإسلام

والاشراك ، لا يحرمون شيئا من ذلك ، بل المحقق عندهم لا يحرم عليه شيء ،
ولا يجب عليه شيء .

ومعلوم أن التار الكفار : خير من هؤلاء ، فإن هؤلاء مرتدون عن
الإسلام ، من أقبح أهل الردة ، والمرتد شر من الكافر الأصلي من وجوه كثيرة ،
وإذا كان أبو بكر الصديق قاتل المرتدين بمنعم الزكاة : فقتال هؤلاء أولى .

وأما ما حكاه عن الذى سماه الشيخ المحقق ، العالم الربانى ، الفوت السابغ
(في الشفعة) من أنه قال : اعلم أن العالم بمجموعه حدة عين الله ، التى لاتنام
الح . فالكلام عليه من وجوه .

(أحدها) أن تسمية قاتل مثل هذا المقال : محققاً ، وعالمأ ، وربانياً ،
عين الضلالة والغواية ، بل هذا كلام لا تقوله لا اليهود ، ولا النصارى ،
ولا عباد الأوثان .

فإن كان الذى قاله مسلوب العقل : كان حكمه حكم غيره في أن الله رفع عنه
القلم ، وإن كان عاقلاً فجرأ على الله الذى يقول : (وقالوا اتخذ الرحمن ولداً *
لقد جئتم شيئا إداً * تكاد السموات يتفطرن منه) الى آخر الآيات . وقال :
(وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون * لا يسبقونه بالقول)
الى قوله : (الظالمين) وقال (لقد كفر الذين قالوا ان الله هو المسيح بن مريم ،
قل فمن يملك من الله شيئا إن أراد أن يهلك المسيح بن مريم) الى قوله :
(وإليه المصير) .

والأولياء ، وإن كان فيهم محدثون كما ثبت في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « انه قد كان في الأمم قبلكم محدثون ، فإن يكن في أمتي أحد فعمر » فهذا الحديث يدل على أن أول المحدثين من هذه الأمة عمر ؛ وأبو بكر أفضل منه ، إذ هو الصديق ، فالحديث - وإن كان يلهم ويحدث من جهة الله تعالى فعليه أن يعرض ذلك على الكتاب والسنة ، فإنه ليس بمعصوم ، كما قال أبو الحسن الشاذلي : قد ضمنت لنا العصمة فيما جاء به الكتاب والسنة ، ولم تضمن لنا العصمة في الكشوف والإلهام .

ولهذا كان عمر بن الخطاب وقافاً عند كتاب الله ، وكان أبو بكر الصديق يبين له أشياء تخالف ما يقع له ، كما بين له يوم الحديبية ، ويوم موت النبي صلى الله عليه وسلم ، ويوم قتال مانعي الزكاة وغير ذلك ، وكان عمر بن الخطاب يشاور الصحابة ؛ فتارة يرجع اليهم وتارة يرجعون اليه ، وربما قال القول : فترد عليه امرأة من المسلمين قوله ، وتبين له الحق فيرجع اليها ، ويدع قوله ، كما قدر الصادق ، وربما يرى رأياً فيذكر له حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فيعمل به ويدع رأيه ، وكان يأخذ ببعض السنة عن هو دونه في قضايا متعددة ، وكان يقول القول ، فيقال له : أصبت فيقول والله ما يدري عمر أصاب الحق أم أخطاه ؟ .

فإذا كان هذا امام المحدثين ، فكل ذى قلب يحدته قلبه عن ربه الى يوم القيامة هو دون عمر ، فليس فيهم معصوم ، بل الخطأ يجوز عليهم كلهم ، وإن

كان طائفة تدعى أن الولي محفوظ ، وهو نظير ما يثبت للأنبياء من العصمة ، والحكيم الترمذي قد أشار الى هذا - فهذا باطل مخالف للسنة والاجماع .

ولهذا اتفق المسلمون على أن كل أحد من الناس : يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وإن كانوا متفاضلين في الهدى ، والنور والإصابة ؛ ولهذا كان الصديق أفضل من المحدث ، لأن الصديق يأخذ من مشكاة النبوة ، فلا يأخذ إلا شيئاً معصوماً محفوظاً .

وأما المحدث فيقع له صواب وخطأ ، والكتاب والسنة تميز صوابه من خطئه ؛ وبهذا صار جميع الأولياء مفتقرين الى الكتاب والسنة ، لا بد لهم أن يزونا جميع أمورهم بآثار الرسول ، فما وافق آثار الرسول فهو الحق ، وما خالف ذلك فهو باطل ، وإن كانوا مجتهدين فيه ، والله تعالى يثيبهم على اجتهادهم ، ويغفر لهم خطأهم .

ومعلوم أن السابقين الأولين أعظم اهتداء واتباعاً للآثار النبوية ، فهم أعظم إيماناً وتقوى ، وأما آخر الأولياء : فلا يحصل له مثل ما حصل لهم .

والحديث الذي يروى : « مثل أمتي كمثل الغيث لا يدري أوله خير أم آخره ؟ » قد تكلم في اسناده ، وتقدير صحته انما معناه يكون في آخر الأمة من يقارب أولها ، حتى يشبهه على بعض الناس خيراً من غيره ، كما يشبهه على بعض الناس طرفاً الثوب ، مع القطع بأن الاول خير من الآخر ولهذا قال : « لا يدري » ومعلوم أن هذا السلب ليس عاماً لها ، فإنه لا بد أن يكون معلوماً أيها أفضل .

صالحين . والقرآن كله يبطل هذا المعنى و
ملك في السموات لا تنغي شفاعتهم شيئاً إلا
بإذن ورضى (وقال تعالى (وقالوا: اتخالف
مكرمون . لا يسبقونه بالقول . وهم بأجروهم
وما خلفهم . ولا يشفعون إلا لمن ارتضى .
فبين أنهم لا يشفعون إلا لمن ارتضى .
لهم فيمن يشفعون فيه . وأنهم لا يؤذونهم

وأيضاً فإن في القرآن : إذا نفى الله
فإن قوله « من دونه » إما أن يكون
بقوله « يدعون » أو بها . فالتقدير : لا
من دونه . أو لا يملك الذين يدعونهم
أظهر . لأنه قال « ولا يملك الذين يدعون
الشفاعة » وقدم « من دونه » .

ومثل هذا كثير في القرآن « يستجير
من دون الله » كقوله (ويعبدون من دونه
وقوله (ولا تدع من دون الله مالا فيه

بخلاف ما إذا قيل : لا يملك الله

هذا قال تعالى (وكم من
من بعد أن يأذن الله لمن
فإن ولدأ سبحانه . بل عباد
سوء . يعلم ما بين أيديهم
من خشية مشفقون (
فعل : أنه لا بد أن يؤذن
إذن مطلق .

من دونه : نفاها مطلقاً .
تصلاً بقوله « يملكون » أو
لك الذين يدعونهم الشفاعة
دونه أن يشفعوا . وهذا
من دونه الشفاعة » فأخر

من دون الله » و « يعبدون
الله مالا يضرم ولا ينفعهم
ولا يضرك » .

يدعون الشفاعة من دونه .

فإن هذا لا نظير له في القرآن . واللفظ المستعمل في مثل هذا أن يقال :
لا يملك الذين يدعون الشفاعة إلا بإذنه . أو لمن ارتضى . ونحو ذلك .
لا يقال في هذا المعنى « من دونه » فإن الشفاعة هي من عنده .
فكيف تكون من دونه ؛ لكن قد تكون بإذنه . وقد تكون
بغير إذنه .

وأيضاً ، فإذا قيل « الذين يدعون » مطلقاً . دخل فيه الرب
تعالى . فاتهم كانوا يدعون الله ، ويدعون معه غيره . ولهذا قال
(والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر) .

والتقدير الثالث : لا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة من دونه
وهذا أجود من الذي قبله . لكن يرد عليه ما يرد على الأول .

ومما يضعفها : « أن الشفاعة » لم تذكر بعدها صلة لها . بل قال
« لا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة » فنفي ملكهم الشفاعة
مطلقاً . وهذا هو الصواب . وإن كل من دعى من دون الله : لا يملك
الشفاعة . فإن المالك للشيء : هو الذي يتصرف فيه بمشيئته وقدرته .
والرب تعالى لا يشفع أحد عنده إلا بإذنه . فلا يملك أحد من المخلوقين
الشفاعة بحال . ولا يقال في هذا « إلا بإذنه » إنما يقال ذلك في الفعل .
فيقال (من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه ؟) .

وقال يَبِغِ الاسلام رَحِمَهُ اللهُ

فصل

قوله : (سماعون للكذب سماعون لقوم آخرين لم يأتوك) قيل :
اللام لام كي ، اي يسمعون ليكذبوا ويسمعون لينقلوا إلى قوم
آخرين لم يأتوك ، فيكونون كذابين وتمامين جواسيس . والصواب انها
لام التعدية ، مثل قوله : « سمع الله لمن حمده » فالسمع مضمّن معنى
القبول اي قابلون للكذب ويسمعون من قوم آخرين لم يأتوك
ويطيعونهم ، فيكون ذما لهم على قبول الخبر الكاذب ، وعلى طاعة غيره
من الكفار والمنافقين ، مثل قوله : (ولأوضحوا خلاصكم يفتونكم الفتنة
وفيكم سماعون لهم) اي هم يطلبون ان يفتنوك وفيكم من يسمع منهم ،
فيكون قد ذمهم على اتباع الباطل في نوعي الكلام خبره وإنشائه .
فان باطل الخبر الكاذب ، وباطل الانشاء طاعة غير الرسل .
وهذا بعيد .

ثم قال : (سماعون للكذب أكلون للسحت) فذكر أنهم في

غذائي الجسد والقلب يفتنون الحرام ، بخلاف من يأكل الحلال ولا
يقبل إلا الصدق ، وفيه ذم لمن يروج عليه الكذب ويقبله ، أو يؤثره
لموافقة هواه ويدخل فيه قبول المذاهب الفاسدة : لأنها كذب لا سيما
إذا اقترن بذلك قبولها لاجل العوض عليها ، سواء كان العوض من
ذي سلطان أو وقف أو فتوح أو هدية أو أجرة أو غير ذلك ، وهو
شبهه بقوله : (إن كثير من الأخبار والرهبان ليأكلون أموال الناس
بالباطل ويصدون عن سبيل الله) (١) أهل البدع وأهل الفجور الذين
يصدقون بما كذب به على الله ورسوله وأحكامه ، والذين يطيعون الخلق
في معصية الخالق .

ومثله : (هل أدلكم على من تنزل الشياطين ، تنزل على كل
أفك أثيم ، يلقون السمع وأكثرهم كاذبون) فانما تنزلت بالسمع الذي
يخط فيه بكلمة الصدق الف كلمة من الكذب على من هو كذاب
فاجر ، فيكون سماعا للكذب من مسترقة السمع .

ثم قال في السورة : (لولا إنهم الرابيون والأخبار عن قولهم
الاثم إكلهم السحت) فقول الاثم وسماع الكذب وأكل السحت
اعمال متلازمة في العادة ، وللحكم منها خصوص ، فان الحاكم إذا

(١) يابض بالاصل

طريقه ذكر الحج . بل فيه ذكر الصلاة والزكاة والصيام . كما في حديث وفد
عبد القيس .

وفي الصحيحين ايضا « عن ابي هريرة ان اعرابيا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ! دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة . فقال تعبد الله لا تشرك به شيئا ، وتقيم الصلاة المكتوبة ، وتؤدى الزكاة المفروضة وتصوم رمضان ، قال : والذي نفسي بيده لا أزيد على هذا شيئا أبدا . ولا أنقص منه . فلما ولى قال النبي صلى الله عليه وسلم : من سره ان ينظر الى رجل من أهل الجنة فلينظر إلى هذا » وهذا يحتمل ان يكون ضامما ، وقد جاء في بعض الأحاديث ذكر الصلاة والزكاة فقط . كما في الصحيحين عن ابي ايوب الأنصاري « ان اعرابيا عرض لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو في سفر فأخذ بخنطام ناقته او بزمامها . ثم قال : يا رسول الله ! او يا محمد ! . اخبرني بما يقربني من الجنة . ويباعدني من النار . قال : فكف رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نظر في اصحابه ، ثم قال : لقد وفق او لقد هدي . ثم قال : كيف قلت ؟ قال : فاعاد . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تعبد الله لا تشرك به شيئا . وتقيم الصلاة وتؤدى الزكاة وتصل الرحم . ثم أدر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان تمسك بما أمر به ، دخل الجنة » هذه الألفاظ في مسلم .

وقد جاء ذكر الصلاة والصيام في حديث الثعلبي عن ابي هريرة روى مسلم عن جابر بن عبد الله قال : « سألت رجلا للنبي صلى الله عليه وسلم ، قال : أرأيت إذا

صليت الصلوات المكتوبات ، وصمت رمضان وأحللت الحلال وحرمت الحرام ولم أزد على ذلك شيئا ، أدخل الجنة ؟ قال : نعم . قال : والله لا أزيد على ذلك شيئا » . وفي لفظ « أتى النبي صلى الله عليه وسلم الثعلبي بن قوقل . وحديث الثعلبي هذا قديم . فان الثعلبي بن قوقل قتل قبل فتح مكة . قتله بعض بني سعد بن العاص . كما ثبت ذلك في الصحيح فهذه الأحاديث خرجت جوابا لسؤال سائلين .

أما حديث ابن عمر فإنه مبتدأ واحاديث الدعوة والقتال فيها الصلاة والزكاة كما في الصحيحين ، عن عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « امرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا إله إلا الله ، وان محمداً رسول الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك ، عصموا مني دماءهم واموالهم إلا بحق الاسلام ، وحسابهم على الله » . وقد اخرجاه في الصحيحين من حديث ابي هريرة روى مسلم عن جابر « قال : امرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا إله إلا الله ، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم إلا بحقها » . فقال ابو بكر : والله ! لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فان الزكاة حق المال .

فكان من فقه ابي بكر انه فهم من ذلك الحديث المختصر ان القتال على الزكاة قتال على حق المال ، وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم مراده بذلك في اللفظ المبسوط الذي رواه ابن عمر . والقرآن صريح في موافقة حديث ابن عمر كما قال تعالى : (فان تابوا واقاموا الصلاة وآتوا الزكاة سلبوا) .

ما نعي الزكاة قال له عمر : كيف تقاتل الناس ؟ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا إله إلا الله وان محمداً رسول الله ، فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها وحسابهم على الله عز وجل » . فقَالَ ابو بكر . الزكاة من حقها . والله ! لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فان الزكاة حق المال ؛ والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها . فرجع عمر وغيره الى قول ابي بكر . وكان هو افهم لمعنى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم : وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم انه قال : « امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا إله إلا الله ، وان محمداً رسول الله ، وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ؛ فاذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحق الاسلام » فهذا النص الصريح موافق لفهم ابي بكر .

وكذلك قوله في صلح الحديبية لعمر مثل ما كان النبي صلى الله عليه وسلم : قال له ، وامثال ذلك كثير . فأما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتكلم بكلام لا يفهمه عمر وامثاله ، بل يكون عندهم كلام الزنجي . فمن اعتقد هذا فهو جاهل ضال ، عليه من الله ما يستحقه .

واما كون اهل الصفة كانوا قبل المبعث مهتدين . فعلى من قال

وبين ابي بكر « فكذب مخلوق ، نعم ! كان ابو بكر الصديق — رضي الله عنه — اقرب الناس الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأولام به . واعلمهم بمراده لما يسألونه عنه فكان النبي صلى الله عليه وسلم يتكلم بالكلام العربي الذي يفهمه الصحابة رضي الله عنهم ، ويزداد الصديق بفهم آخر يوافق ما فهموه ، ويزيد عليهم ولا يخالفه . مثل ما في الصحيحين عن ابي سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس فقال : « إن عبداً خيره الله بين الدنيا والآخرة . فاختر ذلك العبد ما عند الله . فبكى ابو بكر . وقال : بل نفديك بأنفسنا وأموالنا فجعل بعض الناس يعجب ويقول : عجبا لهذا الشيخ يبكي ، ان ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عبداً خيره الله بين الدنيا والآخرة قال : فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الخير . وكان ابو بكر اعلمنا به . »

فالنبي صلى الله عليه وسلم ذكر عبداً مطلقاً ، وهذا كلام عربي لا لغز فيه ، ففهم الصديق لقوة معرفته بمقاصد النبي صلى الله عليه وسلم انه هو العبد الخير . ومعرفة ان المطلق هذا المعين خارج عن دلالة اللفظ ، لكن يوافقه ولا يخالفه ؛ ولهذا قال ابو سعيد : كان ابو بكر اعلمنا به .

ومن هذا ان الصديق — رضي الله عنه — لما عزم على قتال

الظاهر . فصق ذلك على كثير من المسلمين وكان الله ورسوله اعلم واحكم بما في ذلك من المصلحة . وكان عمر فيمن كره ذلك حتى قال للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم : يا رسول الله ! ألسنا على الحق وعدونا على الباطل ؟ قال : « بلى » قال : أفليس قتالنا في الجنة وقتالهم في النار ؟ قال : « بلى » قال : فعلام نعطي الدنيا في ديننا ؟ ! فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « انى رسول الله وهو ناصري ولست اعصيه » ثم قال : أفلم تكن تحدثنا انا نأتى البيت ونطوف به ؟ قال : « بلى » . قال : « أقول لك انك تأتية العام ؟ » قال : لا . قال : « انك آتية ومطوف به » فذهب عمر الى نبي بكر رضي الله عنها فقال له مثل ما قال النبي صلى الله عليه وسلم . ورد عليه ابو بكر مثل جواب النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن ابو بكر بسمع جواب النبي صلى الله عليه وسلم . فكان ابو بكر رضي الله عنه اكمل موافقة الله وللتبى صلى الله عليه وسلم من عمر . وعمر رضي الله عنه رجع عن ذلك ، وقال : فعملت لذلك اعمالا .

وكذلك لما مات النبي صلى الله عليه وسلم انكر عمر موته اولاً . فلما قال ابو بكر : انه مات رجع عمر عن ذلك .

وكذلك في « قتال مانسي الزكاة » قال عمر لأبي بكر : كيف نقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « امرت ان

بين الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله . وانى رسول الله ، فاذا دعوا ذلك عصموا مني دماءهم واموالهم إلا بحقها » فقال له ابو بكر رضي الله عنه : ألم يقل : « إلا بحقها » ؟ ! فان الزكاة من حقها ، والله يمنعني عنها كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فممنعتهم على منعها . قال عمر : فوالله ما هو إلا ان رأيت الله قد شرح صدر ابى بكر للقتال . فعملت انه الحق .

ولهذا نلظر نيين تقدم ابى بكر على عمر . مع ان عمر رضي الله عنه محدث : فان مرتبة الصديق فوق مرتبة المحدث . لان الصديق ينقى عن الرسول المعصوم كل ما يقوله ويفعله . والمحدث يأخذ عن قلبه اشياء . وقلبه ليس بمعصوم فيحتاج ان يعرضه على ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم : ولهذا كان عمر رضي الله عنه يشاور الصحابة رضي الله عنهم وينظرهم ويرجع اليهم في بعض الأمور . وينازعونه في اشياء فيعجز عليهم ويحتجون عليه بالكتاب والسنة . ويقررم على منازعته . ولا يقول لهم : انا محدث ملهم مخاطب فينبغي لكم ان تقبلوا مني ولا تعارضوني . فأى احد ادعى او ادعى له اصحابه انه ولي الله وانه مخاطب يجب على اتباعه ان يقبلوا منه كل ما يقوله ولا يعارضوه . ويسلموا له حاله من غير اعتبار بالكتاب والسنة فهو وهم مخطئون ، ومثل هذا من اضل الناس . فعمر بن الخطاب رضي الله عنه افضل منه وهو

والربا آخر ما حرم الله ، وكان اهل الطائف قد أسلموا وصلوا
وجاهدوا . فبين الله أنهم إذا لم ينتهوا عن الربا ، كانوا ممن حارب
الله ورسوله .

وفي الصحيحين أنه لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وكفر
من كفر من العرب . قال عمر لأبي بكر : كيف تقابل الناس ؟ وقد
قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أمرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا
ان لا إله إلا الله . وإنى رسول الله . فإذا فعلوا ذلك عصموا مني
دماءهم وأموالهم الا بحقها » فقال أبو بكر : ألم يقل : إلا بحقها ؟
والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
لقاتلتهم عليه . قال عمر : فوالله ما هو الا أن رأيت الله قد شرح صدر
أبي بكر للقتال . فعلمت انه الحق .

وفي الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الخوارج فقال :
« يحقر احدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم ، وقراءته مع
قراءتهم . يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الاسلام كما
يمرق السهم من الرمية . أينما لقيتموهم فاقتلوهم ، فان في قتلهم أجراً
عند الله لمن قتلهم يوم القيامة » .

فاذا كان الذين يقومون الليل ، ويصومون النهار ، ويقرأون

القرآن . أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلهم : لأنهم فارقوا السنة
والجماعة ، فكيف بالطوائف الذين لا يلتزمون شرائع الاسلام . وإنما
يعملون بياساق ملوكهم ، وأمثال ذلك . والله أعلم .

وسئل

عن رجل بأمره الناس بالصلاة ، ولم يصل ، فما الذي يجب عليه ؟
فأجاب : إذا لم يصل فانه يستتاب . فان تاب والاقتل ، والله أعلم .

وسئل

عن ترك صلاة واحدة عمداً بنية أنه يفعلها بعد خروج وقتها
قضاء ، فهل يكون فعله كبيرة من الكبائر ؟

فأجاب : الحمد لله . نعم تأخير الصلاة عن غير وقتها الذي يجب
فعلها فيه عمداً من الكبائر ، بل قد قال عمر بن الخطاب — رضي
الله عنه — الجمع بين الصلاتين من غير عذر من الكبائر . وقد رواه
الترمذي مرفوعاً عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه

وسئل شيخ الإسلام نفي الدين

عمن يزعمون أنهم يؤمنون بالله عز وجل وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر، ويعتقدون أن الإمام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم هو علي بن أبي طالب، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم نص على إمامته، وإن الصحابة ظلموه ومنعوه حقه، واتهم كفروا بذلك. فهل يجب قتالهم؟ ويكفرون بهذا الاعتقاد أم لا؟

فأجاب: الحمد لله رب العالمين. أجمع علماء المسلمين على أن كل طائفة ممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة فإنه يجب قتالها حتى يكون الدين كله لله.

فلو قالوا: نصلي ولا نركع، أو نصلي الخمس ولا نصلي الجمعة ولا الجمعة، أو نقوم بمبادئ الإسلام الخمس ولا نحرم دماء المسلمين وأموالهم، أو لا نترك الربا ولا الخمر ولا اللبس، أو نبتع القرآن ولا نبتع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نعمل بالأحاديث الثابتة عنه، أو نعتقد أن اليهود والنصارى خير من جمهور المسلمين، وإن أهل القبلة قد كفروا بالله ورسوله ولم يبق منهم مؤمن الا طائفة قليلة.

لو قالوا: أنا لا نجاهد الكفار مع المسلمين، أو غير ذلك من الأمور المخالفة لشريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته، وما عليه جماعة المسلمين. فإنه يجب جهاد هذه الطوائف جميعها، كما جاهد المسلمون مانعي الزكاة، وجاهدوا الخوارج وأصنافهم وجاهدوا الحرمة والقرامطة والباطنية وغيرهم من أصناف أهل الأهواء والبدع الخارجين عن شريعة الإسلام.

وذلك لأن الله تعالى يقول في كتابه: (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله). فإذا كان بعض الدين لله وبعضه لغير الله وجب قتالهم حتى يكون الدين كله لله. وقال تعالى: (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم) فلم يأمر بتخليه سبيلهم إلا بعد التوبة من جميع أنواع الكفر، وبعد اقام الصلاة وإيتاء الزكاة. وقال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله، وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين). فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله) فقد أخبر تعالى أن الطائفة الممتنعة إذا لم تنته عن الربا فقد حاربت الله ورسوله، والربا آخر ما حرم الله في القرآن، فما حرمه قبله أو كده. وقال تعالى: (اتما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا، أو يصلبوا، أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، أو ينفوا من الأرض).

وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله ؟ فقال أبو بكر : ألم يقل إلا بحقها ؟ ! فإن الزكاة من حقها . والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها . فقال عمر : فوالله ما هو إلا أن رأيت أن الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعلمت أنه الحق . فاتفق أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على قتال أقوام يصلون ويصومون إذا امتنعوا عن بعض ما أوجبه الله عليهم من زكاة أموالهم .

وهذا الاستنباط من صديق الأمة قد جاء مصرحاً به . ففي الصحيحين : « عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وإن محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها » فأخبر صلى الله عليه وسلم أنه امر بقتالهم حتى يؤدوا هذه الواجبات .

وهذا مطابق لكتاب الله . وقد تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة ، وأخرج منها أصحاب الصحيح عشرة أوجه ، ذكرها مسلم في صحيحه ، وأخرج منها البخاري غير وجه . وقال الامام احمد — رحمه الله — : صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه . قال صلى الله عليه وسلم : « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه

مع صيامهم ، وقراته مع قراتهم . يقرأون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، لو يعلم الذين يقاتلونهم ماذا لهم على لسان محمد لنكلوا عن العمل » . وفي رواية « لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد » وفي رواية : « شر قتلى تحت أديم السماء . خير قتلى من قتلوه » .

وهؤلاء أول من قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ومن معه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قاتلهم بحرورى لما خرجوا عن السنة والجماعة ، واستحلوا دماء المسلمين وأموالهم : فاتهم قتلوا عبد الله بن خباب ، وأغاروا على ماشية المسلمين . فقام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وخطب الناس ، وذكر الحديث ، وذكر أنهم قتلوا وأخذوا الأموال ، فاستحل قاتلهم ، وفرح بقتلهم فرحاً عظيماً ، ولم يفعل في خلافته أمراً كان أعظم عنده من قتال الخوارج . وم كانوا يكفرون جهور المسلمين ، حتى كفروا عثمان وعلياً . وكانوا يعملون بالقرآن في زعمهم ، ولا يتبعون سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي يظنون أنها تخالف القرآن . كما يفعله سائر أهل البدع — مع كثرة تنبأهم وورعهم .

وقد ثبت عن علي في صحيح البخاري وغيره من نحو ثمانين وجهاً أنه قال : خير هذه الأمة بعد نبيها : أبو بكر ثم عمر . وثبت عنه

آخر المحرمات في القرآن ، وهو مال يؤخذ بتراضي المتعاملين . فاذا كان من لم ينته عنه محارباً لله ورسوله ، فكيف بمن لم ينته عن غيره من المحرمات التي هي أسبق تحريماً وأعظم تحريماً .

وقد استفاض عن النبي صلى الله عليه وسلم الأحاديث بقتال الخوارج ، وهي متواترة عند أهل العلم بالحديث . قال الامام احمد صح الحديث في الخوارج من عشرة أوجه ، وقد رواها مسلم في صحيحه ، وروى البخاري منها ثلاثة أوجه : حديث علي ، وأبي سعيد الخدري ، وسهل بن خنيس . وفي السنن والمسانيد طرق اخر متعددة . وقد قال صلى الله عليه وسلم في صفتهم « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم ، وقراءته مع قراءتهم ، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم . يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية . أبنا لقيتوم فاقتلوهم ؛ فان في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة ؛ لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد » .

وهؤلاء قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بمن معه من الصحابة ، واتفق على قتالهم سلف الأمة وأئمتها ؛ لم يتنازعوا في قتالهم كما تنازعوا في القتال يوم الجمل وصفين . فان الصحابة كانوا في قتال الفتنة ثلاثة أصناف : قوم قاتلوا مع علي رضي الله عنه . وقوم قاتلوا مع من قاتله . وقوم قعدوا عن القتال لم يقاتلوا الواحدة من الطائفتين . وأما الخوارج

فلم يكن فيهم احد من الصحابة ، ولا نهى عن قتالهم أحد من الصحابة وفي الصحيح عن ابي سعيد ، ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تترك مارقة على حين فرقة من المسلمين ، تقتلهم أولى الطائفتين بالحق » . وفي لفظ « أدنى الطائفتين الى الحق » فهذا الحديث الصحيح ثبت ان علياً وأصحابه كانوا أقرب الى الحق من معاوية وأصحابه . وان تلك المارقة التي مرقت من الاسلام ليس حكمها حكم إحدى الطائفتين ؛ بل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتال هذه المارقة ، وأكد الأمر بقتالها ، ولم يأمر بقتال احدى الطائفتين كما أمر بقتال هذه ؛ بل قد ثبت عنه في الصحيح من حديث ابي بكر انه قال للحسن : « ان ابنى هذا سيد ، وسيصلح الله به بين طائفتين عظيمتين من المسلمين » . فمدح الحسن واتى عليه بما اصلح الله به بين الطائفتين حين ترك القتال ، وقد بوبع له واختار الأصلح ، وحقق السماء مع نزوله عن الأمر . فلو كان القتال مأموراً به لم يمدح الحسن وبشئ عليه بترك ما أمر الله به وفعل ما نهى الله عنه .

والعلماء لهم في قتال من يستحق القتال من أهل القبلة طريقتان :

منهم من يرى قتال على يوم حروراء ويوم الجمل وصفين كله من باب قتال اهل البغي . وكذلك يجعل قتال ابي بكر لما نهى الزكاة ، وكذلك قتال سائر من قاتل من المنتسبين الى القبلة ، كما ذكر ذلك من ذكره .

من اصحاب ابي حنيفة والشافعي ومن وافقهم من اصحاب احمد وغيرهم .
وم متفقون على ان الصحابة ليسوا فاسقا بل هم عدول : فقالوا ان
اهل البني عدول مع قتالهم ، وهم مخطئون خطأ المجتهدين في الفروع .

وخالفت في ذلك طائفة كابن عقيل وغيره ، فذهبوا الى تفسيق
اهل البني ، وهؤلاء نظروا الى من عدوه من اهل البني في زمنهم
فأروهم فاسقا ، ولا ريب انهم لا يدخلون الصحابة في ذلك — وانما يفسق
الصحابة بعض اهل الأهواء من المعتزلة ونحوهم ، كما يكفرهم بعض
اهل الأهواء من الخوارج والروافض ، وليس ذلك من مذهب الأئمة
والفقهاء أهل السنة والجماعة — ولا يقولون إن أموالهم معصومة كما كانت ،
وما كان ثابتاً بعينه رد الى صاحبه ، وما اتلف في حال القتال لم يضمن ،
حتى ان جمهور العلماء يقولون : لا يضمن لا هؤلاء ولا هؤلاء ، كما قال
الزهري : وقعت الفتنة واصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
متوافرون ، فاجمعوا ان كل مال اودم اصيب بتأويل القرآن فانه هدر .

وهل يجوز ان يستعان بسلاحهم في حربهم اذا لم يكن الى ذلك
ضرورة ؟ على وجهين : في مذهب احمد يجوز ، والممنوع قول الشافعي ،
والرخصة قول ابي حنيفة .

واختلفوا في قتل اسيرهم واتباع مدبرهم والتذيف على جريحهم

اذا كان لهم فئة يلجئون اليها . فجوز ذلك ابو حنيفة ، ومنعه الشافعي ،
وهو المشهور في مذهب احمد ، وفي مذهبه وجه : انه يتبع مدبرهم في
اول القتال . ولما اذا لم يكن لهم فئة فلا يقتل اسير ولا يذفف على جريح ،
كما رواه سعيد وغيره عن مروان بن الحكم قال : خرج صارخ لعل
يوم الجمل ، لا يقتلن مدبر ولا يذفف على جريح ، ومن اغلق بابه فهو
آمن ، ومن القى السلاح فهو آمن .

فن سلك هذه الطريقة فقد يتوهم ان هؤلاء التار من اهل البني
للتأولين ، ويحكم فيهم بمثل هذه الاحكام . كما ادخل من ادخل في
هذا الحكم مانعي الزكاة والخوارج . وسنبين فساد هذا التوهم
ان شاء الله تعالى .

والطريقة الثانية : ان قتال مانعي الزكاة والخوارج ونحوهم ليس
كقتال اهل الجمل وصفين ، وهذا هو المنصوص عن جمهور الأئمة
للتقدمين ، وهو الذي يذكرونه في اعتقاد اهل السنة والجماعة ، وهو
مذهب اهل المدينة كمالك وغيره ، ومذهب أئمة الحديث كاحمد وغيره .

وقد نصوا على الفرق بين هذا وهذا في غير موضع ، حتى في
الأموال . فان منهم من اباح غنيمة اموال الخوارج ، وقد نص احمد
في رواية ابي طالب في حرورية كان لهم سهم في قرية فخرجوا

هو ، أسمع هذا الحديث من رسول الله صلى الله عليه وسلم .
قال : إي والله الذي لا إله الا هو ، حتى استخلفه ثلاثا ، وهو
يخلف له أيضا .

فان الامة متفقون على ذم الخوارج وتضليلهم ، وانما تنازعوا في
تكفيرهم . على قولين مشهورين في مذهب مالك وأحمد ، وفي مذهب
الشافعي أيضا نزاع في كفرهم .

ولهذا كان فيهم وجهان في مذهب أحمد وغيره على الطريقة الاولى :
أحدها انهم بغاة . والثاني انهم كفار كالمرتدين ، يجوز قتلهم ابتداء ،
وقتل أسيرهم ، واتباع مدبرهم ، ومن قدر عليه منهم استتيب كالمرتد
فان ناب والا قتل : كما ان مذهبه في مانعي الزكاة اذا قاتلوا الامام
عليها ، هل يكفرون مع الاقرار بوجوبها ؟ على روايتين

وهذا كله مما بين ان قتال الصديق لمانعي الزكاة ، وقاتل علي
للخوارج ، ليس مثل القتال يوم الجمل وصفين . فكلام علي وغيره في
الخوارج يقتضى انهم ليسوا كفارا كالمرتدين عن أصل الاسلام ،
وهذا هو النصوص عن الأئمة كاحمد وغيره ، وليسوا مع ذلك حكمهم
كحكم أهل الجمل وصفين ، بل هم نوع ثالث . وهذا أصح الأقوال
الثلاثة فيهم .

ومن قاتلهم الصحابة - مع اقرارهم بالشهادتين والصلاة وغير ذلك -
مانعي الزكاة ، كما في الصحيحين « عن أبي هريرة ان عمر بن الخطاب
قال لابن بكر : يا خليفة رسول الله ! كيف تقاتل الناس وقد قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : أمرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا أن
لا إله الا الله ، وإني رسول الله ، فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم
الا بحقها . فقال له ابوبكر : ألم يقل لك : الا بحقها . فان الزكاة من
حقها . والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم لقاتلتهم على منعها . قال عمر : فاهو الا أن رأيت ان الله
قد شرح صدر أبي بكر للقتال ، فعلت انه الحق » .

وقد اتفق الصحابة والأئمة بعدم على قتال مانعي الزكاة وان كانوا
يصلون الخمس ويصومون شهر رمضان . وهؤلاء لم يكن لهم شبهة سائفة ،
فلهذا كانوا مرتدين ، وهم يقاتلون على منعها وان أقروا بالوجوب ، كما
أمر الله . وقد حكي عنهم انهم قالوا : ان الله أمر نبيه بأخذ الزكاة
بقوله : (خذ من أموالهم صدقة) وقد سقطت بموته .

وكذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتال الذين لا ينتهون
عن شرب الخمر .

وأما الأصل الآخر وهو معرفة أحوالهم . فقد علم ان هؤلاء

وسئل رحمه الله وررضي عنه

عن أجناد يتمتعون عن قتال التار ، ويقولون : ان فيهم من يخرج مكرها معهم ، وإذا هرب أحدهم هل يتبع أم لا ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . قتال التار الذين قدموا الى بلاد الشام واجب بالكتاب والسنة : فان الله يقول في القرآن : (وقتلوا من آمن بالله واليوم الآخر ، ولو كانوا مشركين) ، والدين هو الطاعة ، فإذا كان بعض الدين لله وبعضه لغير الله وجب القتال حتى يكون الدين كله لله ؛ ولهذا قال الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله ، وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين ، فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله) وهذه الآية نزلت في أهل الطائف لما دخلوا في الاسلام والزموا الصلاة والصيام ؛ لكن امتنعوا من ترك الربا . فبين الله أنهم محاربون له ولرسوله إذا لم ينتهوا عن الربا . والربا هو آخر ما حرمه الله ، وهو مال يؤخذ برضا صاحبه . فإذا كان هؤلاء محاربين لله ورسوله يجب جهادهم ، فكيف بمن يترك كثيراً من شرائع الاسلام او أكثرها كالنار ؟!

وقد اتفق علماء المسلمين على أن الطائفة المتمتعة إذا امتنعت عن بعض واجبات الاسلام الظاهرة المتواترة فانه يجب قتالها ، إذا تكلموا بالشهادتين وامتنعوا عن الصلاة والزكاة ، او صيام شهر رمضان أو حج البيت العتيق ، او عن الحكم بينهم بالكتاب والسنة ، أو عن تحريم الفواحش ، او الخمر ، او نكاح ذوات المحارم ، او عن استحلال النفوس والأموال بغير حق ، او الربا ، او اليسر ، او الجهاد للكفار ، او عن ضربهم الجزية على أهل الكتاب ، ونحو ذلك من شرائع الاسلام ، فانهم يقاتلون عليها حتى يكون الدين كله لله .

وقد ثبت في الصحيحين ان عمر لما ناظر ابا بكر في مانعي الزكاة قال له ابوبكر : كيف لا أقاتل من ترك الحقوق التي أوجبها الله ورسوله وان كان قد أسلم ، كالزكاة ؟ وقال له : فان الزكاة من حقها . والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعها . قال عمر : فها هو الا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعلت أنه الحق .

وقد ثبت في الصحيح من غير وجه ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الخوارج وقال فيهم : « يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم ، وصيامه مع صيامهم ، وقراءته مع قراءتهم : يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم ، يمرقون من الاسلام كما يمرق السهم من الرمية . أبنا لقيتوم

به الرجل فهو باطل ، إلا رمية بقوسه ، وتأديه فرسه ، وملاعبته امرأته ،
فإنهن من الحق ، وقوله عن عمر : «ان هذا رجل لا يجب الباطل» وما لا منفعة
فيه : فالأمر به باطل ، وقصده وعمله باطل ؛ اذ العمل به والقصد اليه
والأمر به باطل .

ومن هذا قول العلماء : العبادات والعقود تنقسم الى صحيح وباطل .

فالصحيح : ما ترتب عليه أثره ، وحصل به مقصوده .

والباطل : ما لم يترتب عليه أثره ، ولم يحصل به مقصوده ؛ ولهذا كانت
أعمال الكفار باطلا .

فإن الكافر من جهة كونه كافراً يعتقد ما لا وجود له ، ويخبر عنه ،
فيكون ذلك باطلا ، ويعبد ما لا تنفعه عبادته ، ويعمل له ويأمر به ،
فيكون ذلك أيضاً باطلا .

ولكن لما كان لهم أعمال وأقوال صاروا يشبهون أهل الحق ؛ فلذلك
قال تعالى : (والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء ، حتى إذا
جاءهم يمجده شيئاً ، ووجد الله عنده فوفاه حسابه والله سريع الحساب) وقال
تعالى : (الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله أضل أعمالهم . والذين آمنوا
وعملوا الصالحات وآمنوا بما نزل على محمد وهو الحق من ربهم كفر عنهم
سيئاتهم وأصلح بالهم . ذلك بأن الذين كفروا اتبعوا الباطل ، وأن الذين

آمنوا اتبعوا الحق من ربهم . كذلك يضرب الله للناس أمثالهم) الى قوله :
(ولا تبطلوا أعمالكم) وقال : (وقدما الى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا)
وقال تعالى : (لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى كالذى ينفق ماله رئاء الناس
ولا يؤمن بالله واليوم الآخر ، فثله كمثل صفوان عليه تراب ، فأصابه وابل
فتركه صلداً . لا يقدرون على شيء مما كسبوا) .

فبين أن المن والأذى يطل الصدقة ، فيجعلها باطلا ، لاحقاً ، كما يطل
الرياء وعدم الايمان الانفاق أيضاً . وقد عم بقوله : (ولا تبطلوا أعمالكم)
أى لا تجعلوها باطلة ، لا منفعة فيها ولا ثواب ، ولا فائدة .

وقد غلط طائفة من الناس من الاتحادية وغيرهم ، كابن عربى ، فرأوا أن
الحق هو الموجود ، فكل موجود حق . فقالوا : ما فى العالم باطل ؛ اذ ليس
فى العالم عدم .

قالوا : والكفر إنما هو عدم وجود الشريك مثلاً .

وإنما أتوا من جهة اللفظ المجمل .

فإن الشيء له مرتبتان :

مرتبة باعتبار ذاته ؛ فهو إما موجود ، فيكون حقاً ؛ وإما معدوم ،
فيكون باطلاً .

ومرتبة باعتبار وجوده فى الأذهان واللسان والبنان ، وهو العلم والقول

فقد حبط عمله (الآية وقال : (ولو اشركوا الحبط عنهم ما كانوا يعملون) .
وقال : (لئن اشركت ليحطن عملك) الآية .

وما ادعته المعتزلة مخالف لأقوال السلف ، فانه سبحانه ذكر حد الزاني وغيره ، ولم يجعلهم كفاراً حابطي الأعمال ، ولا امر يقتلهم كما امر بقتل المرتدين ، والمنافقون لم يكونوا يظهرون كفرهم . وانبي صلى الله عليه وسلم امر بالصلاة على الغال ، وعلى قاتل نفسه ، ولو كانوا كفاراً ومنافقين لم تجز الصلاة عليهم . فعلم انهم لم يحبط إيمانهم كله . وقال عمن شرب الخمر « لا تلغنه فانه يحب الله ورسوله » وذلك الحب من أعظم شعب الإيمان . فعلم أن إيمانه لا يذهب الشعب كلها . وثبت من وجوه كثيرة : « يخرج من النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان ، ولو حبط لم يكن في قلوبهم شيء منه . وقال تعالى : (ثم أورثنا الكتاب) الآية . فجعل من المصطفين .

فاذا كانت السيئات لا تحبط جميع الحسنات ، فهل تحبط بقدرها وهل يحبط بعض الحسنات بذنب دون الكفر ؟ فيه قولان للمتسبين إلى السنة . منهم من ينكره ، ومنهم من يثبته ، كما دلت عليه النصوص . مثل قوله : (لا تبطلوا صدقاتكم بالبنى والأذى) الآية . دل على ان هذه السيئة تبطل الصدقة ، وضرب مثله بالمرأى . وقالت عائشة « ابغني زيدا ان جهاده بطل » الحديث .

وأما قوله : (أن تحبط أعمالكم) وحديث صلاة العصر ففي ذلك نزاع . وقال تعالى : (ولا تبطلوا أعمالكم) قال الحسن : بالمعاصي والكبائر ، وعن عطاء : بالشرك والنفاق ، وعن ابن السائب : بالرياء والسمعة ، وعن مقاتل : بالبنى . وذلك ان قوماً منوا باسلامهم ، فما ذكر عن الحسن يدل على ان المعاصي والكبائر تحبط الأعمال .

فان قيل : لم يرد إلا ابطالها بالكفر .

قيل : ذلك منهى عنه في نفسه ، وموجب للخلود الدائم ، فأنهيه عنه لا يعبر عنه بهذا ، بل يذكره على وجه التغليظ . كقوله : (من يرد منكم عن دينه) ونحوها . والله سبحانه في هذه وفي آية المن سماها إبطالا ، ولم يسمه إحباطاً ، ولهذا ذكر بعدها الكفر بقوله : (ان الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ثم ماتوا وهم كفار) الآية .

فان قيل : المراد إذا دخلتم فيها فأنتموها ، وبها احتج من قال : يلزم التطوع بالشروع فيه .

قيل : لو قدر ان الآية تدل على انه منهى عن إبطال بعض العمل ، فابطاله كله أولى ، بدخوله فيها فكيف وذلك قبل فراغه لا يسمى صلاة ولا صوماً ؟!

الرسول . وأما من شرع ديناً لم يأذن به الله فعلوم أن أصوله المستلزمة له لا يجوز أن تكون منقولة عن النبي صلى الله عليه وسلم اذ هو باطل وملزوم الباطل باطل كما أن لازم الحق حق .

وهذا التقسيم ينبه أيضاً على مراد السلف والأئمة بدم الكلام وأهله : اذ ذلك يتناول لمن استدل بالأدلة الفاسدة أو استدل على المقالات الباطلة . فاما من قال الحق الذي أذن الله فيه حكماً ودليلاً فهو من أهل العلم والإيمان . والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

وأما مخاطبة أهل اصطلاح باصطلاحهم ولغتهم فليس بمكروه - اذا احتج الى ذلك وكانت المعاني صحيحة - كمخاطبة العجم : من الروم ، والفرس ، والترك بلغتهم وعرفهم ، فإن هذا جائز حسن للحاجة .

وانما كرهه الأئمة اذا لم يحتج اليه ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم لأم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص - وكانت صغيرة ولدت بأرض الحبشة ، لأن أباهما كان من المهاجرين اليها فقال لها - « يا أم خالد هذا سنا ، والسنا بلسان الحبشة الحسن . لأنها كانت من أهل هذه اللغة . وكذلك يُترجم القرآن والحديث لمن يحتاج الى تفهيمه اياه بالترجمة ، وكذلك يقرأ المسلم ما يحتاج اليه من كتب الامم ، وكلامهم بلغتهم . وترجمها بالعربية . كما أمر النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن ثابت أن يتعلم كتاب اليهود ليقراً له ، ويكتب له ذلك حيث لم يأمن من اليهود عليه .

فالسلف والأئمة لم يكرهوا الكلام لمجرد ما فيه من الاصطلاحات المولدة لمفهوم « الجوهر » و « العرض » و « الجسم » وغير ذلك ؛ بل لأن المعاني التي يعبرون عنها بهذه العبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب تنبيهه عنه لاشتغال هذه الألفاظ على معاني مجملة في النفي والإثبات . كما قال الإمام أحمد في وصفه لأهل البدع فقال : هم مختلفون في الكتاب ، مخالفون للكتاب ، متفقون على مخالفة الكتاب ، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ، ويلبسون على جهال الناس بما يتكلمون به من المتشابه .

فإذا عرفت المعاني التي يقصدونها بأمثال هذه العبارات ، ووزنت بالكتاب والسنة : بحيث يثبت الحق الذي أثبتته الكتاب والسنة ، وينفي الباطل الذي نفاه الكتاب والسنة كان ذلك هو الحق ؛ بخلاف ما سلكه أهل الأهواء من التكلم بهذه الألفاظ : نفياً وإثباتاً : في الوسائل والمسائل ؛ من غير بيان التفصيل والتقسيم الذي هو الصراط المستقيم . وهذا من منارات الشبهة .

فإنه لا يوجد في كلام النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا أحد من الصحابة والتابعين ، ولا أحد من الأئمة المتبوعين : أنه علق بمسمى لفظ « الجوهر » ، « والجسم » ، « والتحيز » ، « والعرض » ونحو ذلك شيئاً من أصول الدين : لا الدلائل ولا المسائل ؛ والمتكلمون بهذه العبارات يختلف مرادهم بها . تارة لاختلاف الوضع . وتارة لاختلافهم في المعنى الذي هو مدلول اللفظ كما يقول « الجسم » هو المؤلف ، ثم يتنازعون هل هو الجوهر الواحد بشرط تأليفه ؟

وفي غير قريش من المهاجرين والأنصار من هو خير من أكثر قريش ،
وفي غير بني هاشم من قريش وغير قريش من هو خير من أكثر بني
هاشم . كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان خير القرون القرن الذين
بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم » . وفي القرون المتأخرة من
هو خير من كثير من القرن الثاني والثالث ، ومع هذا فلم يخص النبي
صلى الله عليه وسلم القريش الثاني والثالث بحكم شرعي ، كذلك لم يخص
العرب بحكم شرعي ، بل ولا خص بعض أصحابه بحكم دون سائر أمته ،
ولكن الصحابة لما كان لهم من الفضل أخبر بفضلهم ، وكذلك السابقون
الأولون لم يخصهم بحكم ، ولكن أخبر بما لهم من الفضل لما اختصوا به
من العمل ، وذلك لا يتعلق بالنسب .

والمقصود هنا أنه أرسل إلى جميع الثقيلين : الانس والجن ، فلم يخص
العرب دون غيرهم من الأمم بأحكام شرعية ، ولكن خص قريشاً بأن
الأمامة فيهم ، وخص بني هاشم بتحرير الزكاة عليهم ، وذلك لأن جنس
قريش لما كانوا أفضل وجب ان تكون الامامة في افضل الأجناس مع
الامكان ، وليست الامامة أمراً شاملاً لكل أحد منهم ، وإنما يتولاها
واحد من الناس .

وأما تحريم الصدقة فخرمها عليه وعلى أهل بيته تكميلاً لتحريم
ودفعاً للتهمة عنه ، كما لم يورث ، فلا يأخذ ورثته درهما ولا ديناراً ؛

بل لا يكون له ولمن يمونه من مال الله إلا نفقتهم ، وسائر مال الله
بصرف فيما يحبه الله ورسوله ، وذوو قريبه يعطون بمعروف من مال
الحس ، والغني الذي يعطى منه في سائر مصالح المسلمين لا يختص بأصناف
معينة كالصدقات ، ثم ما جعل لذوي القربى قد قيل : انه سقط
بمونه كما يقوله أبو حنيفة ، وقيل : هو لقربى من يلي الأمر بعده . كما
روى عنه : « ما اطعم الله نبياً طعمة الا كانت لمن يلي الأمر بعده » وهذا
قول أبي ثور وغيره . وقيل : ان هذا كان مأخذ عثمان في
اعطاء بني أمية ، وقيل : هو لذوي قريبي الرسول صلى الله عليه
وسلم دائماً .

ثم من هؤلاء من يقول : هو مقدر بالشرع وهو خمس الحس كما
يقوله الشافعي وأحمد في المشهور عنه . وقيل : بل الحس والفي بصرف
في مصالح المسلمين باجتهاد الامام ، ولا يقسم على أجزاء مقدره متساوية ،
وهذا قول مالك وغيره . وعن أحمد أنه جعل خمس الزكاة فيئاً ، وعلى
هذا القول بدل الكتاب والسنة وسيرة الخلفاء الراشدين ، وبسط هذه
الامور له موضع آخر .

والمقصود هنا : أن بعض آيات القرآن وان كان سببه أموراً كانت
في العرب فحكم الآيات عام ، يتناول ما تقتضيه الآيات لفظاً

الحق وتحريم الفواحش مظهر منها وما بطن ؛ وتحريم الاثم والبغى بغير الحق وتحريم الكلام في الدين بغير علم ؛ مع ما يدخل في التوحيد من اخلاص الدين لله ، والتوكل على الله والرجاء لرحمة الله ، والخوف من الله والصبر لحكم الله والقيام لأمر الله ؛ وأن يكون الله ورسوله أحب الى العبد من أهله وماله والناس أجمعين .

الى غير ذلك من أصول الإيمان التي أنزل الله ذكرها في مواضع من القرآن كالسور المكية وبعض المدنية .

(وأما الثاني) فما أنزله الله في السور المدنية من شرائع دينه ، وما سنه الرسول صلى الله عليه وسلم لأمته . فإن الله سبحانه أنزل عليه الكتاب والحكمة وامنن على المؤمنين بذلك ، وأمر أزواج نبيه بذكر ذلك فقال : (وأنزل عليك الكتاب والحكمة وعليك ما لم تكن تعلم) وقال : (لقد مررت على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة) وقال : (وأذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة) .

قال غير واحد من السلف : الحكمة هي السنة . لأن الذي كان يتلى في بيوت أزواجه رضى الله عنهن سوى القرآن هو سنته صلى الله عليه وسلم ؛ ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « الا واني أوتيت الكتاب ومثله معه ، وقال حسان بن عطية : كان جبريل عليه السلام ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بالسنة كما ينزل بالقرآن فيعلمه اياها كما يعلمه القرآن .

وهذه « الشرائع » التي هدى الله بها هذا النبي وأمته مثل : الوجهة ، والمنسك ، والمنهاج ، وذلك مثل الصلوات الخمس في أوقاتها بهذا العدد ، وهذه القراءة ، والركوع ، والسجود ، واستقبال الكعبة .

ومثل فرائض الزكاة ونصبتها التي فرضها في أموال المسلمين : من المشاية والحبوب ، والثمار ، والتجارة ، والذهب ، والفضة ، ومن جعلت له ؛ حيث يقول : (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) .

ومثل صيام شهر رمضان ، ومثل حج البيت الحرام ، ومثل الحدود التي حددها لهم : في المناكح ، والموارث ، والعقوبات والمبايعات ، ومثل السنن التي سننها لهم : من الأعياد ، والجمعات ، والجماعات في المكتوبات ، والجماعات في الكسوف ، والاستسقاء ، وصلاة الجنازة والتراويح .

وما سنه لهم في العادات ، مثل : المطاعم ، والملابس ، والولادة ، والموت ، ونحو ذلك : من السنن ، والآداب ، والأحكام التي هي حكم الله ورسوله بينهم : في الدماء ، والأموال ، والأبضاع ، والأعراض ، والمنافع ، والابشار ، وغير ذلك من الحدود والحقوق ، الى غير ذلك مما شرعه لهم على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ،

الحق وتحريم الفواحش مظهر منها وما بطن ؛ وتحريم الاثم والبغى بغير الحق وتحريم الكلام في الدين بغير علم ؛ مع ما يدخل في التوحيد من اخلاص الدين لله ، والتوكل على الله والرجاء لرحمة الله ، والخوف من الله والصبر لحكم الله والقيام لأمر الله ؛ وأن يكون الله ورسوله أحب الى العبد من أهله وماله والناس أجمعين .

الى غير ذلك من أصول الإيمان التي أنزل الله ذكرها في مواضع من القرآن كالسور المكية وبعض المدنية .

(وأما الثاني) فما أنزل الله في السور المدنية من شرائع دينه ، وما سنه الرسول صلى الله عليه وسلم لأمته . فإن الله سبحانه أنزل عليه الكتاب والحكمة وامنن على المؤمنين بذلك ، وأمر أزواج نبيه بذلك فقال : (وأنزل عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم) وقال : (لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة) وقال : (واذكرن ما يتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة) .

قال غير واحد من السلف : الحكمة هي السنة . لان الذي كان يتلى في بيوت أزواجه رضى الله عنهن سوى القرآن هو سننه صلى الله عليه وسلم ؛ ولهذا قال صلى الله عليه وسلم : « الا واني أوتيت الكتاب ومثله معه ، وقال حسان بن عطية : كان جبريل عليه السلام ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بالسنة كما ينزل بالقرآن فيعلمه اياها كما يعلمه القرآن .

وهذه « الشرائع » التي هدى الله بها هذا النبي وأمته مثل : الوجهة ، والمنسك ، والمنهاج ، وذلك مثل الصلوات الخمس في أوقاتها بهذا العدد ، وهذه القراءة ، والركوع ، والسجود ، واستقبال الكعبة .

ومثل فرائض الزكاة ونصبتها التي فرضها في أموال المسلمين : من المشاية والحبوب ، والثمار ، والتجارة ، والذهب ، والفضة ، ومن جعلت له ؛ حيث يقول : (انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) .

ومثل صيام شهر رمضان ، ومثل حج البيت الحرام ، ومثل الحدود التي حددها لهم : في المناكح ، والموارث ، والعقوبات والمبايعات ، ومثل السنن التي سننها لهم : من الأعياد ، والجمعات ، والجماعات في المكتوبات ، والجماعات في الكسوف ، والاستسقاء ، وصلاة الجنازة والتراويح .

وما سنه لهم في العادات ، مثل : المطاعم ، والملابس ، والولادة ، والموت ، ونحو ذلك : من السنن ، والآداب ، والأحكام التي هي حكم الله ورسوله بينهم : في الدماء ، والأموال ، والأبضاع ، والأعراض ، والمنافع ، والابشار ، وغير ذلك من الحدود والحقوق ، الى غير ذلك مما شرعه لهم على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ،

فصل

والخلفاء في الماشية : وهو اذا كان مال كل منها متميزاً عن الآخر ، فان لم يتميز فيها شريكان ، وإذا كانا خليطين زكاة المال الواحد ، مثل أن يكون لكل منها أربعون ، فعليهما في الخلطة شاة واحدة ، وبترادان قيمتها . وتعتبر الخلطة بثلاثة شروط ، وقيل بشرطين ، وقيل بشرط واحد : وهو الدلو ، والحوض ، والمراح . والمبيت ، والراعي ، والفحل . وقيل : بالراعي وحده ، لأنه به يجتمعان ويجمعون في غير ذلك .

وهل من شرط الخلطة : أن يكون لكل منها نصيباً أم لا ؟
بالأول قال مالك . وقال غيره لا يعتبر ذلك .

فصل

إذا ملك ماشية فتوالدت ، فان كانت الأمهات نصيباً زكى الأولاد تبعاً ، وبني على حول الأمهات ، عند الجمهور . وإن كانت دون النصاب

فصل

فتوالدت ، ولو قبل الحول بيوم ، وتم النصاب أخرج الزكاة عند مالك وبني الأولاد على حول الأمهات . وإن باع النصاب بجنسه بني الثاني على حول الأول ، وإن اشترى بنصاب من العين نصيباً من الماشية ، وكان الأول لم يتم له حول ، بني الماشية على حول العين ، في أحد القولين .

وتفرقه زكاة كل بلد في موضعه . فزكاة الشام في الشام ، وزكاة مصر في مصر ، وهل يجوز نقلها لمصلحة فتتقل من الشام الى مدينة النبي صلى الله عليه وسلم ، أو غيرها ؟ فيه قولان لأهل العلم . قال مالك : لا بأس بنقلها للحاجة ، وإذا لم يكن أهل البلد مستحقين ، فتتقل بلا خلاف . ولما نقل معاذ بن جبل الصدقة من اليمن الى المدينة أنكر عمر ، فقال : ما بعثتك جايأ . فقال : ما وجدت آخذاً . فعند الشافعي ، وأحمد : لا تتقل ، وعند مالك يجوز نقلها .

فصل

وأما « قسمة الصدقات » : فقد بين الله ذلك في القرآن . بقوله (إنما الصدقات للفقراء ، والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم)

وفي الرقاب ، والغارمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل . فريضة من الله والله عليم حكيم) .

وقال شيخ الإسلام

فصل

الأصل الثاني : الزكاة

وم أيضاً متبعون فيها لسنة النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه ، آخذين بأوسط الأقوال الثلاثة ، أو بأحسنها في الساعة . فأخذوا في أوقاص الابل بكتاب الصديق رضي الله عنه ومتابعته : المتضمن ان في الابل الكثيرة في كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة . لأنه آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف الكتاب الذي فيه استثناء الفريضة بعد مائة وعشرين . فانه متقدم على هذا ، لأن استعمال عمرو بن حزم على نجران كان قبل موته بمدة . وأما كتاب الصديق : فانه صلى الله عليه وسلم كتبه ولم يخرججه الى العمال ، حتى أخرجه ابو بكر .

وتوسطوا في المشتريات بين أهل الحجاز وأهل العراق . فان أهل

قال الامام ابو جعفر الطبري : عامة اهل العلم يقولون : لمتولي قسمتها ، ووضعها في اي الأصناف الثمانية شاء ، وإنما سمي الله الأصناف الثمانية ، إعلاماً منه ان الصدقة لا تخرج من هذه الأصناف الى غيرها ، لا إيجاباً لقسمتها بين الأصناف الثمانية ، وروى بإسناده عن حذيفة ، وعن ابن عباس ، انها قالوا : إن شئت جعلته في صنف ، او صنفين ، أو ثلاثة . قال وروى عن ، أنه قال : أيماً صنف أعطيته أجرأك وروى عنه انه كان عمر يأخذ الغرض في الصدقة ، فيجعله في الصنف الواحد ، وهو قول أبي العالية ، وميمون بن مهران ، وإبراهيم النخعي .

قال : وكان بعض المتأخرين بقول : عليه وضعها في ستة اصناف ؛ لأنه يقسمها ، فسقط العامل ، والمؤلفة سقطوا . قال والصواب ان الله جعل الصدقة في معنيين :

أحدهما : سد خلة المسلمين . والثاني : معونة الاسلام ، وتقويته . فها كان معونة للاسلام ، يعطى منه الفتي والفقر ، كالمجاهد ، ونحوه . ومن هذا الباب يعطى المؤلفة ، وما كان في سد خلة المسلمين .

للإمام أن يقول : من أخذ شيئاً فهو له : كما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد قال ذلك في غزوة بدر . إذا رأى ذلك مصلحة راجعة على المفسدة .

وإذا كان الإمام يجمع الغنائم ويقسمها لم يجز لأحد أن يغفل منها شيئاً (ومن يغفل يأت بما غل يوم القيامة) فإن الغلول خيانة . ولا تجوز النبهة ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها . فإذا ترك الإمام الجمع والقسمة ، وأذن في الأخذ إذناً جائزاً : فمن أخذ شيئاً بلا عدوان ، حل له بعد تخميسه ، وكل ما دل على الأذن فهو إذن . وأما إذا لم يأذن أو أذن إذناً غير جائز : جاز للإنسان أن يأخذ مقدار ما يصيبه بالقسمة ، متحريراً للعدل في ذلك .

ومن حرم على المسلمين جمع الغنائم ، والحال هذه ، وأباح للإمام أن يفعل ما فيها يشاء : فقد تقابل القولان تقابل الطرفين ، ودين الله وسط . والعدل في القسمة : أن يقسم للراجل سهم ، ولل فارس ذئب الفرس العربي ثلاثة أسهم : سهم له ، وسهان لفرسه : هكذا قسم النبي صلى الله عليه وسلم عام خيبر . ومن الفقهاء من يقول : للفارس سهان . والأول هو الذي دلت عليه السنة الصحيحة : ولأن الفرس يحتاج إلى مثونة نفسه وسائسه — ومنفعة الفارس به أكثر من منفعة راجلين — . ومنهم من يقول : يسوي بين الفرس العربي والمهجين

في هذا . ومنهم من يقول : بل المهجين يسهم له سهم واحد ، كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه . والفرس المهجين : الذي تكون أمه نبطية — ويسمى البرذون — وبعضهم يسميه التتري ، سواء كان حصاناً ، أو خصياً ، ويسمى الأكديش أو رمكة ، وهي الحجر : كان السلف يبدون للقتال الحصان ، لقوته وحدته ، وللإغارة والبيات الحجر ، لأنه ليس لها مهيل ينذر العدو فيحترزون ، وللسير الخفي ، لأنه أصبر على السير .

وإذا كان المنعوم مالا — قد كان للمسلمين قبل ذلك : من عقار أو منقول ، وعرف صاحبه قبل القسمة — فإنه يرد إليه بإجماع المسلمين . وتفرع المغام وأحكامها : فيها آثار وأقوال اتفق المسلمون على بعضها ، وتنازعوا في بعض ذلك : وليس هذا موضعها ؛ وإنما الغرض ذكر الجمل الجامعة .

فصل

وأما الصدقات ، فهي لمن سمي الله تعالى في كتابه : فقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : أن رجلاً سأله من الصدقة ، فقال : « ان الله لم يرض في الصدقة بقسم نبى ولا غيره ؛ ولكن جزأها ثمانية أجزاء ،

فان كنت من تلك الأجزاء أعطيتك » .

(فالفقراء والمساكين) يجمعها معنى الحاجة إلى الكفاية : فلا تحل الصدقة لغني . ولا لقوي مكتسب (والعاملين عليها) هم الذين يحبونها . ويحفظونها . ويكتبونها . ونحو ذلك . (والمؤلفة قلوبهم) فندكرم - ان شاء الله تعالى - في مال الفيء . (وفي الرقاب) يدخل فيه إعانة المساكين ، وإعلاء الأسرى ، وعتق الرقاب . هذا أقوى الأقوال فيها . (والغارمين) هم الذين عليهم ديون لا يجدون وفاءها . فيعطون وفاء ديونهم . ولو كان كثيراً ، إلا ان يكونوا غرموه في معصية الله تعالى ، فلا يعطون حتى يتوبوا . (وفي سبيل الله) وهم الغزاة . الذين لا يعطون من مال الله ما يكفيهم لغزوم . فيعطون ما يغزون به ، أو تمام ما يغزون به ، من خيل وسلاح ونفقة وأجرة : والحج من سبيل الله ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم . (وابن السبيل) هو المحتاز من بلد إلى بلد .

فصل

وأما الفيء ، فأصله ما ذكره الله تعالى في سورة الحشر ، التي أنزلها الله في غزوة بني النضير . بعد بدر ، من قوله تعالى : (وما أفاء الله على رسوله منهم ، فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب : ولكن الله يسلط رسله

على من يشاء ، والله على كل شيء قدير . ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى : فله ، وللرسول ، ولذي القربى ، واليتامى ، والمساكين ، وابن السبيل : كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ، وما آتاكم الرسول فخذوه . وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله إن الله شديد العقاب .

تفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم ، ينتعون فضلا من الله ورضواناً ، وينصرون الله ورسوله ، أولئك هم الصادقون . والذين تبوأوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر اليهم ، ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا . ويؤثرون على أنفسهم . ولو كان بهم خصاصة ، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون . والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ، ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ، ربنا إنك رؤوف رحيم) .

فذكر سبحانه وتعالى المهاجرين والأنصار ، والذين جاءوا من بعدهم على ما وصف ، فدخل في الصنف الثالث كل من جاء على هذا الوجه إلى يوم القيامة : كما دخلوا في قوله تعالى : (والذين آمنوا من بعد هاجروا واجاهدوا معكم فأولئك منكم) وفي قوله : (والذين تبوءوا احسان) وفي قوله : (وآخرين منهم لما يلحقوا بهم وهو العزيز الحكيم) .

ومعنى قوله : (فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب) . أي ما

يقوى به المسلمون . فان استغنوا عنه وحصلت كل مصلحة لهم فرق ما يبقى عنهم بينهم على قدر ما يستحقون من ذلك المال . قال : ويعطى من الفيء رزق العال ، والولاء ، وكل من قام بامر الفيء : من وال وحاكم ، وكاتب وجندي ممن لا غنى لأهل الفيء عنه .

وهذا مشكل مع قوله : انه لا يعطى من الفيء صبي ولا جنون ولا عبد ولا امرأة ولا ضعيف لا بقدر على القتال : لانه للمجاهدين .

وهذا اذا كان للمصالح ، فيصرف منه الى كل من للمسلمين به منفعة عامة ، كالمجاهدين ، وكولاء أمورهم : من ولاء الحرب ، وولاء الديوان ، وولاء الحكم ، ومن يقرئهم القرآن ، ويفتيهم ، ويحدثهم ، ويؤمهم في صلاتهم ، ويؤذن لهم . ويصرف منه في سداد نفورهم وعمارة طرقاتهم وحصونهم ، ويصرف منه الى ذوي الحاجات منهم أيضا ، ويبدأ فيه بالأهم فالأهم : فيقدم ذووا المنافع الذين يحتاج المسلمون اليهم على ذوي الحاجات الذين لا منفعة فيهم . هكذا نص عليه عامة الفقهاء من أصحاب أحمد والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم .

قال أصحاب أبي حنيفة يصر في المصالح ما يسد بها الثغور من القناطر والجسور ، ويعطى قضاة المسلمين ما يكفيهم ، ويدفع منه أرزاق المقاتلة ، وذووا الحاجات يعطون من الزكوات ونحوها . وما فضل عن

منافع المسلمين قسم بينهم : لكن مذهب الشافعي وبعض أصحاب أحمد : انه ليس للأغنياء الذين لا منفعة للمسلمين بهم فيه حق ، اذا فضل المال واتسع عن حاجات المسلمين ، كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما كثر المال أعطاهم عامة المسلمين ، فكان لجميع أصناف المسلمين فرض في ديوان عمر بن الخطاب : غنيهم ، وفقيرهم ؛ لكن كان أهل الديوان نوعين : مقاتلة ، وهم البالغون . وذرية ، وهم الصغار ، والنساء الذين ليسوا من أهل القتال ؛ ومع هذا فالواجب تقديم الفقراء على الأغنياء الذين لا منفعة فيهم ، فلا يعطى غنى شيئا حتى يفضل عن الفقراء . هذا مذهب الجمهور كمالك وأحمد في الصحيح من الروايتين عنه . ومذهب الشافعي — كما تقدم — تخصيص الفقراء بالفاضل .

واما « المال الثالث » فهو الصدقات ، التي هي زكاة اموال المسلمين : زكاة الحرث ، وهي العشور ، وانصاف العشور : الماخوذة من الجوب والشار . وزكاة الماشية ، وهي الابل والبقر والغنم . وزكاة التجارة . وزكاة التقدين . فهذا المال مصرفه ما ذكره الله تعالى في قوله : (انما الصدقات للفقراء والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب ، والغارمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل ، فريضة من الله ، والله عليم حكيم) وفي السنن : « ان النبي صلى الله عليه وسلم سأله رجل ان يعطيه شيئا من الصدقات .

فقال : إن الله لم يرض في الصدقات بقسمة نبي ولا غيره ؛ ولكن جزأها ثمانية اجزاء ، فان كنت من تلك الأجزاء اعطيتك » . وقد اتفق المسلمون على انه لا يجوز ان يخرج بالصدقات عن الأصناف الثمانية المذكورين في هذه الآية ، كما دل على ذلك القرآن .

إذا تبين هذا الأصل . فنذكر أصلاً آخر ، ونقول : أموال بيت المال في مثل هذه الأزمنة هي اصناف : صنف منها هو من الفيء ، او الصدقات ، او الخمس . فهذا قد عرف حكمه . وصنف صار الى بيت المال بحق من غير هذه . مثل من مات من المسلمين ولا وارث له . ومن ذلك ما فيه نزاع ، ومنه ما هو متفق عليه . وصنف قبض بغير حق او بتأويل ، يجب رده الى مستحقه اذا امكن وقد تعذر ذلك . مثل ما يؤخذ من مصادرات العمال وغيرهم ، الذين أخذوا من الهدايا ، وأموال المسلمين ما لا يستحقونه ، فاسترجعه ولي الأمر منهم ، او من تركاتهم ، ولم يعرف مستحقه . ومثل ما قبض من الوظائف الحديثة وتعذر رده الى أصحابه ، وأمثال ذلك .

فهذه الأموال التي تعذر ردها الى أهلها لعدم العلم بهم مثلاً ، هي مما يصرف في مصالح المسلمين عند أكثر العلماء . وكذلك من كان عنده مال لا يعرف صاحبه ، كالغائب التائب ، والخائن التائب ، والراعي التائب ، ونحوهم ممن صار بيده مال لا يملكه ولا يعرف صاحبه ؛ فانه

بصرفه الى ذوى الحاجات ، ومصالح المسلمين .

إذا تبين هذان الأصلان . فنقول : من كان من ذوى الحاجات : كالفقراء ، والمساكين ، والغرمين ، وابن السبيل ، فهؤلاء يجوز ؛ بل يجب ان يعطوا من الزكوات ، ومن الأموال المجهولة باتفاق المسلمين . وكذلك يعطوا من الفيء ، مما فضل عن المصالح العامة التي لا بد منها عند أكثر العلماء ، كما تقدم . سواء كانوا مشتغلين بالعلم الواجب على الكفاية او لم يكونوا ، وسواء كانوا في زوايا ، او ربط ، او لم يكونوا ؛ لكن من كان مميزاً بعلم او دين كان مقدماً على غيره . وأحق هذا الصنف من ذكرهم الله بقوله : (للفقراء الذين احصروا في سبيل الله ، لا يستطيعون ضرباً في الأرض ، يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف ، تعرفهم بسيماهم ، لا يسألون الناس الحافاً) فمن كان ما هو مشغول به من العلم والدين الذي احصر به في سبيل الله قد منعه الكسب فهو أولى من غيره . ويعطى قضاة المسلمين وعلماؤهم منه ما يكفيهم ، ويدفع منه أرزاق المقاتلة وفرارهم ؛ لا سيما من بنى هاشم الطالبيين ، والعباسيين ، وغيرهم ؛ فان هؤلاء يمتنع اعطاؤهم من الخمس والفيء والمصالح ؛ لكون الزكاة محرمه عليهم .

والفقير الشرعي المذكور في الكتاب والسنة الذي يستحق من الزكاة والمصالح ونحوها ليس هو الفقير الاصطلاحي الذي يتقيد بلبسة

المصالح العامة . ولو قدر انه لم يحصل لهم من الزكوات ما يكفيهم ، وأموال بيت المال مستقرقة بالمصالح العامة ، كان إعطاء العاجز منهم عن الكسب فرضاً على الكفاية . فعلى المسلمين جميعاً ان يطعموا الجائع ، ويكسوا العاري ، ولا يدعوا بينهم محتاجاً . وعلى الامام ان يصرف ذلك من المال المشترك الفاضل عن المصالح العامة التي لابد منها .

وأما من يأخذ بمصلحة عامة ، فانه يأخذ مع حاجته باتفاق المسلمين . وهل له ان يأخذ مع الغنى — كالنقاضي ، والشاهد ، والمفتي ، والحاسب والمقري ، والحديث إذا كان غنياً ؟ فهل له ان يرتزق على ذلك من بيت المال مع غناه ؟ — قولان مشهوران للعلماء .

وكذلك قول القائل : ان غناية الامام بأهل الحاجات يجب ان تكون فوق غنائه بأهل المصالح العامة التي لابد للناس منها في دينهم ودنياهم ، كالجهاد ، والولاية ، والعلم : ليس بمستقيم لوجوه :

أحدها : ان العلماء قد نصوا على أنه يجب في مال الفقيه والمصالح ان يقدم أهل النفعة العامة . وأما مال الصدقات فيأخذهم نوعان : نوع يأخذ بحاجته : كالفقراء ، والمساكين ، والغارمين لمصلحة انفسهم ، وابن السبيل . وقوم يأخذون لنتفعتهم : كالعاملين ، والغارمين في اصلاح ذات البين . كمن فيه نفع عام : كالمقاتلة ، وولاية أمورهم ، وفي سبيل

الله . وليس أحد الصنفين أحق من الآخر ، بل لابد من هذا وهذا .

الثاني : ان ما بذكره كثير من القائلين بالمصالح من الجهاد والولايات والعلم من فساد النية معارض بما يوجد في كثير من ذوي الحاجات من الفسق والزندقة . وكما أن من ذوي الحاجات صالحين أولياء الله ، ففي المجاهدين والعلماء أولياء الله ، وأولياء الله هم المؤمنون المتقون : من أي صنف كانوا . ومن كان من أولياء الله من أهل الجهاد والعلم ، كان أفضل ممن لم يكن من هؤلاء . فان سادات أولياء الله من المهاجرين والأنصار كانوا كذلك .

وقول القائل : اليوم في زماننا كثير من المجاهدين والعلماء انما يتخذون الجهاد والقتال والاشتغال بالعلم معيشة دنيوية ، يحامون بها عن الجاه والمال ، واتهم عصاة يقتلهم واشتغالهم ، مع انضمام معاص ومصائب اخرى لا يتسع الحال لها . والجهاد لتكون كلمة الله هي العليا ، والعلم ليكون العلم محض التقرب : قليل الوجود او مفقود . فلا ريب أن الاخلاص واتساع السنة فيمن لا يأكل أموال الناس أكثر ممن يأكل الأموال بذلك ؛ بل والزندقة ... تعارضه بما هو أصدق منه ، وهو أن يقال : كثير من أهل الربط والزوايا والتظاهرين للناس بالفقر ، انما يتخذون ذلك معيشة دنيوية ، هذا مع انضمام كفر وفسوق ومصائب لا يتسع الحال لقولها ؛ بمثل دعوى الحلول والاتحاد في

العباد أكثر منها في أهل العلم والجهاد . وكذلك التقرب إلى الله بالعبادات البدعية .

ومعلوم أنه في كل طائفة بار وفاجر ، وصديق وزنديق . والواجب موالاة أولياء الله المتقين من جميع الأصناف ، وبغض الكفار والمنافقين من جميع الأصناف ، والفاسق الذي يعطي من الموالاة بقدر إيمانه ، ويعطي من المعاداة بقدر فسقه ؛ فإن مذهب أهل السنة والجماعة أن الفاسق الملقى له الثواب والعقاب ، إذا لم يعف الله عنه . وإنه لا بد أن يدخل النار من الفاسق من شاء الله . وإن كان لا يخلد في النار أحد من أهل الإيمان ؛ بل يخلد فيها المنافقون ، كما يخلد فيها المتظاهرون بالكفر .

الوجه الثالث أن يقال : غالب الذين يأخذون لمنفعة المسلمين من الجند وأهل العلم ونحوهم محاييج أيضاً ؛ بل غالبهم ليس له رزق إلا العطاء . ومن يأخذ للمنفعة والحاجة أولى ممن يأخذ بمجرد الحاجة .

الوجه الرابع أن يقال : العطاء إذا كان لمنفعة المسلمين لم ينظر إلى الآخذ هل هو صالح النية أو فاسدها . ولو أن الإمام أعطى ذوي الحاجات العاجزين عن القتال ، وترك إعطاء المقاتلة حتى يصلحوا نباتهم لأهل الإسلام ، لاستولى الكفار على بلاد الإسلام ؛ فإن تعليق العطايا

في القلوب متعذر . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إن الله ليؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر ، وبأقوام لا خلاق لهم » وقال : « إني لأعطي رجلاً وأدع رجلاً ، والذين ادع أحب إلي من الذين أعطى . أعطي رجلاً لما في قلوبهم من الملع والجزع ، وأكل رجلاً لما في قلوبهم من النقي والخير » وقال : « إني لأعطي أحدم العطية فيخرج بها بتأبطها ناراً . قالوا يارسول الله ! فلم تعطهم ؟ قال يأبون إلا أن يسألوني ويأبى الله لي البخل » .

ولما كان عام حنين قسم غنائم حنين بين المؤلفة قلوبهم من أهل نجد والطلقاء من قريش ، كعينة بن حصن ، والعباس بن مرداس ، والاقرع ابن حابس ، وامثالهم . وبين سهيل بن عمرو وصفوان بن أمية وعكرمة ابن أبي جهل وإبي سفيان بن حرب وابنه معاوية وامثالهم من الطلقاء الذين أطلقهم عام الفتح . ولم يعط المهاجرين والأنصار شيئاً . أعطاهم ليتألف بذلك قلوبهم على الإسلام ، وتأليفهم عليه مصلحة عامة للمسلمين . والذين لم يعطهم مفضل عنده ، وهم سادات أولياء الله المتقين ، وأفضل عباد الله الصالحين بعد النبيين والمرسلين ، والذين أعطاهم منهم من ارتد عن الإسلام قبل موته ، وعامتهم اغنياء لا فقراء . فلو كان العطاء للحاجة مقسماً على العطاء للمصلحة العامة لم يعط النبي صلى الله عليه وسلم هؤلاء الاغنياء السادة المطاعين في عشائهم ، ويدع عطاء من عنده من

الحد وأسرفوا . وقيل : لا يحملنكم أكل الطيبات على الاسراف
وتناول الحرام من أموال الناس فإن أكل الطيبات والشهوات المعتدى
فيها لا بد أن يقع في الحرام لأجل الاسراف في ذلك .

والمقصود بالزهد ترك ما يضر العبد في الآخرة . وبالعبادة فعل
ما ينفع في الآخرة . فإذا ترك الانسان ما ينفعه في دينه وينفعه في
آخرته وفعل من العبادة ما يضر فقد اعتدى وأسرف ، وإن ظن ذلك
زهداً نافعاً وعبادة نافعة .

قال ابن عباس ومجاهد وقتادة والنخعي : (ولا تعتدوا) أي لا
تجبوا أنفسكم ، وقال عكرمة لا تسيروا بغير سيرة المسلمين : من ترك
النساء ، ودوام الصيام والقيام . وقال مقاتل : لا تحرموا الحلال ، وعن
الحسن لا تأثموا ما نهى الله عنه ، وهذا ما أريد به لا تحرموا الحلال
ولا تفعلوا الحرام : فيكون قد نهى عن النوعين ؛ لكن سبب نزول
الآية وسياقها يدل على قول الجمهور ، وقد يقال هذا مثل قوله :
(وكلوا واشربوا ولا تسرفوا) وقوله في تمام الآية : (وكلوا مما
رزقكم الله حلالاً طيباً) الآية .

وكذلك الاحاديث الصحيحة كقول أسد م : لا أتزوج النساء .

وقول الآخر لا آكل اللحم . كما في حديث أنس المتقدم ، وهذا مما
يدل على أن صوم الدهر مكروه . وكذلك مداومة قيام الليل .

فصل

وهذا الذي جاءت به شريعة الاسلام هو الصراط المستقيم ، وهو
الذي يصلح به دين الانسان ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أعدل
الصيام صيام داود ، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً » وفي رواية صحيحة :
« أفضل » والأفضل هو الأعدل الأقوم . وهذا القرآن يهدي للتي هي
أقوم ، وهي وسط بين هذين الصنفين : أصحاب البدع وأصحاب الفجور
أهل الاسراف والتقص الزائد .

ولهذا كان السلف يحذرون من هذين الصنفين . قال الحسن :
هو المبتدع في دينه والفاجر في دنياه ، وكانوا يقولون : احذروا صاحب
الدنيا أغوته دنياه ، وصاحب هوى متبع لهواه ، وكانوا يأمرهم بمجانبة
أهل البدع والفجور .

ف « القسم الأول » أهل الفجور ، وهم المترفون التعمون ، وأوقعهم
في الفجور ما هم فيه .

رضى الله عنهم أجمعين .

وقد قال لي رأس من رؤوسهم لانهيته عنها ، وبنيت له فسادها
وتحريمها — ولما ظهرت عليه الحجة : أخذ يستمعى عن المناظرة ،
ويذكر انه منقطع بالجدال ، وقال فيها قال — : النبي صلى الله عليه
وسلم كان يعرف الكيمياء ، فقلت له : كذب ؛ بل هو مستلزم للكفر ،
فان الله قال في كتابه (ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد
ما أحلهم عليه تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزناً الا يجدوا ما ينفقون)
وهذه الآية نزلت بالاجماع في غزوة تبوك ، وكان النبي صلى الله
عليه وسلم قد حض فيها الناس على الصدقة ، حتى جاء رجل بناقطة مخطومة
مزومة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « لك بها سبعة ناقة
مخطومة مزومة » ، وجاء ابو عقيل بصاع فطعن فيه بعض المنافقين ،
وقال فيها : كان الله غنياً عن صاع هذا ، وجاء آخر بصره كادت يده
تعجز عن حملها ، فقالوا : هذا مرأى . فأنزل الله تعالى : (الذين
يلزمون المطوعين من المؤمنين في الصدقات . والذين لا يجدون الا جهدهم .
فيسخرون منهم سخر الله منهم . ولهم عذاب أليم) وجاء عثمان بن عفان
بalf ناقطة ، فاعوزت خسين ، فكملها بخسين فرس ، فقال النبي
صلى الله عليه وسلم : « ما ضر عثمان ما فعل بعد اليوم » وصارت
هذه من مناقبه المشهورة ، فيقال مجهز جيش العسرة .

باحسان . واقدم من رأينا ، ويحكى عنه شيء في الكيمياء خالدين يزيد
ابن معاوية ، وليس هو ممن يقتدي به المسلمون في دينهم ، ولا يرجعون الى
رأيه ، فان ثبت النقل عنه فقد دلس عليه ، كما دلس على غيره . واما
جابر بن حيان صاحب المصنفات المشهورة عند الكيمياء ، فمجهول لا
يعرف ، وليس له ذكر بين أهل العلم ، ولا بين أهل الدين ، وهؤلاء
لا يعدون أحد أمرين : اما ان يعتقد ان الذهب المصنوع كاللعدنى —
جهلاً وضلالاً — كما ظنه غيرهم . واما ان يكون علم انه ليس مثله ،
ولكنه لبس ودلس ، فما اكثر من يتحلى بصناعة الكيمياء ؛ لما في النفوس
من محبة الذهب والفضة ، حتى يقول قائلهم : لو غنى بها مغن لرقص
الكون . وعامتهم يأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل
الله ، ويظهرون للطاع انهم يعملون الكيمياء حتى يأكلوا ماله ، ويفسدوا
حاله . وحكاياتهم في هذا الباب عند الناس اشهر من ان تحتاج الى نقل
مستقر ندل على ان أهل الكيمياء يعاقبون بتقيض قصدهم ، فتذهب أموالهم
— حيث طلبوا زيادة المال بما حرمة الله — بنقص الاموال ، كما قال الله
تعالى : (يحقق الله الربا ويرى الصدقات) .

والكيمياء أشد تحريماً من الربا . قال القاضي أبو يوسف . من طلب
المال بالكيمياء أفلس ، ومن طلب الدين بالكلام تزندق ، ومن طلب
غرائب الحديث كذب . وروى هذا الكلام عن مالك ، والشافعي ،

إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون .

فهذا حكم اسم الإيمان إذا أطلق في كلام الله ورسوله : فإنه يتناول فعل الواجبات ، وترك المحرمات ، ومن نفى الله ورسوله عنه الإيمان : فلا بد أن يكون قد ترك واجباً أو فعل محرماً . فلا يدخل في الاسم الذي يستحق إياه الوعد دون الوعيد : بل يكون من أهل الوعيد .

وكذلك قوله تعالى : (حب اليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره اليكم الكفر والفسوق والعصيان : أولئك هم الراشدون) .

قال محمد بن نصر المروزي : لما كانت المعاصي بعضها كفر ، وبعضها ليس بكفر فرق بينها فجعلها ثلاثة أنواع : نوع منها كفر ، ونوع منها فسوق وليس بكفر ، ونوع عصيان وليس بكفر ولا فسوق ، وأخبر أنه كرهها كلها إلى المؤمنين . ولما كانت الطاعات كلها داخلة في الإيمان ، وليس فيها شيء خارج عنه لم يفرق بينها فيقول : حب اليكم الإيمان والفرائض وسائر الطاعات : بل أجمل ذلك فقال : (حب اليكم الإيمان) . فدخل في ذلك جميع الطاعات : لأنه قد حبب إلى المؤمنين الصلاة والزكاة ، وسائر الطاعات حب تدين ، لأن الله أخبر : أنه حبب ذلك إليهم ، وزينه في قلوبهم ، لقوله : (حب اليكم الإيمان) ويكرهون جميع المعاصي : الكفر منها والفسوق ، وسائر المعاصي كراهة تدين لأن الله أخبر : أنه كره ذلك إليهم . ومن ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم

« من سرته حسنة ، وسأته سيئة : فهو مؤمن » لأن الله حبب إلى المؤمنين الحسنات وكره إليهم السيئات .

« قلت » : وتكرهه جميع المعاصي إليهم ، يستلزم حب جميع الطاعات ؛ لأن ترك الطاعات معصية ، ولأنه لا يترك المعاصي كلها إن لم يتلبس بضدها ، فيكون محباً لضدها وهو الطاعة ؛ إذ القلب لا بد له من إرادة ، فإذا كان يكره الشر كله : فلا بد أن يريد الخير . والمباح بالنية الحسنة يكون خيراً ، وبالنية السيئة يكون شراً . ولا يكون فعل اختياري الإبرادة ؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح « أحب الأسماء إلى الله : عبد الله وعبد الرحمن ، وأصدق الأسماء : حارث وهام وأقبحها : حرب ومرة » .

وقوله أصدق الأسماء : حارث وهام ؛ لأن كل إنسان هام حارث ، والحارث الكاسب العامل . والهام الكثير الهمة - وهو مبدأ الإرادة - وهو حيوان ، وكل حيوان حساس متحرك بالإرادة ، فإذا فعل شيئاً من المباحات : فلا بد له من غاية ينتهي إليها بقصده . وكل مقصود إما أن يقصد لنفسه ، وإما أن يقصد لغيره . فإن كان منتهى مقصوده ومراده عبادة الله وحده لا شريك له ، وهو إلهه الذي يعبد لا يعبد شيئاً سواه ، وهو أحب إليه من كل ما سواه : فإن إرادته تنتهي إلى إرادته وجه الله ، فيثاب على مباحاته التي يقصد الاستعانة بها على الطاعة ، كما في « الصحيحين » عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « نفقة الرجل على أهله يحسبها صدقة » . وفي « الصحيحين » عنه أنه قال لسعد بن أبي وقاص لما

فمن أخطأته هذه العشرة فلا يلومن إلا نفسه . كما قال تعالى فيها يروى عنه رسوله صلى الله عليه وسلم : « يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها فمن وجد خيراً فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه » .

فإذا كان المؤمن يعلم أن القضاء خير له إذا كان صابراً شكوراً ، أو كان قد استخار الله وعلم أن من سعادة ابن آدم استخارته لله ورضاه بما قسم الله له كان قد رضي بما هو خير له . وفي الحديث الصحيح عن علي رضي الله عنه قال « إن الله يقضي بالقضاء فمن رضي فله الرضا ومن سخط فله السخط » ففي هذا الحديث الرضا والاستخارة ، فالرضا بعد القضاء والاستخارة قبل القضاء . وهذا أكمل من الضراء والصبر ، فلهذا ذكر في ذاك الرضا ، وفي هذا الصبر .

ثم إذا كان القضاء مع الصبر خيراً له فكيف مع الرضا ، ولهذا جاء في الحديث « المصاب من حرم الثواب » في الأثر الذي رواه الشافعي في مسنده : « أن النبي صلى الله عليه وسلم لما مات سمعوا قائلاً يقول : يا آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إن في الله عزاء من كل مصيبة ، وخلفاً من كل هالك ، ودرهماً من كل فائت . فبالله فتقوا ، وإياه فارجوا . فإن المصاب من حرم الثواب » ولهذا لم يؤمر بالجزن المتأني للرضا قطع مع أنه لا فائدة فيه ، فقد يكون فيه مضرة لكنه يعفى عنه إذا لم يقترن به ما يكرهه الله .

لكن البكاء على الميت على وجه الرحمة حسن مستحب ، وذلك لا ينافي الرضا ؛ بخلاف البكاء عليه لفوات حظه منه ، وبهذا يعرف معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم لما بكى على الميت وقال : « إن هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده ، وإنما يرحم الله من عباده الرحماء » فإن هذا ليس كبكاء من يبكي لحظه لا لرحمة الميت ؛ فإن الفضيل بن عياض لما مات ابنه علي فضحك وقال : رأيت رسول الله قد قضى فأحببت أن أرضى بما قضى الله به : حاله حال حسن بالنسبة إلى أهل الجزع . وأما رحمة الميت مع الرضا بالقضاء وحسد الله تعالى ، كحال النبي صلى الله عليه وسلم فهذا أكمل . كما قال تعالى : (ثم كان من الذين آمنوا وتواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة) فذكر سبحانه التواصي بالصبر والمرحمة .

والناس « أربعة أقسام » : منهم من يكون فيه صبر بقسوة . ومنهم من يكون فيه رحمة بجزع . ومنهم من يكون فيه القسوة والجزع . والمؤمن الحمود الذي يصبر على ما يصيبه ويرحم الناس .

وقد ظن طائفة من المصنفين في هذا الباب أن الرضا عن الله من توابع المحبة له ، وهذا إنما يتوجه على « المأخذ الأول » وهو الرضا عنه لاستحقاقه ذلك بنفسه ، مع قطع العبد النظر عن حظه ، بخلاف « المأخذ الثاني » وهو الرضا لعله بأن المقضى خير له ، ثم إن المحبة متعلقة به والرضا متعلق بقضائه ، لكن قد يقال في تقرير ما قال هذا المصنف ونحوه . إن المحبة لله نوعان :

فاذا رأى انه لا بد له منه . ادخل يده فيه ، فيقضمها كما يقضم الفحل » . وفي رواية : « فلا يزال يتبعه فيلقمه يده فيقضمها ، ثم يلقمه سائر جسده » . وقد قال تعالى في الآية الأخرى : (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم ، يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم ، هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون) وقد ثبت في « الصحيح » وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته الا احمى عليها في نار جهنم ، فيجعل صفاً فيكوى بها جبينه وجنباه حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة مما تعدون ، ثم يرى سبيله اما الى الجنة ولما الى النار » . وفي حديث أبي ذر : « بشر الكاذبين برصف يحمى عليها في نار جهنم ، فتوضع على حلمة ندي احدى حتى يخرج من نفث كنفه ، ويوضع على نفث كنفه ، حتى يخرج من حلمة ثديه ، يتزلزل وتكوي الجباه والجنوب والظهور حتى يلتقي الحر في اجوافهم » . وهذا كما في القرآن ، ويدل على انه بعد دخول النار ، فيكون هذا لمن دخل النار ممن فعل به ذلك أولاً في الموقف . فهذا الظلم لما منع الزكاة يحشر مع اشباهه وماله الذي صار عبداً له من دون الله ، فيعذب به ، وإن لم يكن هذا من اهل الشرك الأكبر الذين يخلدون في النار . ولهذا قال في آخر الحديث : « ثم يرى سبيله اما الى الجنة ، ولما الى النار » . فهذا بعد تعذيب خمسين الف سنة مما تعدون ، ثم يدخل الجنة .

وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الشرك في هذه الأمة اخفى من ديب

الغلي » قال ابن عباس واصحابه : كفر دون كفر ، وظلم دون ظلم ، وفسق دون فسق . وكذلك قال أهل السنة كأحمد بن حنبل وغيره ، كما سنذكره - إن شاء الله - . وقد قال الله تعالى : (اتخذوا ايجابهم ورباهم ارباباً من دون الله والمسيح ابن مريم ، وما امروا الا ليعبدوا الهاً واحداً لا اله الا هو سبحانه عما يشركون) . وفي حديث عدي بن حاتم - وهو حديث حسن طويل رواه احمد والترمذي وغيرهما - وكان قد قدم على النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو نصراني فسمعه يقرأ هذه الآية ، قال : فقلت له انا لسنا نعبدكم : قال : « أليس يحرمون ما أحل الله فتحرمونه ، ويحلون ما حرم الله فتحلونه ؟ ! » قال : فقلت : بلى . قال : « فترك عبادتهم » . وكذلك قال ابو البخري : اما انهم لم يصلوا لهم ، ولو امروهم ان يعبدوا من دون الله ما اطاعوا ، ولكن امروهم فجعلوا حلال الله حرامه وحرامه حلاله : فأطاعوا فكانت تلك الربوبية .

وقال الربيع بن أنس : قلت لأبي العالية : كيف كانت تلك الربوبية في بني اسرائيل ؟ قال : كانت الربوبية انهم وجدوا في كتاب الله ما أمروا به ونهوا عنه فقالوا : لن نسبق احبارنا بشيء : فامرونا به اتبعنا ، وما نهونا عنه اتبعنا ؛ لقولهم : فاستنصحو الرجال ، ونبدوا كتاب الله وراء ظهورهم ، فقد بين النبي صلى الله عليه وسلم ان عبادتهم إياهم كانت في تحليل الحرام وتحريم الحلال ، لا انهم صلوا لهم ، وصاموا لهم ، ودعوا من دون الله فهذه عبادة للرجال ، وتلك عبادة للأموال ، وقد بينها النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد ذكر الله أن ذلك شرك بقوله : (لا اله الا هو سبحانه عما يشركون) . فهذا من الظلم الذي

وقد ذكر المفسرون انه لما نزلت هاتان الآيتان : أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يخلفون انهم مؤمنون صادقون ، فنزل قوله تعالى : (انهم اقلعوا عن الله دينكم) وهذا يدل على انهم كانوا صادقين اولاً في ديارهم في الدين ، لانه لم يتجدد لهم بعد نزول الآية جهاد حتى يدخلوا به في الآفة انما هو كلام قالوه وهو سبحانه قال : (وما يدخل الايمان في قلوبكم) واما (لما) ينفي به ما يقرب حصوله ويحصل غالباً . كقوله : (أم حسبتم ان تدخل الجنة وما يعلم الله الذين جاهدوا منكم) وقد قال السدي : نزلت هذه الآية في اعراب مزينة وجهينة واسلم ، واشجع وغفار ، وهم الذين ذكرهم في سورة الفتح وكانوا يقولون : آمنا بالله لياؤمنوا على انفسهم ، فلما استنبروا الى الحديبية تخلفوا : فنزلت فيهم هذه الآية .

وعن مقاتل : كانت منازلهم بين مكة والمدينة ، وكانوا اذا مرت بهم سيرة من سرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا : آمنا ، لياؤمنوا على دينهم واموالهم فلما سار رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الحديبية استنبروا معه .

وقال مجاهد : نزلت في اعراب بني أسد بن خزيمة ، ووصف غيره حاله فقال : قدموا المدينة في سنة مجدية ، فأظهروا الاسلام ولم يكونوا مؤمنين وافسدوا طرق المدينة بالعذرات وأغلو اسعارهم ، وكانوا يمتنون على رسول الله

صلى الله عليه وسلم يقولون : اتيناك بالأثقال والعيال . فنزلت فيهم هذه الآية ، وقد قال قتادة في قوله : (يمتنون عليك ان اسلموا قل لا تمتنوا على الاسلام ، بل الله يمتن عليكم ان هذا لكم للايمان ان كنتم صادقين) قال : منوا على النبي صلى الله عليه وسلم حين جاءوا فقالوا : إنا اسلمنا بغير قتال ، لم نقاتلك كما قاتلك حوفلان وبنو فلان ، فقال الله لئيبه : (يمتنون عليك ان اسلموا قل لا تمتنوا على الاسلام بل الله يمتن عليكم ان هذا لكم للايمان) .

وقال مقاتل بن حيان : هم اعراب بني اسد بن خزيمة . قالوا : يا رسول الله نبتك بغير قتال ، وتركنا العشائر والأموال ، وكل قبيلة من العرب قاتلتك حتى دخلوا كرها في الاسلام : فلنا بذلك عليك حق : فأرسل الله تعالى : (يمتنون عليك ان اسلموا قل لا تمتنوا على الاسلام بل الله يمتن عليكم ان هذا لكم للايمان ان كنتم صادقين) . فله بذلك المن عليكم وفيهم ازل الله : (ولا تبطلوا أعمالكم) ، ويقال : من الكبائر التي ختمت بنار ، كل موجبة من ركبها ومات عليها لم يتب منها .

وهذا كله يبين انهم لم يكونوا كفاراً في الباطن ، ولا كانوا قد دخلوا فيما يجب من الايمان : وسورة الحجرات قد ذكرت هذه الأضناف فقال : (الذين ينادونك من وراء الحجرات اكثرهم لا يعقلون) ولم يصفهم بكفر : لا نفاق : لكن هؤلاء يخشى عليهم الكفر والنفاق . ولهذا اراد بعضهم لأنهم يخالطوا الايمان بشاشة قلوبهم ، وقال بعد ذلك (يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم

فاسق نبأ فتبينوا) الآية وهذه الآية نزلت في الوليد بن عقبة . وكان قد كذب فيما أخبر .

قال المفسرون : نزلت هذه الآية في الوليد بن عقبة ، بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بني المصطلق ليقبض صدقاتهم ، وقد كانت بينه وبينهم عداوة في الجاهلية . فسار بعض الطريق ثم رجع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إنهم منعوا الصدقة وأرادوا قتلي ، فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم البعث إليهم ، فنزلت هذه الآية . وهذه القصة معروفة من وجوه كثيرة . ثم قال تعالى في تمامها : (واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم) وقال تعالى : (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما فإن ببغ إحداهما على الأخرى) الآية . ثم نهام عن أن يسخر بعضهم بعض ، وعن الفر والتنازع بالألقاب وقال : (بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان) وقد قيل : معناه : لا تسميه فاسقاً ولا كافراً بعد إيمانه ، وهذا ضعيف ، بل المراد : بئس الاسم أن تكونوا فاسقاً بعد إيمانكم ، كما قال تعالى في الذي كذب : (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) فهما فاسقاً .

وفي « الصحيحين » عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » ، يقول : فإذا سابتهم المسلم وسخرتهم منه ولم ترموه استحققت أن تسموا فاسقاً ، وقد قال في آية القذف : (ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون) . يقول : فإذا أثبتتم بهذه الأمور التي تستحقون بها أن تسموا

فاسقاً كنتم قد استحققتهم اسم الفسوق بعد الإيمان ، وإلا فهم في تنازعهم ما كانوا يتولون : فاسق ، كافر . فإن النبي صلى الله عليه وسلم قدم المدينة وبعضهم يفتب بعضاً .

وقد قال طائفة من المفسرين في هذه الآية : لا تسميه بعد الإسلام بدنيه في الإسلام . كقوله لليهودي إذا أسلم : يهودي ، وهذا مروى عن ابن عباس . وطائفة من التابعين ، كالحسن ، وسعيد بن جبير ، وعطاء الخراساني ، والقرظي ، وقال عكرمة : هو قول الرجل : يا كافراً يا منافقاً ! وقال عبد الرحمن بن زيد : هو تسمية الرجل بالأعمال ، كقوله : يا زاني يا سارق يا فاسق وفي تفسير العوفي عن ابن عباس قال : هو تعبير الثائب بسيئات كان قد عملها ، ومعلوم أن اسم الكفر ، واليهودية ، والزاني ، والسارق وغير ذلك من السيئات ليست هي اسم الفاسق ، فلم أن قوله : (بئس الاسم الفسوق) لم يرد به تسمية المسبوب باسم الفاسق ، فإن تسميته كافراً أعظم ، بل إن الساب يصير فاسقاً لقوله : « سباب المسلم فسوق وقتاله كفر » ثم قال : (ومن لم يفتب فأولئك هم الظالمون) فجعلهم ظالمين إذا لم يتوبوا من ذلك وإن كانوا يدخلون في اسم المؤمنين ، ثم ذكر النبي عن الغيبة ، ثم ذكر النهي عن التفاخر بالأحساب ، وقال : (أن أكرمكم عند الله أتقاكم) . ثم ذكر قول الأعراب : (آمنا) .

فالسورة تنهى عن هذه المعاصي والذنوب التي فيها تعد على الرسول وعلى

ويقال للخوارج : الذي نفى عن السارق والزاني والشارب وغيره
 الايمان : هو لم يجعلهم مرتدين عن الاسلام : بل عاقب هذا بالجلد وعاقب
 بالقطع . ولم يقتل احداً إلا الزاني المحسن . ولم يقتله قتل المرتد : فان المرتد
 يقتل بالسيف بعد الاستتابة . وهذا يرجم بالحجارة بلا استتابة . فدل ذلك على
 أنه وان نفى عنهم الايمان . فليسوا عند مرتدين عن الاسلام مع ظهور ذنوبهم
 وليسوا كلنا فقيين الذين كانوا يظهرون الاسلام ويبطنون الكفر . فأولئك
 يعاقبهم الا على ذنب ظاهر .

ويسبب الكلام في « مسألة الايمان » تنازع الناس ، هل في اللغة أحد
 شرعية نقلها الشارع عن مسألتها في اللغة ، أو أنها باقية في الشرع على ما كانت
 عليه في اللغة ، لكن الشارع زاد في أحكامها لا في معنى الأسماء . . وهكذا قلنا
 في اسم « الصلاة » و « الزكاة » و « الصيام » و « الحج » إنها باقية في كلام الشارع على
 معناها اللغوي ، لكن زاد في أحكامها . ومقصودهم ان الايمان هو مجرد التصديق
 وذلك يحصل بالقلب واللسان . وذهبت طائفة ثالثة الى ان الشارع تصرف فيه
 تصرف اهل العرف . فهي بالنسبة الى اللغة مجاز ، وبالنسبة الى عرف
 الشارع حقيقة .

والتحقيق ان الشارع لم ينقلها ولم يغيرها . ولكن استعملها مقيدة لا مطلقه .
 كما يستعمل نظائرها ، كقوله تعالى : (والله على الناس حج البيت) فذكر حجاً
 خاصاً ، وهو حج البيت ، وكذلك قوله : (فمن حج البيت او اعتمر) فلم يكن

لفظ الحج متداولاً لكل قصد ، بل لقصد مخصوص دل عليه اللفظ نفسه من غير
 تمييز اللغة ، والشاعر إذا قال :

واشهد من عوف حلولا كثيرة يحجون سب الزرقان المزعفرا

كان متكلماً باللغة ، وقد قيد : لفظه : بحج سب الزرقان المزعفرا . ومعلوم
 ان ذلك الحج المحصوص دلت عليه الاضافة ، فكذلك الحج المحصوص الذي
 امر الله به دلت عليه الاضافة او التعريف باللام : فاذا قيل : الحج فرض عليك ،
 كانت لام العهد تبين انه حج البيت وكذلك « الزكاة » هي اسم لما تركوه بالنفس :
 وزكاة النفس زيادة خيرها وذهاب شرها ، والاحسان الى الناس من اعظم
 ما تركوه بالنفس ؛ كما قال تعالى : (خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها)
 وكذلك ترك الفواحش مما تركوه به . قال تعالى . (ولولا فضل الله عليكم ورحمته
 ما زكى منكم من احد أبداً) واصل زكاتها بالتوحيد واخلاص الدين لله : قال
 تعالى : (وويل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة) وهي عند المفسرين التوحيد .

وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم مقدار الواجب ، وسماها الزكاة المفروضة ؛
 فصار لفظ الزكاة اذا عرف باللام ينصرف اليها لأجل العهد ، ومن الأسماء ما يكون
 اهل العرف نقولوه وينسبون ذلك الى الشارع ، مثل لفظ « التيمم » فان الله تعالى
 قال : (فيتمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه) فلفظ « التيمم »
 استعمل في معناه المعروف في اللغة ، فانه امر بتيمم الصعيد ثم امر بمسح الوجوه
 والأيدي منه ؛ فصار لفظ التيمم في عرف الفقهاء يدخل فيه هذا المسح ، وليس

فالقراآن مزبل للأمراض الموجبة للارادات الفاسدة حتى يصلح القلب
فتصلح إرادته ، ويعود إلى فطرته التي فطر عليها كما يعود البدن الى الحال
الطبيعي . ويغتذى القلب من الايمان والقراآن بما يزكيه ويؤيده كما يغتذى
البدن بما ينميه ويقومه . فان زكاة القلب مثل نماء البدن .

و « الزكاة في اللغة » النماء والزيادة في الصلاح . يقال : زكا الشيء إذا
نما في الصلاح ، فالقلب يحتاج ان يتربى فينمو ويزيد حتى يكمل ويصلح ، كما
يحتاج البدن ان يربى بالأغذية المصلحة له . ولا بد مع ذلك من منع ما يضره .
فلا ينمو البدن إلا بإعطاء ما ينفعه ومنع ما يضره . كذلك القلب لا يزكو
فينمو ويتم صلاحه إلا بحصول ما ينفعه ودفع ما يضره . وكذلك الزرع
لا يزكو إلا بهذا .

و « الصدقة » لما كانت تطفيء الخطيئة كما يطفئ الماء النار صار القلب
يزكو بها ، وزكاته معنى زائد على طهارته من الذنب . قال الله تعالى : (خذ
من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيتهم بها)
وكذلك ترك الفواحش يزكو بها القلب .

وكذلك ترك المعاصي فانها بمنزلة الأخلاط الرديئة في البدن ، ومثل
الدغل في الزرع ، فاذا استفرغ البدن من الأخلاط الرديئة كاستخراج الدم
الزائد تخلصت القوة الطبيعية واستراحت فينمو البدن . وكذلك القلب اذا

تاب من الذنوب كان استغرافاً من تخليطاته حيث خلط عملاً صالحاً وآخر
سيئاً ، فاذا تاب من الذنوب تخلصت قوة القلب وإراداته للأعمال الصالحة ،
واستراح القلب من تلك الحوادث الفاسدة التي كانت فيه .

فزكاة القلب بحيث ينمو ويكمل .

قال تعالى : (ولولا فضل الله عليكم ورحمته لمزك من احد ابداً)
وقال تعالى : (وان قيل لكم : ارجعوا فارجعوا . هو اتركى لكم) وقال : (قل
للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم : ذلك اذكى لهم ، ان الله خير
بما يصنعون) وقال تعالى : (قد افلح من تركى . وذكر اسم ربه فصلى)
وقال تعالى : (قد افلح من زكاهما وقد خاب من دساها) وقال تعالى : (وما
يدريك لعله يزكى) وقال تعالى : (فقل هل لك إلى أن تركى واهدبك إلى
ربك فتخشى) فالتركية وان كان اصلها البناء والبركة وزيادة الخير ، فانما
تحصل بإزالة الشر ؛ فلهذا صار التزكي يجمع هذا وهذا .

وقال : (ووبل للمشركين الذين لا يؤتون الزكاة) وهي التوحيد
والايمان الذي به يزكو القلب ، فانه يتضمن نفي إلهية ماسوى الحق من
القلب . وإثبات إلهية الحق في القلب . وهو حقيقة لا إله إلا الله . وهذا
أصل ما تزكو به القلوب .

والتزكية جعل الشيء زكياً : إما في ذاته ، وإما في الاعتقاد والخبر ؛

و (المقصود هنا) امر الناس بتزكية انفسهم والتحذير من تدسيتها . كقوله : (قد افلح من تزكى) فلو قدر ان المعنى قد افلح من زكى الله نفسه لم يكن فيه امر لهم ولا نهي ، ولا ترغيب ولا ترهيب . والقرآن إذا امر او نهى لا يذكر مجرد « القدر » فلا يقول : من جعله الله مؤمناً ؛ بل يقول : (قد افلح المؤمنون) (قد افلح من تزكى) إذ ذكر مجرد القدر في هذا يناقض المقصود ، ولا يليق عندنا باضعف الناس عقلاً فكيف بكلام الله ؟ ! الا ترى انه في مقام الأمر والهي والترغيب والترهيب يذكر ما يناسبه من الوعد والوعيد . والمدح والذم ، وانما يذكر القدر عند بيان نعمه عليهم : اما بما ليس من أفعالهم ، واما بانعامه بالايمان والعمل الصالح ، ويذكره في سياق قدرته ومشيئته ، وأما في معرض الأمر فلا يذكره إلا عند الثعم . كقوله : (ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى) الآية ، فهذا مناسب . وقوله : (قد افلح من تزكى) وهذه الآية من جنس الثانية لا الأولى .

والمقصود « ذكر التزكية » قال تعالى : (قل للمؤمنين يغضوا) الآية . وقال : (فارجعوا هو اذكى لكم) وقال : (الذين لا يؤتون الزكاة) وقال : (وما عليك ألا يزكى) .

وأصل « الزكاة » الزيادة في الخير . ومنه يقال : زكا الزرع ، وزكا

المال اذا نما . ولن ينمو الخير الا بترك الشر ، والزرع لا يزكو حتى يزال عنه الدغل ، فكذلك النفس والأعمال لا تزكو حتى يزال عنها ما يناقضها ولا يكون الرجل متزكياً إلا مع ترك الشر ، فانه يدنس النفس وبدسها . قال الزجاج : (دساها) جعلها ذليلة حقيرة خسيسة وقال الفراء : دساها : لأن البخل يخفي نفسه ومنزله وماله ، قال ابن قتيبة : أي أخفاها بالفجور والمهية ، فالفاجر دس نفسه : أي قمعها وخباها ، وصانع المعروف شهر نفسه ورفعها ، وكانت أجواد العرب تنزل الرنى لتشتهر انفسها ، والثام تنزل الاطراف والوديان .

فالبر والتقوى يبسط النفس ، ويشرح الصدر ، بحيث يجد الانسان في نفسه اتساعاً وبسطاً عما كان عليه قبل ذلك ؛ فانه لما اتسع بالبر والتقوى والاحسان بسطه الله وشرح صدره . والفجور والبخل يجمع النفس ويضعها ويهينها ، بحيث يجد البخل في نفسه انه ضيق . وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في الحديث الصحيح فقال : « مثل البخل والمتصدق كمثل رجلين عليهما جبتان من حديد قد اضطرت ايديهما الى تراقيهما . فجعل المتصدق كلما هم بصدقة اتسعت وانبسطت عنه ، حتى تغشى أنامله . ونعفو أثره وجعل البخل كلما هم بصدقة قلقت واخذت كل حلقة بمكاتها ، وانا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول باصبعه في جيبه فلو رأيتها يوسعها فلا تتسع » اخرجاه .

قال حسان بن عطية : كان جبريل ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بالسنة يعلمه إياها ، كما يعلمه القرآن . وقد ذكرت في الصلاة فصلا قبل هذا .

والمقصود هنا ذكر الزكاة . فنذكر ما تيسر من أحكامها ، وبعض الأحاديث ، وشيئاً من أقوال الفقهاء . فقد سمي الله الزكاة صدقة ، وزكاة . ولفظ الزكاة في اللغة يدل على النمو ، والزرع . يقال فيه : زكا ، إذا نما ، ولا ينمو إلا إذا خلص من الدغل . فلهذا كانت هذه اللفظة في الشريعة تدل على الطهارة : (قد أفلح من زكاه) (قد أفلح من تزكى) نفس المتصدق تزكو ، وماله يزكو ، يطهر ويزيد في المعنى .

وقد أفهم الشرع أنها شرعت للمواساة ، ولا تكون للمواساة إلا فيما له مال من الأموال ، فحده أنصب ، ووضعها في الأموال النامية ، فمن ذلك ما ينمو بنفسه كالماشية ، والحراث . وما ينمو بتغير عينه والتصرف فيه كالعين ، وجعل المال المأخوذ على حساب الثعب ، فما وجد من أموال الجاهلية هو أقله ثعباً ففيه الخمس ، ثم ما فيه الثعب من طرف واحد فيه نصف الخمس ، وهو العشر فيما سقته السماء ، وما فيه الثعب من طرفين فيه ربع الخمس ، وهو نصف العشر فيما سقى بالنضح ، وما فيه الثعب في طول السنة كالعين ففيه ثمن ذلك وهو ربع العشر .

فصل

وافتح مالك رحمه الله (كتاب الزكاة) في موطأه بذكر حديث أبي سعيد : لأنه أصح ما روى في الباب ، وكذلك فعل مسلم في صحيحه وفيه ذكر نصاب الورق ، ونصاب الابل ، ونصاب الحب والتمر ، ثم الماشية والعين ، لا بد فيها من مرور الحول . فثنى بما رواه عن أبي بكر ، وعمر ، وابن عمر ، رضي الله عنهم . في اعتبار الحول . ولو كان قد خالفهم معاوية ، وابن عباس ، فما رواه أو قاله الخلفاء حجة على من خالفهم ، لاسيا الصديق لقوله صلى الله عليه وسلم : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي » وقوله : « ان يطع القوم أبا بكر ، وعمر ، يرشدوا » .

ثم ذكر « نصاب الذهب » والحجة فيه أضعف من الورق ، فلهذا أخره .

ثم ذكر ما تؤخذ الزكاة منه ، فذكر الأحاديث والآيات في ذلك وأجودها حديث عمر بن الخطاب ، وكتابه في الصدقة ، وذكر عن عمر بن عبد العزيز : ان الصدقة لا تكون إلا في العين ، والحراث ،

مشهوراً عندهم فيمن يظهر حاجته بالسؤال . فيمن أتى صلى الله عليه وسلم أن الذي يظهر حاجته بالسؤال والناس يعطونه تزول مسكنته بإعطاء الناس له . والسؤال له بمنزلة الحرفة ، وهو وإن كان مسكيناً يستحق من الزكاة إذا لم يعط من غيرها كفايته ، فهو إذا وجد من يعطيه كفايته لم يبق مسكيناً ، وإنما المسكين المحتاج الذي لا يسأل ولا يعرف يعطى . فهذا هو الذي يجب أن يقدم في العطاء . فانه مسكين قطعاً . وذاك مسكنته تدفع بعطاء من يسأله . وكذلك قوله : « الاسلام هو الخمس » . يريد أن هذا كله واجب داخل في الاسلام . فليس للانسان أن يكتفي بالأقوال بالشهادتين ؛ وكذلك الايمان يجب أن يكون على هذا الوجه المفصل ، لا يكتفي فيه بالايمان الجملي . ولهذا وصف الاسلام بهذا .

وقد اتفق المسلمون على أنه من لم يأت بالشهادتين فهو كافر ، وأما الأعمال الأربعة فاختلفوا في تكفير تاركها . ونحن إذا قلنا : أهل السنة متفقون على أنه لا يكفر بالذنوب ، فإما نريد به المعاصي كالزنا والشرب ، وإما هذه المباني ففي تكفير تاركها نزاع مشهور . وعن أحمد : في ذلك نزاع ، وأحدى الروايات عنه : أنه يكفر من ترك واحدة منها . وهو اختيار أبي بكر وطائفة من أصحاب مالك كابن حبيب . وعنه رواية ثانية : لا يكفر إلا بترك الصلاة والزكاة فقط . ورواية ثالثة : لا يكفر إلا بترك الصلاة ، والزكاة إذا قاتل الإمام عليها ، ورابعة : لا يكفر إلا بترك الصلاة . وخامسة : لا يكفر بترك شيء منهن . وهذه أقوال معروفة للسلف . قال الحكم بن عتيبة : من ترك الصلاة متعمداً فقد كفر ، ومن ترك الزكاة متعمداً فقد كفر . ومن ترك الحج متعمداً فقد كفر . ومن ترك صوم

رمضان متعمداً فقد كفر . وقال سعيد بن جبير : من ترك الصلاة متعمداً فقد كفر بالله . ومن ترك الزكاة متعمداً فقد كفر بالله . ومن ترك صوم رمضان متعمداً فقد كفر بالله . وقال الضحاك : لا ترفع الصلاة إلا بالزكاة . وقال عبد الله بن مسعود : من أقام الصلاة ولم يؤت الزكاة فلا صلاة له . رواه ابن مسعود .

وقال عبد الله بن عمرو : من شرب الخمر مسياً أصبح مشركاً ، ومن شربه صباحاً أمسى مشركاً . فقيل لأبراهيم النخعي : كيف ذلك ؟ قال : لأنه يترك صلاة . قال أبو عبد الله الأحنس في كتابه : من شرب المسكر فقد تعرض لترك صلاة . ومن ترك الصلاة فقد خرج من الايمان . ومما يوضح ذلك أن جبريل - سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الاسلام والايمان والاحسان ، كان في آخر الأمر بعد فرض الحج ، والحج إنما فرض سنة تسع أو عشر .

وقد اتفق الناس على أنه لم يفرض قبل ست من الهجرة . ومعلوم أن رسول صلى الله عليه وسلم لم يأمر الناس بالايمان . ولم يبين لهم معناه إلى ذلك الوقت ، بل كانوا يعرفون أصل معناه وهذه المسائل لبسطها موضع آخر .

و (المقصود هنا) أن من نفي عنه رسول اسم « الايمان » أو « الاسلام » فإنه إن يكون قد ترك بعض الواجبات فيه وإن بقي بعضها ، ولهذا كان الصحابة سلف يقولون : إنه يكون في العبد ايمان ونفاق . قال أبو داود السجستاني : حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا وكيع عن الأعمش عن شقيق عن أبي المقدام عن

واما « الزكاة » فانها تجب حقاً لله في ماله . ولهذا يقال : ليس في المال حق سوى الزكاة أي ليس فيه حق يجب بسبب المال سوى الزكاة . والإنفاق واجبات بغير سبب المال ، كما تجب النفقات للأقارب ، والزوجة ، والرفيق والبهائم ، ويجب حل العاقلة . ويجب قضاء الديون ، ويجب الاعطاء في التامة ويجب اطعام الجائع وكسوة العاري فرضاً على الكفاية : الى غير ذلك من الواجبات المالية . لكن بسبب عارض . والمال شرط وجوبها . كالاستطاعة في الحج ، فان البدن سبب الوجوب والاستطاعة شرط . والمال في الزكاة هو السبب والوجوب معه : حتى لو لم يكن في بلده من يستحقها حلها الى بلد اخرى ، وهي حق وجب لله تعالى . ولهذا قال : من قال من النفقاه : ان التكليف شرط فيها ، فلا تجب على الصغير والمجنون . واما عامة الصحة والجمهور ، كمالك والشافعي واحمد ، فأوجبوها في مال الصغير والمجنون ، لأن ما لهما من جنس مال غيرها ووليها يقوم مقامهما ، بخلاف بينهما . فانه انما يتصرف بعقلهما ، وعقلهما ناقص . وصار هذا كما يجب العشر في ارضها مع انه إنما يستحقه الثانية . وكذلك إيجاب الكفارة في مالها . والصلاة والصيام إنما تسقط لعجز العقل عن الإيجاب ، لاسيما إذا انضم إلى عجز البدن كالصغير . وهذا المعنى منتف في المال فان الولي قام مقامهما في الفهم كما يقوم مقامهما في جميع ما يجب في المال ، واما بينهما فلا يجب عليهما فيه شيء .

فصل

قال محمد بن نصر : واستدلوا على ان الايمان هو ما ذكره بالآيات التي نزلت عند ذكر تسمية الله الصلاة وسائر الطاعات ايماناً ، واستدلوا أيضاً بما قص الله من اياه ابليس حين عصى ربه في سجدة واحدة امر أن يسجدها لآدم فأبى . فهل جحد ابليس ربه وهو يقول : (رب بما اغويتني) ؟! ويقول : (رب فأنت الذي فأتيتني الى يوم يبعثون) ايماناً منه بالبعث ، وإيماناً بنفاد قدرته في انظاره اليه الى يوم يبعثون ، وهل جحد احداً من انبيائه او انكر شيئاً من سلطانه وهو يخلف بعزته ؟ وهل كان كفره الا بترك سجدة واحدة امر بها فأبى ؟ قال : واستدلوا أيضاً بما قص الله علينا من نبأ انبي آدم (اذ قربا قرباناً فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الآخر) الى قوله : (فأصبح من الخاسرين) قالوا : وهل جحد ربه ؟ وكيف يجحدوه وهو يقرب القربان ؟ . قالوا : قال الله تعالى : (انما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكروا بها خروا سجداً وسبحوا بحمد ربهم وهم لا يستكبرون) ولم يقل : اذا ذكروا بها أقروا بها فقط . وقال : (الذين آتينا الكتاب يتلونه حق تلاوته اولئك يؤمنون به) يعني يتبعونه حق اتباعه ؟

الصلاة المفروضة ، وأما الثلاثة فوجوبها عارض ، فقرى الضيف واجب عندنا ، ونص عليه الشافعي ، وصلة الأرحام واجبة بالاجماع ، كنفقة الأقارب ، وحمل العاقلة ، وعق ذى الرحم المحرم . وأما الاختلاف فيمن تجب صلته ، وما مقدار الصلة الواجبة ، وكذلك الاعطاء في النابسة ، مثل الجهاد في سبيل الله ، وإشباع الجائع ، وكسوة العاري . وقد نص أحمد على أنه لو صدق السائل ، لما أفلح من رده .

وأما الواجبات المنفعة بلا عوض : فمثل تعليم العلم ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، ونصر المظلوم . وهي كثيرة جداً . وعامة الواجب في منافع البدن ، ويدخل فيها الأحاديث الصحيحة من حديث أبى ذر ، وأبى موسى ، وغيرها « على كل سلامى من ابن آدم صدقة » . وتدخل أيضاً في مطلق الزكاة ، والنفقة في مثل قوله : (وما رزقناهم ينفقون) كما نقل مثل ذلك عن السلف : الحسن البصري وغيره . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « كل معروف صدقة » ، وروى ما تصدق عبد بصدقة أعظم من موعظة يعظ بها أصحاباً له ، فينفرون وقد نفهم الله بها ، ودلائل هذا كثيرة ليس هذا موضعه .

وأما المنافع المالية وهو كمن اضطر إلى منفعة مال الغير ، كجبل ودلو يستقي به ماء يحتاج إليه ، وثوب يستدف به من البرد ونحو ذلك ، فيجب بذله ؛ لكن هل يجب بذله مجاناً ، أو بطريق التعوض ،

كالأعيان ؟ فيه وجهان .

وحجة التبرع متعددة . كقوله تعالى : (ويمنعون الماعون) ففي سنن أبى داود عن ابن مسعود قال : كنا نعمة عارية القدر والدلو ، والفأس . وكذلك إيجاب بذل منفعة الحائط للجار ، إذا احتاج إليه ، على أصلنا المتبع ؛ لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وغير ذلك من المواضع .

ففي الجملة ما يجب إيتاؤه من المال ، أو منفعة ، أو منفعة البدن بلا عوض ، له تفصيل في موضع آخر . ولو كان كثير من المتفقه ، مقصرين في علمه ، بحيث قد ينفون وجوب ما صرحت الشريعة بوجوبه . ويعتقد الغالط منهم « أن لاحق في المال سوى الزكاة » أن هذا علم ؛ ولم يعلم أن الحديث المروي في الترمذى عن قاطمة : « إن في المال حقاً سوى الزكاة » .

ومن قال بالأول : أراد الحق المالي ، الذي يجب بسبب المال ، فيكون راتباً ، وإلا فتحن نعلم بالاضطرار من دين الاسلام أن الله قد أوجب إيتاء المال في غير الزكاة المفروضة في مواضع : مثل الجهاد بالمال عند الحاجة ، والحج بالمال ، ونفقة الزوجة ، والأقارب ، والمالك من الآدميين ، والبهائم . ومثل ما يجب من الكفارات من عتق وصدقة ،

واما « الزكاة » فانها تجب حقاً لله في ماله . ولهذا يقال : ليس في المال حق سوى الزكاة أي ليس فيه حق يجب بسبب المال سوى الزكاة . والإلغافه واجبات بغير سبب المال ، كما تجب النفقات للأقارب ، والزوجة ، والرقيق والبهائم ، ويجب حمل العاقلة . ويجب قضاء الديون ، ويجب الاعطاء في الثابة ويجب اطعام الجائع وكسوة العاري فرضاً على الكفاية : الى غير ذلك من الواجبات المالية . لكن بسبب عارض ، والمال شرط وجوبها ، كالاستطاعة في الحج ، فان البدن سبب الوجوب والاستطاعة شرط ، والمال في الزكاة هو السبب والوجوب معه : حتى لو لم يكن في بلده من يستحقها حملها الى بلد اخرى . وهي حق وجب لله تعالى . ولهذا قال : من قال من الفقهاء : ان التكليف شرط فيها ، فلا تجب على الصغير والجنون . واما عامة الصحابة والجمهور ، كمالك والشافعي واحمد ، فأوجبوها في مال الصغير والجنون ، لأن ما لهما من جنس مال غيرها ووليها يقوم مقامهما ، بخلاف بينهما . فانه انما يتصرف بعقلهما ؛ وعقلهما ناقص . وصار هذا كما يجب العشر في ارضها مع انه إنما يستحقه الثمانية . وكذلك يجب الكفارة في مالها . والصلاة والصيام إنما تسقط لعجز العقل عن الايجاب ، لاسيما إذا انضم إلى عجز البدن كالصغير . وهذا المعنى منتف في المال فان الولي قام مقامهما في الفهم كما يقوم مقامهما في جميع ما يجب في المال ، واما بينهما فلا يجب عليهما فيه شيء .

فصل

قال محمد بن نصر : واستدلوا على ان الايمان هو ما ذكره بالآيات التي نزلناها عند ذكر تسمية الله الصلاة وسائر الطاعات ايماناً ، واستدلوا أيضاً بما قص الله من اباء ابليس حين عصى ربه في سجدة واحدة امر أن يسجد لها لآدم فأبأها . فهل جحد ابليس ربه وهو يقول : (رب بما اغويتني) ؟! ويقول : (رب فأنظرني الى يوم يبعثون) ايماناً منه بالبعث ، وايماناً بنفاذ قدرته في انظاره اليه الى يوم يبعثون ، وهل جحد احداً من انبيائه او انكر شيئاً من سلطانه وهو يخلف بعزته ؟ وهل كان كفره الا بترك سجدة واحدة امر بها فأبأها ؟ قال : واستدلوا أيضاً بما قص الله علينا من نبأ انبي آدم (اذ قربا قرباناً فقبل من احدهما ولم يتقبل من الآخر) الى قوله : (فأصبح من الخاسرين) قالوا : وهل جحد ربه ؟ وكيف يجحد وهو يقرب القربان ؟ . قالوا : قال الله تعالى : (انما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكروا بها خروا سجداً وسبحوا بحمدهم وهم لا يستكبرون) ولم يقل : اذا ذكروا بها أقروا بها فقط . وقال : (الذين آتينا الكتاب يتلونه حق تلاوته اولئك يؤمنون به) يعني يتبعونه حق اتباعه ؟

عليهم التجارة ، والانصار تغلب عليهم الزراعة ، وقد قال للطائفتين :
(انفقوا من طيات ما كسبتم وما اخرجنا لكم من الارض) فذكر زكاة
التجارة وزكاة الحارج من الارض وهو العشر ، او نصف العشر ، او
ربع العشر .

ومن السالكين من يمكنه الكسب مع ذلك وقد قال تعالى لما امرهم
بقيام الليل : (علم ان سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الارض
يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله) فجعل المسلمين اربعة
اصناف ، صنفاً اهل القرآن والعلم والعبادة ، وصنفاً يضربون في الارض
يبتغون من فضل الله ، وصنفاً يجاهدون في سبيل الله والرابع المعذورون .

واما قول القائل : ان الغذاء والقوام هو من فعل الله فلا يمكن طلبه
كلحياة ، فليس كذلك هو بل ما فعل الله باسباب يمكن طلبه بطلب الاسباب
كما مثله في الحياة والموت : فان الموت يمكن طلبه ودفعه بالاسباب التي قدرها
الله : فاذا اردنا ان يموت عدو الله سعينا في قتله : واذا اردنا دفع ذلك عن
المؤمنين دفعناه بما شرع الله الدفع به : قال تعالى في داود عليه السلام :
(وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم من بأسكم) وقال تعالى : (سرايل
تقيمكم الحر وسرايل تقيمكم بأسكم) وقال تعالى : (فليصلوا معك وليأخذوا
حزمهم واسلحتهم) وهذا مثل دفع الحر والبرد عنا هو من فعل الله فاللباس
والاكتساب ومثل دفع الجوع والعطش هو من فعل الله بالطعام والشراب ،

فصل

اذا عرف هذا : فالسالكون طريق الله منهم من يكون مع قيامه بما
امره الله به من الجهاد والعلم والعبادة وغير ذلك عاجزاً عن الكسب ، كالذين
ذكرهم الله في قوله : (للفقراء الذين احصروا في سبيل الله لا يستطيعون
ضرباً في الأرض ، يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف ، تعرفهم بسيماهم
لا يسألون الناس الحافا) والذين ذكرهم الله في قوله : (للفقراء المهاجرين
الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضوانا وينصرون الله
ورسوله أولئك هم الصادقون) .

فا « لصف الاول » اهل صدقات ، و « الصف الثاني » اهل الفتي ، كما
قال تعالى في الصف الاول : (ان تبدوا الصدقات فنعاها وان تحفوها
وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم والله بما تعملون خير .
الى قوله : (للفقراء الذين احصروا في سبيل الله) وقال في « الصف الثاني » : (ما افاء
الله على رسوله من اهل القرى فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين
وابن السبيل) الى قوله : (للفقراء المهاجرين) ثم قال : (والذين تبوءوا الدار
والايمان من قبلهم) . فذكر المهاجرين والانصار وكان المهاجرون تغلب

و (المثل الثاني) إذا قدر شخصان أحدهما ابكم لا يعقل ولا يتكلم ولا يقدر على شيء . وهو مع هذا كل على مولاه إنما يوجهه لا يأت بخير ، فليس فيه من نفع قط ، بل هو كل على من يتولى أمره ، وآخر عالم عادل يأمر بالعدل ، ويعمل بالعدل ، فهو على صراط مستقيم . وهذا نظير الذي أعطاه الله الحكمة فهو يعمل بها ويعلمها الناس .

وقد ضرب ذلك مثلاً لنفسه : فانه سبحانه عالم عادل قادر يأمر بالعدل . وهو قائم بالقيسط على صراط مستقيم . كما قال تعالى : (شهد الله انه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط . لا إله إلا هو العزيز الحكيم) وقال هود : (إن ربي على صراط مستقيم) .

ولهذا كان الناس يعظمون دار العباس ، كان عبد الله يعلم الناس واخوه يطعم الناس ، فكانوا يعظمون على ذلك . ورأى معاوية الناس يسألون ابن عمر عن المناسك وهو يفتيهم فقال : هذا والله الشرف ، أو نحو ذلك .

هذا وعمر بن الخطاب رضي الله عنه نafs ابا بكر رضي الله عنه الانفاق كما ثبت في الصحيح عن عمر بن الخطاب — رضي الله عنه — قال : « امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تصدق فوافق ذلك ما لا عندي فقلت اليوم اسبق ابا بكر ان سبقته يوماً . قال : فجئت بنصف مالي . قال : فقال لي رسول

الله صلى الله عليه وسلم ما ابقيت لاهلك قلت مثله ، واتى ابو بكر رضي الله عنه بكل ما عنده ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ابقيت لاهلك قال ابقيت لهم الله ورسوله فقلت لا اسابقك في شيء ابداً » .

فكان ما فعله عمر من المنافسة والغبطة المباحة : لكن حال الصديق رضي الله عنه افضل منه وهو انه خال من المنافسة مطلقاً لا ينظر إلى حال غيره .

وكذلك موسى صلى الله عليه وسلم في حديث المعراج « حصل له منافسة وغبطة للنبي صلى الله عليه وسلم حتى بكى لما تجاوزه النبي صلى الله عليه وسلم فقيل له : ما يبكيك ؟ فقال : ابكي ؛ لان غلاماً بعث بعدي يدخل الجنة من امته اكثر ممن يدخلها من امتي » اخرجاه في الصحيحين وروى في بعض الالفاظ للروية غير الصحيح « مررنا على رجل وهو يقول ويرفع صوته : اكرمه وفضله . قال : فرفناه إليه فسلطنا عليه فرد السلام . فقال : من هذا معك يا جبريل ؟ قال : هذا احمد ، قال : مرحباً بالنبي الامي الذي بلغ رسالة ربه ونصح لامته ، قال : ثم اندفعنا فقلت من هذا يا جبريل ؟ قال : هذا موسى ابن عمران . قلت : ومن يعاتب ؟ قال : يعاتب ربه فيك ، قلت : ويرفع صوته على ربه قال إن الله عز وجل قد عرف صدقه » .

فبي يسمع وبى يبصر وبى يبطش وبى يمشي ، ولئن سألتني لاعطينه
ولئن استعاذني لأعيذنه ، وما ترددت عن شيء انا فاعله ترددي من
قبض نفس عبدي المؤمن يكره الموت واكره مساءته ولا بد له منه .

ومعلوم ان الصلاة منها فرض ، وهي الصلوات الخمس ، ومنها
نافلة كقيام الليل وكذلك الصيام فيه فرض ، وهو صوم شهر رمضان
ومنه نافلة كصيام ثلاثة ايام من كل شهر ، وكذلك السفر الى المسجد
الحرام فرض والى المسجدين الآخرين : مسجد النبي صلى الله عليه وسلم
وبيت المقدس - مستحب .

وكذلك الصدقة منها ما هو فرض ومنها ما هو مستحب ، وهو الغزو
كما قال تعالى : (ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو) .

وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « يا ابا
آدم ! انك ان تتفق الفضل خير لك ، وان تمسكه شر لك ، ولا
تلام على كفاف ، واليد العليا خير من اليد السفلى ، وابدأ بمن تعول ،
والفرق بين الواجب والمستحب له موضع آخر غير هذا ، والمقصود هنا الفرق
بين ما هو مشروع سواء كان واجباً او مستحباً وما ليس بمشروع .

فال مشروع هو الذي يتقرب به الى الله تعالى ، وهو سبيل الله :

وهو البر والطاعة والحسنات والخير والمعروف ، وهو طريق السالكين
ومناهج القاصدين والعابدين ، وهو الذي يسلكه كل من أراد الله
هدايته وسلك طريق الزهد والعبادة ، وما يسمى بالفقر والتصوف
ونحو ذلك .

ولا ريب أن هذا يدخل فيه الصلوات المشروعة واجبا ومستحبا ،
ويدخل في ذلك قيام الليل المشروع وقراءة القرآن على الوجه المشروع ،
والاذكار والدعوات الشرعية . وما كان من ذلك موقفاً بوقت كطريقي
النهار ، وما كان متعلقاً بسبب كتحية المسجد ، وسجود التلاوة ،
وصلاة الكسوف ، وصلاة الاستخارة ، وما ورد من الاذكار والادعية
الشرعية في ذلك . وهذا يدخل فيه أمور كثيرة ، وفي ذلك من الصفات
ما بطول وصفه ، وكذلك يدخل فيه الصيام الشرعي كصيام نصف
الدهر وثلاثة أو ثلثه أو عشرة ، وهو صيام ثلاثة أيام من كل شهر ،
ويدخل فيه السفر الشرعي ، كالسفر إلى مكة والى المسجدين الآخرين ،
ويدخل فيه الجهاد على اختلاف أنواعه ، واكثر الأحاديث النبوية في
الصلاة والجهاد ، ويدخل فيه قراءة القرآن على الوجه المشروع .

و « العبادات الدينية » أصولها : الصلاة والصيام والقراءة التي
جاء ذكرها في الصحيحين في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ،
لما أتاه النبي صلى الله عليه وسلم وقال : « ألم أحدث انك قلت لأصومن

يفعل مثل ذلك . واما الخلفاء الراشدون وجمهور الصحابة فلم يستحبوا ذلك ؛ لأن هذا ليس بمتابعة له ، اذ المتابعة لا بد فيها من التقيد ، واما لم يقصد هو ذلك الفعل بل حصل له بحكم الاتفاق كان في قصده غير متابع له وابن عمر رضي الله عنه يقول : وان لم يقصد ؛ لكن نفس فعله حسن على اي وجه كان ، فاحب ان افعل مثله ، اما لأن ذلك زينة في محبته واما لبركة مشابته له .

ومن هذا الباب اخراج الثمر في صدقة الفطر ان ليس ذلك قوته واحمد قد وافق ابن عمر على مثل ذلك ، ويرخص في مثل ما فعله ابن عمر وكذلك رخص احمد في التمسح بمقدمه من الثبر اتباعا لابن عمر . وعن احمد في التمسح بالثبر روايتان :

اشهرها انه مكروه كقول الجمهور واما مالك وغيره من العلماء فيكروهون هذه الأمور وان فعلها ابن عمر ؛ فان اكابر الصحابة كابي بكر وعمر وعثمان وغيرهم لم يفعلها . فقد ثبت بالاسناد الصحيح عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان في السفر فرآهم يتنابون مكانا يصلون فيه فقال : ما هذا ؟ قالوا : مكان صلى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : تريدون ان تتخذوا آثار انبيائكم مساجد ؟ ! اما هلك من كان قبلكم بهذا ، من ادركته فيه الصلاة فيلصق فيه والا فليمض .

وهكذا للناس قولان فيما فعله من المباحات على غير وجه القصد هل متابعتها فيه مباحة فقط او مستحبة ؟ على قولين في مذهب احمد وغيره كما قد بسط ذلك في موضعه ، ولم يكن ابن عمر ولا غيره من الصحابة يقصدون الاماكن التي كان ينزل فيها ويبست فيها مثل بيوت ازواجه ومثل مواضع نزوله في مغازبه ، واما كان الكلام في مشابته في صورة الفعل فقط ، وان كان هو لم يقصد التعبد به ، فاما الامكنة نفسها فالصحابة متفقون على انه لا يعظم منها الا ما عظمه الشارع .

فصل

واهل « العبادات البدعية » زين لهم الشيطان تلك العبادات ويغض اليهم السبل الشرعية حتى يفضهم في العلم والقرآن والحديث ، فلا يحبون سماع القرآن والحديث ولا ذكره ، وقد يغض اليهم حتى الكتاب فلا يحبون كتاب ولا من معه كتاب ، ولو كان مصحفاً او حديثاً ؛ كما حكى الصرياذي انهم كانوا يقولون : يدع علم الحرق ويأخذ علم الورق . قال : وكنت استر الواحي منهم ، فلما كبرت احتاجوا الى علمي .

وكذلك حكى السري السقطي : ان واحداً منهم دخل عليه فلما رأى عنده محبرة وقلماً خرج ولم يقعد عنده ؛ ولهذا قال سهل بن عبد

والآداب الوضعية ، ونحو ذلك فهؤلاء في الصوفية بمنزلة الذي يقتصر على
زي اهل العلم واهل الجهاد ونوعاً من اقوالهم واعمالهم بحيث يظن
الجاهل حقيقة امره انه منهم وليس منهم .

• وما اسم « الفقير » فانه موجود في كتاب الله وسنة رسوله صلى
الله عليه وسلم ، لكن المراد به في الكتاب والسنة الفقير المضاد للغنى .
كما قال النبي صلى الله عليه وسلم (؟) « والفقراء والفقير » انواع : فنه
المسوخ لأخذ الزكاة . وضده الغنى المانع لأخذ الزكاة ، كما قال النبي صلى
الله عليه وسلم : « لا تحل الصدقة لغني ولا لقوي مكتسب » والغنى
الموجب للزكاة غير هذا عند جمهور العلماء . كمالك والشافعي
واحمد .

وهو ملك النصاب وعندهم قد تجب على الرجل الزكاة ، وبإباح
له اخذ الزكاة خلافاً لأبي حنيفة .

والله سبحانه قد ذكر الفقراء في مواضع ؛ لكن ذكر الله الفقراء
المستحقين للزكاة في آية والفقراء المستحقين للغني في آية . فقال في
الأولى : (ان تبدوا الصدقات فنعماً هي ؛ وان تحفوها وتؤتوها الفقراء
فهو خير لكم - الى قوله - للفقراء المهاجرين الذين احصروا في سبيل

الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف
تعرفهم بسياهم لا يسألون الناس الحافاً) . وقال في الثانية : (ما افاء
الله على رسوله من اهل القرى - الآية الى قوله - للفقراء المهاجرين
الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً
وينصرون الله ورسوله اولئك هم الصادقون) .

وهؤلاء « الفقراء » قد يكون فيهم من هو افضل من
كثير من الأغنياء . وقد يكون من الاغنياء من هو افضل من
كثير منهم .

وقد تنازع الناس أيما افضل : الفقير الصابر ، او الغني الشاكر ؟
والصحيح : ان افضلها اتقاها ؛ فان استويا في التقوى استويا في الدرجة
كما قد يبناء في غير هذا الموضع ، فان الفقراء يسبقون الاغنياء الى الجنة
[لأنه] لاحتساب عليهم . ثم الأغنياء يحاسبون ، فمن كانت حسناته
أرجح من حسنات فقير ، كانت درجته في الجنة أعلى ، وان تأخر عنه
في الدخول . ومن كانت حسناته دون حسناته كانت درجته دونه ؛
لكن لما كان جنس الزهد في الفقراء أغلب صار الفقر في اصطلاح كثير
من الناس عبارة عن طريق الزهد وهو من جنس التصوف .

فاذا قيل : هذا فيه فقر أو ما فيه فقر لم يرد به عدم المال ،

فصل

الاسلام ، يبعث إليهم النبي صلى الله عليه وسلم بما يكون عنده ، فإن الغالب كان عليهم الحاجة لا يقوم ما يقدرون عليه من الكسب بما يحتاجون إليه من الرزق .

وأما « المسألة » فكانوا فيها كما أدبهم النبي صلى الله عليه وسلم حيث حرّمها على المستغنى عنها ، وأباح منها أن يسأل الرجل حقه ، مثل أن يسأل ذا السلطان أن يعطيه حقه من مال الله ، أو يسأل إذا كان لا بد سائلاً الصالحين المؤمنين إذا احتاج إلى ذلك ، ونهى خواص أصحابه عن المسألة مطلقاً ، حتى كان السوط يسقط من يد أحدهم فلا يقول لأحد : ناولني إياه .

وهذا الباب فيه أحاديث وتفصيل . وكلام العلماء لا يسعه هذا المكان . مثل قوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب : « ما أتاك من هذا المال وانت غير سائل ولا مشرف تحذره ، وما لا فلا تتبعه نفسك » ومثل قوله : « من يستغن يغنه الله ، ومن يستعفف يعفه الله ، ومن يتصبر يصبره الله ، وما أعطى أحد عطاء خيراً وأوسع من الصبر » ومثل قوله : « من سأل الناس وله ما يغنيه جاءته مسألة خدوشاً ، أو خوشاً ، أو كدوشاً في وجهه ، ومثل قوله : « لأن يأخذ أحدكم حبله فيذهب فيحتطب خير له من أن يسأل الناس أعطوه أو منعوه » إلى غير ذلك من الأحاديث .

وأما حال « أهل الصفة » هم وغيرهم من فقراء المسلمين الذين لم يكونوا في الصفة ، أو كانوا يكونون بها بعض الاوقات ، فكما وصفهم الله تعالى في كتابه ، حيث بين مستحقي الصدقة منهم ، ومستحقي الفئ منهم . فقال : (إن تبدوا الصدقات فنعما هي ، وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم والله بما تعملون خير — إلى قوله — للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله لا يستطيعون ضرباً في الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس إلحافاً) . وقال في أهل الفئ : (للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً ، وينصرون الله ورسوله ، أولئك هم الصادقون) .

وكان فقراء المسلمين من أهل الصفة وغيرهم يكتسبون عند إمكان الاكتساب الذي لا يصدم عما هو أوجب أو أحب إلى الله ورسوله من الكسب ، وأما إذا احصروا في سبيل الله عن الكسب ، فكانوا يقدمون ما هو أقرب إلى الله ورسوله ، وكان أهل الصفة ضيوف

والآداب الوضعية ، ونحو ذلك فهؤلاء في الصوفية بمنزلة الذي يقتصر على
زي اهل العلم واهل الجهاد ونوع ما من اقوالهم واعمالهم بحيث يظن
الجاهل حقيقة امره انه منهم وليس منهم .

واما اسم « الفقير » فانه موجود في كتاب الله وسنة رسوله صلى
الله عليه وسلم ، لكن المراد به في الكتاب والسنة الفقير المضاد للغنى .
كما قال النبي صلى الله عليه وسلم (؟) « والفقراء والفقير » انواع : فانه
المسوخ لأخذ الزكاة . وضده الغنى المانع لأخذ الزكاة ، كما قال النبي صلى
الله عليه وسلم : « لا تحل الصدقة لغني ولا لقوي مكتسب » والغنى
الموجب للزكاة غير هذا عند جمهور العلماء . كمالك والشافعي
واحمد .

وهو ملك النصاب وعدم قد تجب على الرجل الزكاة ، وبإباح
له اخذ الزكاة خلافا لأبي حنيفة .

والله سبحانه قد ذكر الفقراء في مواضع ؛ لكن ذكر الله الفقراء
المستحقين للزكاة في آية والفقراء المستحقين للغني في آية . فقال في
الأولى : (ان تبدوا الصدقات فنعما هي ؛ وان تحفظوها وتتوكلوا الفقراء
فهو خير لكم) - الى قوله - للفقراء المهاجرين الذين احصروا في سبيل

الله لا يستطيعون ضربا في الأرض يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف
تعرفهم بسياهم لا يسألون الناس الحافا) . وقال في الثانية : (ما افاء
الله على رسوله من اهل القرى - الآية الى قوله - للفقراء المهاجرين
الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا
وينصرون الله ورسوله اولئك هم الصادقون) .

وهؤلاء « الفقراء » قد يكون فيهم من هو افضل من
كثير من الأغنياء ، وقد يكون من الاغنياء من هو افضل من
كثير منهم .

وقد تنازع الناس أيما افضل : الفقير الصابر ، او الغني الشاكر ؟
والصحيح : ان افضلها اتقاها ؛ فان استويا في التقوى استويا في الدرجة
كما قد بيناه في غير هذا الموضع ، فان الفقراء يسبقون الاغنياء الى الجنة
[لأنه] لأحساب عليهم . ثم الأغنياء يحاسبون ، فمن كانت حسنة
أرجح من حسنات فقير ، كانت درجته في الجنة أعلى ، وان تأخر عنه
في الدخول . ومن كانت حسنة دون حسنة كانت درجته دونه ؛
لكن لما كان جنس الزهد في الفقراء أغلب صار الفقر في اصطلاح كثير
من الناس عبارة عن طريق الزهد وهو من جنس التصوف .

فاذا قيل : هذا فيه فقر أو ما فيه فقر لم يرد به عدم المال ،

«نوعان» : نوع تجب عليهم الزكاة ، وإن كانت الزكاة تجب على من قد
تباح له عند جمهور العلماء .

ونوع لا تجب عليه الزكاة .

وكل منها قد يكون له فضل عن نفقائه الواجبة ، وهم الذين قال
الله فيهم : (يسألونك ماذا ينفقون . قل العفو) . وقد لا يكون له
فضل ، وهؤلاء الذين رزقهم قوت وكفاف هم أغنياء باعتبار
غناهم عن الناس ، وهم فقراء باعتبار أنه ليس لهم فضول
يتصدقون بها .

وإنما يسبق الفقراء الأغنياء إلى الجنة بنصف يوم ، لعدم فضول
الأموال التي يحاسبون على خارجها ومصارفها ، فمن لم يكن له فضل
كان من هؤلاء ، وإن لم يكن من أهل الزكاة ، ثم أرباب الفضول
إن كانوا محسنين في فضول أموالهم ، فقد يكونون بعد دخول الجنة
أرفع درجة من كثير من الفقراء الذين سبقهم ، كما تقدم أغنياء الأنبياء
والصديقين من السابقين وغيرهم على الفقراء الذين دهمهم . ومن هنا
قال الفقراء : « ذهب أهل الدثور بالأجور » وقيل لما ساوأم الأغنياء
في العبادات البدنية ، وامتازوا عنهم بالعبادات المالية : « ذلك فضل الله
يؤتيه من يشاء » فهذا هو «الفقير» في عرف الكتاب والسنة .

نسلك سبيلهم ، ولهذا قال سيد ولد آدم : « لا نظروني كما اطرت
النصارى عيسى بن مريم . فانما انا عبد فقولوا : عبد الله ؛ ورسوله » .

فصل

واما « الفقراء » الذين ذكرهم الله في كتابه فهم صنفان : مستحقوا
الصدقات ، ومستحقوا الفيء .

اما مستحقوا الصدقات فقد ذكرهم الله في كتابه في قوله : (ان تبدوا
الصدقات فنعما هي ، وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم) وفي قوله :
(انما الصدقات للفقراء والمساكين) . وإذا ذكر في القرآن اسم « الفقير »
وحده ، و« المسكين » وحده - كقوله : (او اطعموا عشرة مساكين) - فهذا شيء
واحد ، وإذا ذكر جميعاً فهذا صنفان . والمقصود بها أهل الحاجة . وهم الذين
لا يجدون كفايتهم ، لا من مسألة ولا من كسب بقدرهم عليه ، فمن
كان كذلك من المسلمين استحق الأخذ من الصدقات المفروضة ، والموقوفة
والمندورة ، والموصى بها ، وبين الفقهاء نزاع في بعض فروع المسألة
معروف عند أهل العلم .

و ضد هؤلاء « الاغنياء » الذين تحرم عليهم الصدقة ، ثم هم

عليهم ، فاتها تراق عليهم ؛ منع ما يعاقبون به ؛ إما بما يعاقب به ناقض
العهد ، وإما بغير ذلك .

وسئل

عن اليهود بمصر من أمصار المسلمين ، وقد كثر منهم بيع الخمر
لآحاد المسلمين ، وقد كثرت أموالهم من ذلك ، وقد شرط عليهم
سلطان المسلمين أن لا يبيعوها للمسلمين ، ومتى فعلوا ذلك حل منهم
ما يحل من اهل الحرب . فإذا يستحقون من العقوبة ؟ وهل للسلطان
ان يأخذ منهم الأموال التي اكتسبوها من بيع الخمر أم لا ؟ .

فأجاب : الحمد لله . يستحقون على ذلك العقوبة التي تردعهم وأمنهم
عن ذلك ، وينتقض بذلك عهدهم في احد قولي العلماء ، في مذهب احد
وغيره . وإذا انتقض عهدهم ، حلت دماؤهم وأموالهم ، وحل منهم
ما يحل من المحاربين الكفار ، وللسلطان ان يأخذ منهم هذه الأموال
التي قبضوها من اموال المسلمين بغير حق ، ولا يردّها إلى من اشتري
منهم الخمر ، فاتهم إذا علموا انهم ممنوعين من شرب الخمر ، وشرائها ،
وبيعها ، فاشتروها كانوا بمنزلة من يبيع الخمر من المسلمين ، ومن
باع خمر لم يملك ثمنه . فإذا كان المشتري قد اخذ الخمر فشربها ، لم

يجمع له بين العوض والمعوض ؛ بل يؤخذ هذا المال فيصرف في مصالح
المسلمين ، كما قيل في مهر البغي ، وحلوان الكاهن ، وأمثال ذلك مما هو
عوض عن عين او منفعة محرمة . إذا كان العاصي قد استوفى العوض .

وهذا بخلاف ما لو باع ذمي لذمي خمر سرا ، فانه لا يمنع من
ذلك . وإذا تقابضا جاز ان يعامله المسلم بذلك الثمن الذي قبضه
من ثمن الخمر ، كما قال عمر رضي الله عنه : ولو هم يبيعها ، وخذوا
منهم أمتانها ؛ بل أبلغ من ذلك انه يجوز للإمام ان يخرب المكان
الذي يباع فيه الخمر ، كالخانوت والدار ، كما فعل ذلك عمر بن الخطاب ،
حيث أخرج خانوت رويشد الثقفي ، وقال : إنما أنت فويسق لست
برويشد ، وكما أحرق علي بن أبي طالب قرية كان يباع فيها الخمر . وقد
نص على ذلك احمد وغيره من العلماء .



وفي حديث أبي ذر الطويل ، قلت : يا رسول الله ! كم كتاباً أنزل الله ؟ قال : « مائة كتاب وأربعة كتب : ثلاثين صحيفة على شيت وخمسين على إدريس ، وعشر على إبراهيم ، وعشر على موسى قبل التوراة . وأنزل التوراة ، والإنجيل ، والزبور ، والفرقان » . وقال في الحديث : قبل عندنا شيء مما في صحف إبراهيم ؟ فقال : « نعم » . وقيل قوله : (قد أفلح من تركي . وذكر اسم ربه فعلى ، بل تؤثرون الحياة الدنيا ، والآخرة خير وأبقى ، إن هذا لفي الصحف الأولى . صحف إبراهيم وموسى) .

فإن التركي هو التطهر والتبرك بترك السيئات الموجب زكاة النفس . كما قال : (قد أفلح من زكاه) ولهذا تفسر الزكاة نارة بالنماء والزيادة ونارة بالنظافة والاماطة . والتحقيق أن الزكاة تجمع بين الأمرين - إزالة الشر ، وزيادة الخير . وهذا هو العمل الصالح ، وهو الاحسان .

وذلك لا ينفع الا بالاخلاص لله ، وعبادته وحده لا شريك له . الذي هو أصل الايمان . وهو قول (وذكر اسم ربه فعلى) .

فهذه الثلاث — قد يقال — تشبه الثلاث التي يجمع الله بينها في القرآن في مواضع ، مثل قوله في أول البقرة (هدى للمتقين ، الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون) . ومثل قوله :

(فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة غفلوا سيلهم) . (فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين) .

وقد يقال : تشبه الثنتين المذكورتين في قوله (من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً — الآية) . وقوله : (ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن) .

لكن هنا التركي في الآية أعم من الانفاق ، فانه ترك السيئات الذي أصله بترك الشرك .

فأول التركي التركي من الشرك ، كما قال : (وويل للمشركين ، الذين لا يؤتون الزكاة) ، وقال : (يتلو عليهم آياته ويزكيهم) .

والتركي من الكبائر ، الذي هو تمام التقوى ، كما قال (فلا تركوا أنفسكم ، هو أعلم بمن اتقى) ، وقال : (ألم تر الى الذين يزكون أنفسهم بل الله يزكي من يشاء ولا يظلمون شيئاً) . فعلم أن التركية هو الاخبار بالتقوى .

ومنه التركي بالطهارة ، وبالصدقة والاحسان . كما قال (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم ويزكيهم بها) .

و (ذكر اسم ربه) قد يعنى به الايمان بالله ، و « الصلاة » :

العمل . فقد يذكر اسم ربه من لا يصلي .

ومن الفقهاء من يقول : هو ذكر اسمه في أول الصلاة . ولهذا — والله أعلم — قدم التزكي في هذه الآية .

وكان طائفة من السلف إذا أدوا صدقة الفطر قبل صلاة العيد يتأولون بهذه الآية . وكان بعض السلف — أظنه يزيد بن أبي حبيب — يستحب أن يتصدق أمام كل صلاة لهذا المعنى .

ولما قدم الله الصلاة على النحر في قوله : (فصل لربك وأخر) وقدم التزكي على الصلاة في قوله : (قد أفلح من تزكى) وذكر اسم ربه فصلئ) كانت السنة أن الصدقة قبل الصلاة في عيد الفطر . وأن الذبح بعد الصلاة في عيد النحر .

وبشبهه — والله أعلم — أن يكون الصوم من التزكي المذكور في الآية . فإن الله يقول (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) . فمقصود الصوم التقوى ، وهو من معنى التزكى .

وفي حديث ابن عباس : « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين » .

تصدق من تمام طهرة الصوم . وكلاهما ترك متقدم على صلاة العيد .

فجمعت هاتان الكلمتان الترغيب فيما أمر الله به من الإيمان والعمل الصالح . وفي قوله : (بل تؤثرون الحياة الدنيا . والآخرة خير وأبقى) الإيمان باليوم الآخر .

وهذه الأصول المذكورة في قوله : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والناصري والصائين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) .

وقال : (إن هذا لي الصحف الأولى . صحف إبراهيم وموسى) . وقال : أيضاً (أفرأيت الذي تولى ، وأعطى قليلاً وأكدى ، أعنده علم الغيب فهو يرى ، أم لم ينبأ بما في صحف موسى ، وإبراهيم الذي وفى ألا تزر وازرة وزر أخرى ، وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ، وأن سعيه سوف يرى ، ثم يجزاه الجزاء الأوفى)

وأيضاً ، فإن إبراهيم صاحب الملة وإمام الأمة . قال الله تعالى : (ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم خيفاً وما كان من المشركين) وقال : (ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه) . وقال : (ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن ، واتبع ملة إبراهيم)

العمل . فقد يذكر اسم ربه من لا يصلي .

ومن الفقهاء من يقول : هو ذكر اسمه في أول الصلاة . ولهذا — والله أعلم — قدم التزكي في هذه الآية .

وكان طائفة من السلف إذا أدوا صدقة الفطر قبل صلاة العيد يتأولون بهذه الآية . وكان بعض السلف — أظنه يزيد بن أبي حبيب — يستحب أن يتصدق أمام كل صلاة لهذا المعنى .

ولما قدم الله الصلاة على النحر في قوله : (فصل لربك وانحر) وقدم التزكي على الصلاة في قوله : (قد أفلح من تزكى) وذكر اسم ربه فضلى (كانت السنة أن الصدقة قبل الصلاة في عيد الفطر . وأن الذبح بعد الصلاة في عيد النحر .

وبشبهه — والله أعلم — أن يكون الصوم من التزكى المذكور في الآية . فإن الله يقول (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون) . فقصود الصوم التقوى ، وهو من معنى التزكى .

وفي حديث ابن عباس : « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وطعمة للمساكين » .

الصدقة من تمام طهارة الصوم . وكلاهما ترك متقدم على صلاة العيد .

فجمعت هاتان الكلمتان الترغيب فيما أمر الله به من الإيمان والعمل الصالح . وفي قوله : (بل تؤثرون الحياة الدنيا . والآخرة خير وأبقى) الإيمان باليوم الآخر .

وهذه الأصول المذكورة في قوله : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فهم أجرم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون) .

وقال : (إن هذا لفي الصحف الأولى . صحف إبراهيم وموسى) . وقال : أيضاً (أفرأيت الذي تولى ، وأعطى قليلاً وأكدى ، أعنده علم الغيب فهو يرى ، أم لم ينبأ بما في صحف موسى ، وإبراهيم الذي وفى ألا تزر وازرة وزر أخرى ، وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ، وأن سعيه سوف يرى . ثم يجزاه الجزاء الأوفى)

ولمضاً ، فإن إبراهيم صاحب الملة وإمام الأمة . قال الله تعالى : (ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم خنيفاً وما كان من المشركين) وقال : (ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه) . وقال : (ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن ، واتبع ملة إبراهيم

والنية والقصد هما عمل القلب ، فلا بد في المتابعة للرسول صلى الله عليه وسلم من اعتبار النية والقصد .

ومن هذا الباب أن النبي صلى الله عليه وسلم لما احتجم وأمر بالحجامة . وقال في الحديث الصحيح : « شفاء أمتي في شرطة محجم . أو شربة عسل . أو كية بنار . وما أحب أن أكنوى » كان معلوما أن المقصود بالحجامة إخراج الدم الزائد الذي يضر البدن ، فهذا هو المقصود . وخص الحجامة لأن البلاد الحارة يخرج الدم فيها إلى سطح البدن فيخرج بالحجامة . فلهذا كانت الحجامة في الحجاز ونحوه من البلاد الحارة يحصل بها مقصود إستفراغ الدم . وأما البلاد الباردة فالدم يغور فيها إلى العروق فيحتاجون إلى قطع العروق بالفصد ، وهذا أمر معروف بالحس والتجربة ، فانه في زمان البرد تسخن الأجواف وتبرد الظواهر ، لأن شبيه الشيء منجذب إليه ، فإذا برد الهواء برد ما يلاقيه من الأبدان والأرض . فيهرب الحر الذي فيها من البرد المضاد له إلى الأجواف فيسخن باطن الأرض . وأجواف الحيوان ، ويأوى الحيوان إلى الأكتان الدافئة . ولقوة الحرارة في باطن الانسان يأكل في الشتاء وفي البلاد بمباردة أكثر مما يأكل في الصيف وفي البلاد الحارة : لأن الحرارة تطبخ الطعام وتصرفه ، ويكون الماء النافع في الشتاء سخنا لسخونة جوف الأرض ، والدم سخن فيكون في جوف العروق لا في سطح الجلد ، فلو احتجم لم ينفعه ذلك بل قد يضره ، وفي الصيف

والبلاد الحارة تسخن الظواهر فتكون البواطن باردة فلا ينهمض الطعام فيها كما ينهمض في الشتاء ، ويكون الماء النافع بارداً لبرودة باطن الأرض ، وتظهر الحيوانات إلى البراري لسخونة الهواء . فهؤلاء قد لا ينفعهم الفصد : بل قد يضرهم ، والحجامة أنفع لهم .

وقوله : « شفاء أمتي » إشارة الى من كان حينئذ من أمته وهم كانوا بالحجاز ، كما قال ما بين المشرق والمغرب قبلة . لأن هذا كان قبلة أمتي حينئذ : لأنهم كانوا بالمدينة وما حولها ، وهذا كما أنه في آخر الأمر بعد أن فرض الحج سنة تسع أو سنة عشر وقت ثلاث مواقيت للمدينة ولنجدة وللشام ، ولما فتح اليمن وقت لهم بعلم ، ثم وقت ذات عرق لأهل العراق ، وهذا كما أنه فرض صدقة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير عن كل صغير وكبير ذكر وأنثى من المسلمين ، وكان هذا هو الفرض على أهل المدينة : لأن الشعير والتمر كان قوتهم ، ولهذا كان جماهير العلماء على أنه من اقتات الأرز والذرة ونحو ذلك يخرج من قوته ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد ، وهل يجزئه أن يخرج التمر والشعير إذا لم يكن يقاته . فيه قولان للعلماء .

وكان الصحابة يرمون بالقوس العربية الطويلة التي تشبه قوس الندف ، وفتح الله لهم بها البلاد ، وقد رويت آثار في كراهة الرمي بالقوس الفارسية عن بعض السلف لكونها كانت شعار الكفار ، فلما بعد أن

ولا الخفاف ، الا من لم يجد نعلين » الحديث .

فهى عن خمسة أنواع من الثياب التى تلبس على البدن وهي القميص ، وفي معناه الجبة وأشباهاها : فانه لم يرد تحريم هذه الخمسة فقط : بل أراد تحريم هذه الأجناس ونبه على كل جنس بنوع منها . وذكر ما احتاج المخاطبون الى معرفته : وهو ما كانوا يلبسونه غالباً . والدليل على ذلك : ما ثبت عنه في الصحيحين أنه سئل قبل ذلك عن أحرمة بالعمرة وعليه جبة فقال : « ازرع عنك الجبة واغسل عنك أثر الخلق » : واضع في عمرتك ما كنت صانعاً في حجك » . وكان هذا في عمرة القضية : فعلم أن تحريم الجبة كان مشروطاً قبل هذا ولم يذكرها بلفظها في الحديث .

وأيضاً فقد ثبت عنه في الصحيحين انه قال في الحرم الذي وقصته ناقته : « ولا تخمروا رؤسكم » وفي مسلم « ووجهه » فانه يبيح يوم القيامة ملياً ، فهام عن تخمير رأسه لبقاء الاحرام عليه لكونه يبيح يوم القيامة ملياً ، كما أمرهم ان لا يقربوه طيباً : فعلم ان الحرم ينهى عن هذا وهذا . وإنما في هذا الحديث الهى عن لبس العامم ، فعلم انه أراد الهى عن ذلك وعمما يشبهه في تخمير الرأس : فذكر ما يخمر الرأس وما يلبس على البدن كالقميص والجبة : وما يلبس عليها جميعاً وهو البرنس ، وذكر ما يلبس في الصف الأسفل من البدن

وهو السراويل والثياب : والتبسان في معناه . وكذلك ما يلبس في الرجلين وهو الخف ، ومعلوم أن الجر موق والجورب في معناه ، فهذا ينهى عنه الحرم فكذلك يجوز عليه المسح للحلال ، والحرم الذي جاز له لبسه فان الذي نهى عنه الحرم أمر بالمسح عليه .

وهذا كما أنه لما أمر بالاستجار بالأحجار لم يختص الحجر الا لأنه كان الموجود غالباً : لا لأن الاستجار بغيره لا يجوز : بل الصواب قول الجمهور في جواز الاستجار بغيره كما هو أظهر الروايتين عن أحمد نيه عن الاستجار بالروث والرمة ، وقال : « انها طعام اخوانكم من الجن » ، فلما نهى عن هذين تعليلاً بهذه العلة علم ان الحكم ليس مختصاً بالحجر والا لم يحتاج الى ذلك .

وكذلك أمره بصدقة الفطر بصاع من تمر أو شعير : هو عند أكثر العلماء لكونه كان قوتاً للناس ، فأهل كل بلد يخرجون من قوتهم وان لم يكن من الأصناف الخمسة ، كالذين يقتاتون الرز أو الترة : يخرجون من ذلك عند أكثر العلماء . وهو احدى الروايتين عن أحمد .

وليس نيه عن الاستجار بالروث والرمة اذنا في الاستجار بكل شيء . بل الاستجار بطعام الآدميين وعلف دوابهم اولى بالهى عنه من

وعلى هذا يبنى نزاع العلماء في صدقة الفطر : اذا لم يكن اهل البلد يقتاتون التمر والشعير . فهل يخرجون من قوتهم كالبز والرز . أو يخرجون من التمر والشعير : لأن النبي صلى الله عليه وسلم فرض ذلك فان في الصحيحين عن ابن عمر انه قال : « فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير على كل صغير أو كبير ذكر أو أنثى . حر أو عبد ، من المسلمين » . وهذه المسألة فيها قولان للعلماء ، وهما روايتان عن أحمد ، وأصحهما العلماء على انه يخرج من قوت بلده . وهذا هو الصحيح كما ذكر الله ذلك في الكفارة بقوله : (من أوسط ما تطعمون اهليكم) .

ومن هذا الباب : ان الغالب عليه وعلى أصحابه أنهم كانوا يأثرون ويرتدون : فهل الأفضل لكل احد أن يرتدي ويأثّر ولو مع القميص ؟ أو الأفضل ان يلبس مع القميص السراويل من غير حاجة الى الازار والرداء . هذا أيضاً مما تنازع فيه العلماء ، والثاني أظهر وهذا باب واسع .

وهذا النوع ليس مخصوصاً بفعله وفعل أصحابه ، بل ويكثر مما امر به ونهاهم عنه ، وهذا سمة طائفة من الناس : « تنقيح المناط » وهو ان يكون الحكم قد ثبت في عين معينة ، وليس مخصوصاً بها ، بل الحكم ثابت فيها وفي غيرها ، فيحتاج ان يعرف « مناط الحكم » .

مثال ذلك انه قد ثبت في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة وقعت في سمن فقال : « القوها وما حولها ، وكلوا سمنكم » ، فانه متفق على ان الحكم ليس مختصاً بتلك الفأرة ، وبذلك السمن : بل الحكم ثابت فيها هو أعم منها . فبقي المناط الذي علق به الحكم ما هو ؟ فطائفة من اهل العلم يزعمون ان الحكم مختص بفأرة وقعت في سمن ، فينجسون ما كان كذلك مطلقاً . ولا ينجسون السمن إذا وقع فيه الكلب ، والبول والعذرة . ولا ينجسون زيت ونحوه إذا وقعت فيه الفأرة وهذا القول خطأ قطعاً .

وليس هذا مبنيّاً على كون القياس حجة . فان القياس الذي يكون النزاع فيه هو تخريج المناط ، وهو ان يجوز اختصاص مورد نص بالحكم ، فاذا جاز اختصاصه ، وجاز ان يكون الحكم مشتركاً بين مورد النص وغيره احتاج معتبر القياس ، الى أن يعلم ان المشترك بين الأصل والفرع هو مناط الحكم ، كما في قوله : « لا تبيعوا الذهب بذهب الا مثلاً بمثل ، ولا تبيعوا الفضة بالفضة إلا مثلاً بمثل ، ولا تبيعوا الشعير بالشعير الا مثلاً بمثل ، ولا تبيعوا الملح بالملح الا مثلاً بمثل » فلما نهى عن التفاضل في مثل هذه الاصناف ، امكن ان يكون شيء لمنى مشترك ، ولمنى مختص .

ولما سئل عن فأرة وقعت في سمن ، فأجاب : عن تلك القضية

باب صدقة الفطر

سئل رحمه الله :

عن زكاة الفطر : هل تخرج تمراً أو زبيباً أو برّاً أو شعيراً أو دقيقاً؟ وهل يعطى للأقارب ممن لا تجب نفقته؟ أو يجوز إعطاء القيمة؟

فأجاب : الحمد لله . أما إذا كان أهل البلد يقاتون أحد هذه الأصناف جاز الإخراج من قوتهم ، بلا ريب . وهل لهم أن يخرجوا ما يقاتون من غيرها؟ مثل أن يكونوا يقاتون الأرز ، والدخن ، فهل عليهم أن يخرجوا حنطة ، أو شعيراً ، أو يجزئهم الأرز ، والدخن والنرة؟ فيه نزاع مشهور . وهما روايتان عن أحمد :

أحدهما لا يخرج الا المنصوص .

والاخرى : يخرج ما يقاتنه . وإن لم يكن من هذه الأصناف . وهو قول أكثر العلماء : كالشافعي ، وغيره . وهو أصح الأقوال ؛ فإن الاصل في الصدقات أنها تجب على وجه المساواة للفقراء ، كما قال تعالى : (من أوسط ما تطعمون أهليكم) .

والنبي صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، لأن هذا كان قوت أهل المدينة . ولو كان هذا ليس قوتهم بل يقاتون غيره لم يكلفهم أن يخرجوا مما لا يقاتونه . كما لم يأمر الله بذلك في الكفارات . وصدقة الفطر من جنس الكفارات ، هذه معلقة بالبدن ، وهذه معلقة بالبدن ، بخلاف صدقة المال فانها تجب بسبب المال من جنس ما أعطاه الله .

وأما الدقيق : فيجوز إخراجه في مذهب أبي حنيفة ، وأحمد ، دون الشافعي . ويخرجه بالوزن ، فإن الدقيق يربع إذا طحن .

والقريب الذي يستحقها إذا كانت حاجته مثل حاجة الأجنبي ، فهو أحق بها منه ، فإن صدقتك على المسكين صدقة ، وعلى ذي الرحم صدقة وصلة ، والله أعلم .

وقال رحمه الله

في الصحيحين عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« على كل مسلم صدقة » قيل : أرأيت إن لم يجد ؟ قال : يعمل
بيديه فينفع نفسه ويتصدق ، قال : أرأيت إن لم يستطع ؟ قال : يعين
ذا الحاجة للملهوف ، قال : قيل له : أرأيت إن لم يستطع ؟ قال : يأمر
بالمعروف أو الخير ، قال : أرأيت ؟ إن لم يفعل ، قال : يمسك عن الشر
فانها صدقة .

وفي الصحيحين عن أبي ذر قال : قلت : يا رسول الله ! أي
الاعمال أفضل ؟ قال : « الإيمان بالله والجهاد في سبيله » قال : قلت :
أي الرقاب أفضل ؟ قال : « أنفسها عند أهلها وأكثرها ثمناً » قال :
قلت : فإن لم أفعل ، قال : « تعين صانعاً أو تصنع لأخرق » قال :
قلت : يا رسول الله ! أرأيت إن ضعفت عن بعض العمل ؟ قال :
« تكف شرك عن الناس فانها صدقة منك على نفسك » .

ففي هذا الحديث أنه أوجب الصدقة على كل مسلم ، وجعلها خمس
مراتب على البذل : الأولى الصدقة بماله ، فإن لم يجد اكتسب المال

فنفع وتصدق . وفيه دليل وجوب الكسب ؛ فإن لم يستطع فيعين
الاحتاج بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يفعل فيكف عن الشر .
فالأوليان تقع بمال إما بوجود أو بمكسوب ، والاخريان تقع بيدن إما
يد وإما بلسان .

وفي صحيح مسلم عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة ، فكل تسبيحة صدقة ،
وكل تحميدة صدقة ، وكل تهليل صدقة وكل تكبيرة صدقة ، وأمر
بالمعروف صدقة ، ونهي عن المنكر صدقة ، ويجزيء من ذلك ركعتان
يركعها من الضحى » ، ففي هذا الحديث أنه جعل الصدقة الكلمات الأربع
والامر والهي ، وركعتا الضحى كافتين .

وفيه عنه أن ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا
لنبي صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ! ذهب أهل الدثور بالأجور ،
يصلون كما نصلي ، ويصومون كما نصوم ، ويتصدقون بفضول أموالهم .
قال : « أوليس قد جعل الله لكم ما تصدقون ؟ إن بكل تسبيحة
صدقة ، وكل تكبيرة صدقة ، وكل تحميدة صدقة ، وكل تهليل صدقة ،
وأمر بالمعروف صدقة ، ونهي عن منكر صدقة ، وفي بضع أحدكم صدقة
قالوا : يا رسول الله ! أيأبى أحدنا شهوده ويكون له فيها أجر ؟ قال :

عليه في نسبة هذه الكتب اليه . ومنهم من يقول : بل قد رجع عن ذلك ؛ فانه قد ثبت عنه في غير موضع نقيض ما بقوله في هذه الكتب . ومات على مطالعة البخاري ومسلم .

نعم ! خرق العادات للأولياء جائز ، مثل ان يصير النبات ذهباً . وذلك مما لا يكون طريقه طريق الكيمياء المعمولة بالمعالجات الطبيعية ، وبين هذين من الفرق ما بين عصا موسى ، وعصي السحرة ، فان تلك كانت حية تسعى ، وتلك يخيل اليه من سحرهم انها تسعى .

وبالجملة : فاذا كان طائفة من المنتسبين الى العلم والعبادة اعتقدوا ان علم الكيمياء حق وحلال : فهذا لا يفيد شيئاً ؛ فان قول طائفة من العلماء والعباد خالفهم من هو اكبر منهم واجل عند الأمة لا يحتاج به إلا أحق ؛ فانه ان كان التقليد حجة فتقليد الأكبر الأعلم الأبعد أولى . وان لم يكن حجة لم ينفعه ذكره لهؤلاء . وعلى التقديرين فلا يفيد هذا شيئاً . وبكفيه ان خيار هذه الأمة من القرون الذين بحث فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الذين بلونهم لم يدخلوا في شيء من هذا ، اذ لو كانت حلالا لدخلوا فيها كما دخلوا في سائر المباحات ؛ فاتهم كانوا يكتسبون الأموال بالوجوه ، واكتساب المال مع انفاقه في طاعة الله عمل صالح . وقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « على كل مسلم صدقة . قالوا : فمن لم يجد . قال :

يعمل يده فينفع نفسه ، ويتصدق . قالوا : فان لم يستطع ، قال : يعين صانعا ، او يضع لأخرق . قالوا : فان لم يستطع ، قال : يكف نفسه عن الشر فانها صدقة يتصدق بها على نفسه . »

ومما يوضح الأمر في ذلك : ان الله سبحانه وتعالى خلق الأشياء أجناساً وأصنافاً وأنواعاً ، تشترك في شيء ، ويمتاز بعضها عن بعض بشيء ، كما أن الدواب تشترك في أنها تحس وتتحرك بالإرادة فهذا لازم لها كلها ؛ ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم : « أصدق الأسماء حارث وهمام . » إذ كل انسان لا بد له من حرث ، وهو كسبه وعمله . ولا بد له من م ، هو مبدأ إرادته ، ويمتاز بعض الدواب عن بعض بما يفصل بينه وبين غيره . فهذه الخواص الفاصلة مختصة ، كما ان الصفات المشتركة عامة ، وهذا كالنطق للانسان ، والصهيل للفرس ، والرغاء للبعير ، والتهيق للحمار ، وأمثال ذلك .

وكذلك النباتات تشترك مع الدواب في أنها تنمي وتنضج ؛ ولكن ليس للنبات حس ، ولا إرادة تتحرك بها ، والمعدن مشارك في بعض ذلك . وقد علم ان هذه الأصناف — التي تسمى الأنواع التي يفضل بعضها عن بعض بهذه الخواص الفاصلة — إذا تقومت بهذه الفضول الخواص لم يكن لبشر أن يجعلها من انواع اخر ، ولا أن يجعل ذلك الفضل ويلبسها فضلاً آخر ، فلا يمكنه ان يجعل الحنطة شمعاً ، ولا

الدرام الصغار خمس أواق مائتي درم فعليه الزكاة ، وكذلك من الوسطى وكذلك من الكبرى .

وعلى هذا فالناس في مقادير الدرهم والدنانير على عاداتهم ، فما اصطلحوا عليه وجعلوه درهما فهو درهم ؛ وما جعلوه ديناراً فهو دينار وخطاب الشارع يتناول ما اعتادوه سواء كان صغيراً أو كبيراً ، فإذا كانت الدرهم المعتادة بينهم كباراً لا يعرفون غيرها لم تجب عليه الزكاة حتى يملك منها مائتي درهم ، وإن كانت صغاراً لا يعرفون غيرها وجبت عليه إذا ملك منها مائتي درهم ، وإن كانت مختلطة فلك من المجموع ذلك وجبت عليه ، وسواء كانت بضرب واحد أو ضروب مختلفة ، وسواء كانت خالصة أو مغشوشة ، مادام يسمى درهما مطلقاً . وهذا قول غير واحد من أهل العلم .

فأما إذا لم يسم إلا مقيداً مثل : أن يكون أكثره نحاساً فيقال له : درهم أسود ، لا يدخل في مطلق الدرهم ، فهذا فيه نظر . وعلى هذا فالصحيح قول من أوجب الزكاة في مائتي درهم مغشوشة ، كما هو قول أبي حنيفة وأحد القولين في مذهب أحمد ، وإذا سرق السارق ثلاثة دراهم من الكبار أو الصغار أو المختلطة قطعت يده .

وأما السوق فكان معروفاً عندهم أنه ستون صاعاً ، والصاع

فصل

وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة ؛ وليس فيما دون خمس أواق صدقة ؛ وليس فيما دون خمس ذود صدقة » . وقال : « لا شيء في الرقة حتى تبلغ مائتي درهم » ، وقال في السارق : « يقطع إذا سرق ما يبلغ ثمن الحن » ، وقال : « تقطع اليد في ربع دينار » ، والواقية في لغته أربعون درهما ولم يذكر للدرهم ولا للدينار حداً ، ولا ضرب هو درهما ، ولا كانت الدرهم تضرب في أرضه ، بل تجلب مضروبة من ضرب الكفار ؛ وفيها كبار وصغار ، وكانوا يتعاملون بها تارة عدداً وتارة وزناً ، كما قال : « زن وأرجح ! فإن خير الناس أحسنهم قضاء » ، وكان هناك وزان يزن بالأجر ، ومعلوم أنهم إذا وزنوها فلا بد لهم من صنجة يعرفون بها مقدار الدرهم ، لكن هذا لم يحده النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقدره ، وقد ذكروا أن الدرهم كانت ثلاثة أصناف : ثمانية دوانق ، وستة ، وأربعة ، فلعل البائع قد يسمى أحده تلك الأصناف فيعطيه المشتري من وزنها ، ثم هو مع هذا اطلق لفظ الدينار والدرهم ولم يحده ، فدل على أنه يتناول هذا كله ، وإن من ملك من

وابو حنيفة . وأما ما زاد على الخمسة اوسق ففيه الزكاة عند الجميع .

فصل

« فنصاب الورق » التي تجب زكاته مائتا درم . على ما في هذا الحديث ، وهو قوله : « خمس اواق من الورق » وهذا مجمع عليه . وفي حديث انس في الصحيحين ايضاً : « وفي الرقة ربع العشر » .

واما « نصاب الذهب » فقد قال مالك في الموطأ : السنة التي لا اختلاف فيها عندنا : أن الزكاة تجب في عشرين ديناراً ، كما تجب في مائتي درم . فقد حكى مالك إجماع اهل المدينة ، وما حكى خلاف الا عن الحسن انه قال : لا شيء في الذهب حتى يبلغ أربعين مثقالاً . نقله ابن المنذر . واما الحديث الذي يروى فيه فضعيف .

وما دون العشرين فان لم تكن قيمته مائتي درم ، فلا زكاة فيه بالاجماع ، وان كان اقل من عشرين ، وقيمه مائتي درم ، ففيه الزكاة عند بعض العلماء من السلف .

ودل القرآن والحديث على ايجاب الزكاة في الذهب ، كما وجبت في الفضة . قال تعالى : (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في

سبيل الله) الآية . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها زكاتها » الحديث . وسيأتى ان شاء الله ، وسواء في ذلك المضروب منها درام ، ودنانير ، وغير المضروب .

فصل

وهل يضم الذهب إلى الفضة فيكمل بهما النصاب ويترك أم لا ؟ على ستة أقوال :

قيل : لا يضم احدهما إلى الآخر ، وهو قول الشافعي ، وروى من شريك ، والحسن بن صالح .

وقيل : يضم الذهب ؛ لأنه نبع ، ولا يضم الورق إلى الذهب ؛ لأنها أصل .

وقيل : يضم بشرط أن الأقل يتبع الأكثر . وهو قول الشعبي ، والاوزاعي .

وقيل : يضم ، لكن بالقيمة . وهو قول أبي حنيفة ، والثوري .

وقيل : يضم بالأجزاء ، وهو قول الحسن ، وقتادة ، والنعمي .

فصل

وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس فيها دون خمسة أو سق صدقة ؛ وليس فيها دون خمس أواق صدقة ؛ وليس فيها دون خمس ذود صدقة » . وقال : « لا شيء في الرقة حتى تبلغ مائتي درهم » . وقال في السارق : « يقطع اذا سرق ما يبلغ ثمن المحن » . وقال : « تقطع اليد في ربع دينار » . والاوقية في لغته أربعون درهما ولم يذكر للدرهم ولا للدينار حداً ، ولا ضرب هو درهما ، ولا كانت الدراهم تضرب في أرضه ، بل تجلب مضروبة من ضرب الكفار ؛ وفيها كبار وصغار ، وكانوا يتعاملون بها تارة عدداً وتارة وزناً ، كما قال : « زن وأرجح ! فان خير الناس أحسنهم قضاء » ، وكان هناك وزان يزن بالأجر ، ومعلوم أنهم إذا وزنوها فلا بد لهم من صنجة يعرفون بها مقدار الدرهم ، لكن هذا لم يحده النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقدره ، وقد ذكروا أن الدرهم كانت ثلاثة أصدان : ثمانية دنانق ، وستة ، وأربعة ، فلعل البائع قد يسمى أحد تلك الأصناف فيعطيه المشتري من وزنها ، ثم هو مع هذا اطلق لفظ الدينار والدرهم ولم يحده ، فدل على أنه يتناول هذا كله ، وإن من ملك من

الدراهم الصغار خمس أواق مائتي درهم فعليه الزكاة ، وكذلك من الوسطى وكذلك من الكبرى .

وعلى هذا فالناس في مقادير الدراهم والدنانير على عاداتهم ، فما اصطالحوا عليه وجعلوه درهما فهو درهم ؛ وما جعلوه ديناراً فهو دينار وخطاب الشارع يتناول ما اعتادوه سواء كان صغيراً أو كبيراً ، فاذا كانت الدراهم المعتادة بينهم كباراً لا يعرفون غيرها لم تجب عليه الزكاة حتى يملك منها مائتي درهم ، وإن كانت صغاراً لا يعرفون غيرها وجبت عليه اذا ملك منها مائتي درهم ، وإن كانت مختلطة فلك من المجموع ذلك وجبت عليه ، وسواء كانت بضرب واحد أو ضروب مختلفة ، وسواء كانت خالصة أو مغشوشة ، مادام يسمى درهما مطلقاً . وهذا قول غير واحد من أهل العلم .

فأما إذا لم يسم إلا مقيداً مثل : أن يكون أكثره نحاساً فيقال له : درهم أسود ، لا يدخل في مطلق الدرهم ، فهذا فيه نظر . وعلى هذا فالصحيح قول من أوجب الزكاة في مائتي درهم مغشوشة ، كما هو قول أبي حنيفة وأحد القولين في مذهب أحمد ، وإذا سرق السارق ثلاثة دراهم من الكبار أو الصغار أو المختلطة قطعت يده .

وأما السوق فكان معروفاً عندهم أنه ستون صاعاً ، والصاع

وقد تكلم به ابو سليمان الداراني وغيره . واما الشافعي فالتقول عنه
 ذم الصوفية . وكذلك مالك - فيما اظن - وقد خاطب به احمد لابي
 حمزة الخراساني ، وليوسف بن الحسين الرازي ، ولبدرو بن ابى بدر
 المغازلي ، وقد ذم طريقهم طائفة من اهل العلم ، ومن العباد ايضاً من
 اصحاب احمد ومالك والشافعي وابى حنيفة واهل الحديث والعباد ،
 ومدحه آخرون .

و « التحقيق » فيه : انه مشتمل على الممدوح والمذموم ، كغيره
 من الطريق ، وان المذموم منه قد يكون اجتهاديا ، وقد لا يكون .
 واتهم في ذلك بمنزلة الفقهاء في « الرأي » فانه قد ذم الرأي من العباد
 والعباد طوائف كثيرة ، و « القاعدة » التي قدمتها تجمع ذلك كله .
 وفي التسمين بذلك من اولياء الله وصفوته وخيار عباده مالا يخصى
 عنه . كما في اهل « الرأي » من اهل العلم والايمان من لا يحصى عدده
 إلا الله . والله سبحانه اعلم .

وهذا يبين لك ان البدعة في الدين وان كانت في الأصل مذمومة
 كما دل عليه الكتاب والسنة . سواء في ذلك البدع القولية والفعلية .
 وقد كتبت في غير هذا الموضع ان المحافظة على عموم قول النبي صلى
 الله عليه وسلم : « كل بدعة ضلالة » متعين ، وانه يجب العمل بعمومه .
 وان من اخذ بصف « البدع » إلى حسن وقبيح ، ويجعل ذلك

فرجة إلى ان لا يحتج بالبدعة على النبي فقد اخطأ . كما يفعل طائفة من
 مبتدعة ، والمتكلمة والمتصوفة ، والمتعبدة : اذا نهوا عن « العبادات
 بنسبة » و « الكلام في الدين المبتدع » ادعوا ان لا بدعة مكروهة الا ما نهى
 عنه . فيعود الحديث إلى ان يقال : « كل ما نهى عنه » او « كل ما حرم »
 لا « كل ما خالف نص النبوة فهو ضلالة » وهذا اوضح من ان يحتاج
 إلى بيان ، بل كلما لم يشرع من الدين فهو ضلالة .

وما سمي « بدعة » وثبت حسنه باذلة الشرع فأحد « الامرين »
 فيه لازم :

اما ان يقال : ليس ببدعة في الدين ، وان كان يسمى بدعة من
 من حيث اللغة . كما قال عمر : « نعمت البدعة هذه »

واما ان يقال : هذا عام خست منه هذه الصورة لمعارض راجح ،
 كما بقي فيما عداها على مقتضى العموم كسائر عمومات الكتاب والسنة وهذا
 قد قررته في « اقتضاء الصراط المستقيم » وفي « قاعدة السنة والبدعة » وغيره .

واتما « المقصود هنا » ان ما ثبت قبجه من البدع وغير البدع
 من النبي عنه في الكتاب والسنة ، او المخالف للكتاب والسنة إذا
 صدر عن شخص من الأشخاص فقد يكون على وجه يعذر فيه : اما

والماشية ، واختاره . وقال ابن عبد البر : وهو إجماع ، أن الزكاة فيما ذكر ، وقال ابن المنذر الامام أبو بكر التيسابوري : اجمع اهل العلم على أن الزكاة تجب في تسعة أشياء : في الابل ، والبقر ، والغنم والذهب ، والفضة ، والبر ، والشعير ، والتمر ، والزبيب . إذا بلغ من كل صنف منها ما تجب فيه الزكاة .

فصل

في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، ولا فيما دون خمس ذود صدقة ، ولا فيما دون خمس أواق صدقة . وأشار بخمس أصابعه » وفي لفظ — « ليس فيما دون خمسة أو ساق من تمر ، ولا حب صدقة — وفي لفظ : تمر ، بالثاء لثلاثة . وفي لفظ « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » ورواه مسلم عن جابر ، وروى مسلم عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « فيما سقت الأنهار والغيث العشر ، وفيما سقى بالسانية نصف العشر » ورواه البخاري من حديث ابن عمر ولفظه « فيما سقت السماء والعيون ، أو كان عثراً العشر ، وما سقى بالنضح نصف العشر » .

وفي الموطأ « العيون والبل » والبل : ما شرب بعروقه ويمتد في الارض

ولا يحتاج الى سقي من الكرم ، والنخل . و « العثى » ما تسقيه السماء ، وتسميه العامة العدى وقيل يجمع له ماء المطر فيصير سواقياً يتصل الماء بها .

قال ابو عمر بن عبد البر : في الحديث الأول « فوائد »

منها : بإيجاب الصدقة في هذا المقدار ، ونفيها عما دونه و « النود من الابل » من الثلاثة الى العشر ، و « الأوقية » اسم لوزن أربعين درهما ، و « النش » نصف اوقية ، و « النواة » خمسة دراهم ، قاله أبو عبيد القاسم بن سلام ، وما زاد على المائتين : وهي الخمس الاواق فظاهر هذا الحديث إيجاب الزكاة فيه لعدم النص بالعفو عما زاد ، ونصه على العفو فيما دونها ، وذلك إيجاب لها في الخمس فما فوقها ، وعليه أكثر العلماء ، روي ذلك عن علي ، وابن عمر ، وهو مذهب مالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والليث ، وابن أبي ليلى ، والشافعي ، وأبي يوسف ، ومحمد ، واحمد ، واسحق ، وإبي عبيد ، وإبي ثور .

وقالت طائفة لاشيء في الزيادة حتى يبلغ أربعين درهما .

وفي الذهب أربعة دنائير . يروى هذا عن عمر ، وبه قال سعيد والحسن ، وطاووس وعطاء ، والزهري ، ومكحول ، وعمر بن دينار

فصل

وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس فيها دون خمسة أو سق صدقة : وليس فيها دون خمس أواق صدقة : وليس فيها دون خمس ذود صدقة » ، وقال : « لا شيء في الرقة حتى تبلغ مائتي درهم » ، وقال في السارق : « يقطع إذا سرق ما يبلغ ثمن الجن » . وقال : « تقطع اليد في ربع دينار » ، والواقية في لغته أربعون درهما ولم يذكر للدرهم ولا للدينار حداً ، ولا ضرب هو درهما ، ولا كانت الدراهم تضرب في أرضه ، بل تجلب مضروبة من ضرب الكفار : وفيها كبار وصغار ، وكانوا يتعاملون بها تارة عدداً وتارة وزناً ، كما قال : « زن وأرجح ! فان خير الناس أحسنهم قضاء » ، وكان هناك وزان يزن بالأجر ، ومعلوم أنهم إذا وزنوها فلا بد لهم من صنجة يعرفون بها مقدار الدراهم ، لكن هذا لم يحده النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقدره ، وقد ذكروا أن الدراهم كانت ثلاثة أصناف : ثمانية دوانق ، وستة ، وأربعة ، فلعل البائع قد يسمى أحد تلك الأصناف فيعطيه المشتري من وزنها ، ثم هو مع هذا يطلق لفظ الدينار والدرهم ولم يحده ، فدل على أنه يتناول هذا كله ، وإن من ملك من

الدراهم الصغار خمس أواق مائتي درهم فعليه الزكاة ، وكذلك من الوسطى وكذلك من الكبرى .

وعلى هذا فالناس في مقادير الدراهم والدينانير على عاداتهم ، فما اصطالحوا عليه وجعلوه درهما فهو درهم : وما جعلوه ديناراً فهو دينار وخطاب الشارع يتناول ما اعتادوه سواء كان صغيراً أو كبيراً ، فإذا كانت الدراهم المعتادة بينهم كباراً لا يعرفون غيرها لم تجب عليه الزكاة حتى يملك منها مائتي درهم ، وإن كانت صغاراً لا يعرفون غيرها وجبت عليه إذا ملك منها مائتي درهم ، وإن كانت مختلطة فلك من المجموع ذلك وجبت عليه ، وسواء كانت بضرب واحد أو ضروب مختلفة ، وسواء كانت خالصة أو مغشوشة ، مادام يسمى درهما مطلقاً . وهذا قول غير واحد من أهل العلم .

فأما إذا لم بسم إلا مقيداً مثل : أن يكون أكثره نحاساً فيقال له : درهم أسود ، لا يدخل في مطلق الدرهم ، فهذا فيه نظر . وعلى هذا فالصحيح قول من أوجب الزكاة في مائتي درهم مغشوشة ، كما هو قول أبي حنيفة وأحد القولين في مذهب أحمد ، وإذا سرق السارق ثلاثة دراهم من الكبار أو الصغار أو المختلطة قطعت يده .

وأما السوق فكان معروفاً عندهم أنه ستون صاعاً ، والصاع

فصل

وكذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس فيما دون خمسة أو سق صدقة : وليس فيها دون خمس أواق صدقة : وليس فيها دون خمس ذود صدقة » . وقال : « لا شيء في الرقة حتى تبلغ مائتي درهم » . وقال في السارق : « بقطع إذا سرق ما يبلغ ثمن الحن » . وقال : « تقطع اليد في ربع دينار » ، والواقية في لغته أربعون درهما ولم يذكر الدرهم ولا للدينار حداً ، ولا ضرب هو درهما ، ولا كانت الدراهم تضرب في أرضه ، بل تجلب مضروبة من ضرب الكفار ، وفيها كبار وصغار ، وكانوا يتعاملون بها تارة عدداً وتارة وزناً ، كما قال : « زن وأرجح ! فان خير الناس أحسنهم قضاء » ، وكان هناك وزان يزن بالأجر ، ومعلوم أنهم إذا وزنوها فلا بد لهم من صنجة يعرفون بها مقدار الدراهم ، لكن هذا لم يحده النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقدره ، وقد ذكروا أن الدراهم كانت ثلاثة أصناف : ثمانية دوانق ، وستة ، وأربعة ، فعمل البائع قد يسمى أحد تلك الأصناف فيعطيه المشتري من وزنها ، ثم هو مع هذا يطلق لفظ الدينار والدرهم ولم يحده ، فدل على أنه يتناول هذا كله ، وإن من ملك من

الدراهم الصغار خمس أواق مائتي درهم فعليه الزكاة ، وكذلك من الوسطى وكذلك من الكبرى .

وعلى هذا فالتناس في مقادير الدراهم والدنانير على عاداتهم ، فما اصطالحوا عليه وجعلوه درهما فهو درهم ؛ وما جعلوه ديناراً فهو دينار وخطاب الشارع يتناول ما اعتادوه سواء كان صغيراً أو كبيراً ، فإذا كانت الدراهم المعتادة بينهم كباراً لا يعرفون غيرها لم تجب عليه الزكاة حتى يملك منها مائتي درهم ، وإن كانت صغاراً لا يعرفون غيرها وجبت عليه إذا ملك منها مائتي درهم ، وإن كانت مختلطة فلك من المجموع ذلك وجبت عليه ، وسواء كانت بضرب واحد أو ضروب مختلفة ، وسواء كانت خالصة أو مغشوشة ، مادام يسمى درهما مطلقاً . وهذا قول غير واحد من أهل العلم .

فأما إذا لم يسم إلا مقيداً مثل : أن يكون أكثره نحاساً فيقال له : درهم أسود ، لا يدخل في مطلق الدرهم ، فهذا فيه نظر . وعلى هذا فالصحيح قول من أوجب الزكاة في مائتي درهم مغشوشة ، كما هو قول أبي حنيفة وأحد القولين في مذهب أحمد ، وإذا سرق السارق ثلاثة دراهم من الكبار أو الصغار أو المختلطة قطعت يده .

وأما الوسق فكان معروفاً عندهم أنه ستون صاعاً ، والصاع

معروف عندهم . وهو صاع واحد غير مختلف المقدار ، وهم صنعوه
لم يجلب إليهم . فلما علق الشارع الوجوب بمقدار خمسة أوسق كان
هذا تعليقاً بمقدار محدود يتساوى فيه الناس ، بخلاف الاواق الخمسة
فانه لم يكن مقداراً محدوداً يتساوى فيه الناس ، بل حده في عادة
بعضهم أكثر من حده في عادة بعضهم . كلفظ المسجد والبيت والدار
والمدينة والقرية ، هو مما تختلف فيه عادات الناس في كبرها وصغرها .
ولفظ الشارع يتناولها كلها .

ولو قال قائل : ان الصاع والمد يرجع فيه إلى عادات الناس
واحتمل بان صاع عمركان أكبر وبه كان يأخذ الحراج ، وهو ثمانية
أرطال كما يقوله أهل العراق ، لكان هذا يمكن فيما يكون لأهل
البلد فيه ميكان : كبير وصغير . وتكون صدقة الفطر مقدرة بالكبير
والوسق ستون ميكاناً من الكبير ؛ فان النبي صلى الله عليه وسلم قدر
نصاب الموسقات ، ومقدار صدقة الفطر بصاع ، ولم يقدر بلد شيئاً
من النصب والواجبات ، لكن لم اعلم بهذا قائل ، ولا يمكن ان يقال :
إلا ما قاله السلف قبلنا لأنهم علموا مراد الرسول قطعاً ، فان كان
من الصحابة أو التابعين من جعل الصاع غير مقدر بالشرع صارت
مسألة اجتهد .

وأما الدرهم والدينار فقد عرفت تنازع الناس فيه ، واضطراب

أكثرهم ؛ حيث لم يعتمدوا على دليل شرعي ، بل جعلوا مقدار ما
أراده الرسول هو مقدار الدراهم التي ضربها عبد الملك ؛ لكونه جمع
الدراهم الكبار والصغار والمتوسطة وجعل معدتها ستة دنانير ، فيقال
لهم : هب ان الأمر كذلك ؛ لكن الرسول صلى الله عليه وسلم لما
خاطب أصحابه وأتمه بلفظ الدرهم والدينار وعندهم أوزان مختلفة المقادير
كما ذكرتم لم يجد لهم الدرهم بالقدر الوسط كما فعل عبد الملك ، بل
اطلق لفظ الدرهم والدينار كما اطلق لفظ الفميص والسراريل ؛
والازار والرداء ، والدار والقرية ، والمدينة والبيت ، وغير ذلك من
مصنوعات الآدميين ، فلو كان للمسمى عنده حد لحده مع علمه باختلاف
المقادير ، فاصطلاح الناس على مقدار درهم ودينار أمر عادي .

ولفظ الذراع أقرب إلى الأمور الخلقية منه ؛ فان الذراع هو في
الأصل ذراع الانسان والانسان مخلوق ، فلا يفضل ذراع على ذراع
إلا بقدر مخلوق لا اختيار فيه للناس ، بخلاف ما يفعله الناس باختيارهم
من درهم ومدينة ودار ؛ فان هذا لا حد له ؛ بل الثياب تتبع مقاديرهم
والدور والمدن بحسب حاجتهم ، وأما الدرهم والدينار فابعرف له حد
طبعي ولا شرعي ، بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح ؛ وذلك لأنه في
الأصل لا يتعلق المقصود به ؛ بل الغرض أن يكون معياراً لما يتعاملون
به ، والدراهم والدينار لا تقصد لنفسها ، بل هي وسيلة إلى التعامل

وهذه الحكومة تتضمن مسألتين تنازع فيها العلماء : مسألة نفش الدواب في الحرث بالليل ، وهو مضمون عند جمهور العلماء : كمالك . والشافعي . وأحمد . وأبو حنيفة لم يجعله مضمونا . والثاني ضمان بئش والقيمة ، وفي ذلك نزاع في مذهب الشافعي واحد وغيرهما .

والمأثور عن أكثر السلف في نحو ذلك يقتضي الضمان بالئش إذا أمكن كما قضى به سليمان . وكثير من الفقهاء لا يضمنون ذلك إلا بالقيمة . كالمعروف من مذهب أبي حنيفة والشافعي واحد .

والقصود هنا : ان عمل اهل المدينة الذي يجري مجرى الثقل حجة باتفاق المسلمين . كما قال مالك لأبي يوسف - لما سأله عن الصاع والمد . وأمر أهل المدينة باحضار صيعانهم ، وذكروا له ان اسنادها عن اسلافهم - أترى هؤلاء يا أبا يوسف يكذبون ؟ قال : لا والله ما يكذبون . فانا حررت هذه الصيعان فوجدتها خمسة أرطال وثلث بأرطالكم يا أهل العراق . فقال : رجعت إلى قولك يا أبا عبد الله . ولو رأى صاحبي مارأبت لرجع كما رجعت . وسأله عن صدقة الحضرات فقال : هذه مباقل أهل المدينة لم يؤخذ منها صدقة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبي بكر ولا عمر رضي الله عنهما ، يعني : وهي تنبت فيها الحضرات . وسأله عن الاحباس فقال : هذا حبس فلان ، وهذا حبس فلان ، يذكر لبيان الصحابة ، فقال أبو يوسف في كل منها :

قد رجعت يا أبا عبد الله ، ولو رأى صاحبي مارأبت لرجع كما رجعت .

وأبو يوسف ومحمد وافقا بقية الفقهاء في انه ليس في الحضرات صدقة . كمذهب مالك والشافعي وأحمد ، وفي انه ليس فيسا دون خمسة أوسق صدقة . كمذهب هؤلاء ، وان الوقف عنده لازم ، كمذهب هؤلاء .

وانما قال مالك : ارطالكم يا أهل العراق : لانه لما انقضت الدولة الأموية وجاءت دولة ولد العباس قريبا : فقسام أخوه أبو جعفر الملقب بالنصور فبنى بغداد فجعلها دار ملكه . وكان أبو جعفر يعلم أن أهل الحجاز حينئذ كانوا اغني بدين الاسلام من أهل العراق ، ويروى انه قال ذلك لمالك او غيره من علماء المدينة ، قال : نظرت في هذا الأمر فوجدت أهل العراق اهل كذب وتدليس : - او نحو ذلك - ووجدت أهل الشام انما هم اهل غزو وجهاد ، ووجدت هذا الأمر فيكم . ويقال : انه قال لمالك : انت اعلم أهل الحجاز : او كما قال .

فطلب أبو جعفر علماء الحجاز ان يذهبوا إلى العراق ، وينشروا العلم فيه ، فقدم عليهم هشام بن عروة ، ومحمد بن اسحق ، ويحيى بن

كله ثلاثاً ، بل ذكر انه بعد الوضوء وتحليل أصول الشعر حثاثة عن شق رأسه ، وانه أفاض الماء بعد ذلك على سائر بدنه .

والذين استحَبوا الثلاث لما ذكروه قياساً على الوضوء ، والسنة قد فرقت بينها .

وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالمد ويتسل بالصاع ، وهو أربعة امداد : ومعلوم أنه لو كان السنة في الغسل الثلاث لم يسكه ذلك : فان سائر الأعضاء فوق أعضاء الوضوء اكثر من أربع مرات .

ومن ذلك التيمم : منهم من يقول : لا يجب ان يتيمم لكل صلاة : كقول أبي حنيفة . ومنهم من يقول : بل يتيمم لكل صلاة . كقول الشافعي ، ومذهب مالك يتيمم لوقت كل صلاة . وهذا أعدل الأقوال ، وهو يشبه الآثار المأثورة عن الصحابة والمأثورة في المستحاضة ولهذا كان ذلك هو المشهور فيها عند فقهاء الحديث .

ومن ذلك أهل المدينة يوجبون الزكاة في مال الخليطين : كالملك الواحد ، ويجعلون في الابل اذا زادت على عشرين ومائة في كل أربعين بنت لبون : وفي كل خمسين حقة ، وهذا موافق لكتاب النبي

صلى الله عليه وسلم في الصدقة ، الذي أخرجه البخاري من حديث أبي بكر الصديق ، وعامة كتب النبي صلى الله عليه وسلم كالتي كانت عند آل عمر بن الخطاب وآل علي بن أبي طالب وغيرها توافق هذا .

ومن خالفهم من الكوفيين يستأنف الفريضة بعد ذلك ولا يحصل للخلطة تأثير ، ومعهم آثار الاستئناف : لكن لا نقاوم هذا ، وان كان ثابتاً فهو منسوخ كما نسخ ما روى في البقر انها تركى بالغنم .

ومذهب أهل المدينة ان لا وقص الا في الماشية ، ففي التقدين ما زاد فحسبه كما روى ذلك في الآثار ، وأبو حنيفة يجعل الوقص تابعاً للنصاب ، ففي التقدين عنده لا زكاة في الوقص كما في الماشية . وأما العشرات فعنده لا وقص فيها ولا نصاب ، بل يجب العشر في كل قليل وكثير في الحضراوات ، لكن صاحبه وفقاً أهل المدينة : لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة . وليس فيما دون خمس ذود صدقة » ، وبما ثبت عنه من ترك أخذ الصدقة من الحضراوات ، مع ما روى عنه : « ليس في الحضراوات صدقة » .

ومذهب أهل المدينة ان الركاز الذي قال عنه صلى الله عليه وسلم « وفي الركاز الخمس » لا يدخل المعدن ، بل المعدن تجب فيه الزكاة

السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من باع بيعتين في بيعة فله أو كسبها ، أو الربا » مثل أن يدخل بينها محلا يبتاع منه أحدهما مالا غرض له فيه ، لبيعه آكل الربا لموكله في الربا ، ثم الموكل يرده إلى المحلل بما نقص من الثمن . وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لعن آكل الربا وموكله وشاهده وكتبه ، ولعن المحلل والمحلل له . ومثل أن يضا إلى الربا نوع قرض ، وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا ربح ما لم يضمن . ولا بيع ما ليس عندك »

ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمحاقلة . وهو : اشتراء الثمر والحب بخرص ، وكما نهى عن بيع الصبرة من الطعام لا يعلم كيلها بالطعام المسمى : لأن الجهل بالتساوي فيما يشترط فيه التساوي ، كالعلم بالتفاضل ، والخرص لا يعرف مقدار المكال ، إنما هو حزر وحسد ، وهذا متفق عليه بين الأئمة .

ثم إنه قد ثبت عنه أنه أخص في العرايا يبتاعها أهلها بخرصها ترمأ ، فيجوز ابتياع الربوي هنا بخرصه ، وأقام الخرص عند الحاجة مقام الكيل ، وهذا من تمام محاسن الشريعة ، كما أنه في العلم بالزكاة وفي المقاسمة أقام الخرص مقام الكيل ، فكان يخرص الثار على أهلها يحصى الزكاة ، وكان عبد الله بن رواحة يقاسم أهل خيبر خرصا بأمر النبي

صلى الله عليه وسلم . ومعلوم أنه إذا أمكن التقدير بالكيل فعل ، فإذا لم يمكن كان الخرص قائما مقامه للحاجة ، كسائر الأبدال في المعلوم والعلامة : فإن القياس يقوم مقام النص عند عدمه ، والتقويم يقوم مقام المثل وعدم الثمن المسمى عند تعذر المثل والثمن المسمى .

ومن هذا الباب القافة التي هي استدلال بالشبه على النسب إذا تعذر الاستدلال بالقرآن : إذ الولد يشبه والده في الخرص ، والقافة والتقويم ابدال في العلم كالقياس مع النص ، وكذلك العدل في العمل : فإن الشريعة مبناها على العدل ، كما قال تعالى : (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط) (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) .

والله قد شرع القصاص في النفوس والأموال والاعراض بحسب الامكان ، فقال تعالى : (كتب عليكم القصاص في القتلى) الآية . وقال تعالى : (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) الآية . وقال تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) الآية ، وقال تعالى : (فمن اعتدى عليكم) الآية ، وقال تعالى : (وإن عاقبتهم فعاقبهم بمثل ما عوقبتم به) الآية ، فإذا قتل الرجل من يكافئه عمدا عدوانا كان عليه القود ، ثم يجوز أن يفعل به مثل ما فعل : كما يقوله أهل المدينة ومن وافقهم ، كالشافعي وأحمد في إحدى الروايتين ، بحسب الامكان : إذا لم يكن تحريمه بحق الله ،

كله ثلاثاً ، بل ذكر انه بعد الوضوء وتحليل أصول الشعر حائضاً عن شق رأسه ، وانه أفاض الماء بعد ذلك على سائر بدنه .

والذين استحبوا الثلاث انما ذكروهم قياساً على الوضوء ، والسنة قد فرقت بينها .

وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ ببلد ويتسل بالصاع . وهو أربعة امداد ؛ ومعلوم أنه لو كان السنة في الفسل الثلاث لم يكفه ذلك ؛ فان سائر الأعضاء فوق أعضاء الوضوء اكثر من أربع مرات .

ومن ذلك التيمم : منهم من يقول : لا يجب ان يتيمم لكل صلاة ؛ كقول أبي حنيفة . ومنهم من يقول : بل يتيمم لكل صلاة . كقول الشافعي ، ومذهب مالك يتيمم لوقت كل صلاة . وهذا أعدل الأقوال ، وهو يشبه الآثار المأثورة عن الصحابة والمأثورة في المستحاضة ولهذا كان ذلك هو المشهور فيها عند فقهاء الحديث .

ومن ذلك أهل المدينة يوجبون الزكاة في مال الخليطين ؛ كالملك الواحد ، ويجعلون في الابل اذا زادت على عشرين ومائة في كل أربعين بنت لبون ؛ وفي كل خمسين حقة ، وهذا موافق لكتاب النبي

صلى الله عليه وسلم في الصدقة ، الذي أخرجه البخاري من حديث أبي بكر الصديق ، وعامة كتب النبي صلى الله عليه وسلم كالتى كانت عند آل عمر بن الخطاب وآل علي بن أبي طالب وغيرها توافق هذا .

ومن خالفهم من الكوفيين يستأنف الفريضة بعد ذلك ولا يحصل للخلطة تأثير ، ومعهم آثار الاستئناف ؛ لكن لا تقاوم هذا ، وإن كان ثابتاً فهو منسوخ كما نسخ ما روى في البقر انها تزكى بالغنم .

ومذهب أهل المدينة ان لا وقص الا في الماشية ، ففي التقدين ما زاد فبحسبه كما روى ذلك في الآثار ، وأبو حنيفة يجعل الوقص تابعاً للنصاب ، ففي التقدين عنده لا زكاة في الوقص كما في الماشية . وأما العشرات فعنده لا وقص فيها ولا نصاب ، بل يجب العشر في كل قليل وكثير في الحضراوات ، لكن صاحباه وافقا أهل المدينة ؛ لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة . وليس فيما دون خمس ذود صدقة » ، وبما ثبت عنه من ترك أخذ الصدقة من الحضراوات ، مع ما روى عنه : « ليس في الحضراوات صدقة » .

ومذهب أهل المدينة ان الركاز الذي قال عنه صلى الله عليه وسلم « وفي الركاز الخمس » لا يدخل المعدن ، بل المعدن تجب فيه الزكاة

فصل

والخلفاء في الماشية : وهو اذا كان مال كل منها متميزاً عن الآخر ، فان لم يتميز فيها شريكان ، وإذا كانا خليطين زكيا زكاة المال الواحد ، مثل أن يكون لكل منها أربعون ، فعليهما في الخلطة شاة واحدة ، وبترادان قيمتهما . وتعتبر الخلطة بثلاثة شروط ، وقيل بشرطين ، وقيل بشرط واحد : وهو الدلو ، والحوض ، والمراح . والمبيت ، والراعي ، والفعل . وقيل : بالراعي وحده ؛ لأنه به يجتمعان ويجمعون في غير ذلك .

وهل من شرط الخلطة : أن يكون لكل منها نصيباً أم لا ؟
بالأول قال مالك . وقال غيره لا يعتبر ذلك .

فصل

إذا ملك ماشية فتوالدت ، فان كانت الأمهات نصيباً زكى الأولاد تبعاً ، وبني على حول الأمهات ، عند الجمهور . وإن كانت دون النصاب

فصل

فتوالدت ، ولو قبل الحول بيوم ، وتم النصاب أخرج الزكاة عند مالك وبني الأولاد على حول الأمهات . وإن باع النصاب بجنسه بني الثاني على حول الأول ، وإن اشترى بنصاب من العين نصيباً من الماشية ، وكان الأول لم يتم له حول ، بني الماشية على حول العين ، في أحد القولين .

وتفرقة زكاة كل بلد في موضعه . فزكاة الشام في الشام ، وزكاة مصر في مصر ، وهل يجوز نقلها لمصلحة فتنتقل من الشام الى مدينة النبي صلى الله عليه وسلم ، أو غيرها ؟ فيه قولان لأهل العلم . قال مالك : لا بأس بنقلها للحاجة . وإذا لم يكن أهل البلد مستحقين ، فتنتقل بلا خلاف . ولما نقل معاذ بن جبل الصدقة من اليمن الى المدينة أنكر عمر ، فقال : ما بعثتك جايئاً . فقال : ما وجدت آخذاً . فعند الشافعي ، وأحمد : لا تنقل ، وعند مالك يجوز نقلها .

فصل

وأما « قسمة الصدقات » : فقد بين الله ذلك في القرآن . بقوله (إنما الصدقات للفقراء ، والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم

كله ثلاثاً ، بل ذكر انه بعد الوضوء وتحليل أصول الشعر خاتمة عن شق رأسه ، وانه أفاض الماء بعد ذلك على سائر بدنه .

والذين استحبوا الثلاث انما ذكروه قياساً على الوضوء ، والسنة قد فرقت بينها .

وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ ببلد ويقطع بالصاع . وهو أربعة امداد : ومعلوم أنه لو كان السنة في الغسل الثلاث لم يكفه ذلك : فان سائر الأعضاء فوق أعضاء الوضوء اكثر من أربع مرات .

ومن ذلك التيمم : منهم من يقول : لا يجب ان يتيمم لكل صلاة : كقول أبي حنيفة . ومنهم من يقول : بل يتيمم لكل صلاة . كقول الشافعي . ومذهب مالك يتيمم لوئت كل صلاة . وهذا أعدل الأقوال ، وهو يشبه الآثار المأثورة عن الصحابة والمأثورة في المستحاضة ولهذا كان ذلك هو المشهور فيها عند فقهاء الحديث .

ومن ذلك أهل المدينة يوجبون الزكاة في مال الخليطين : كالملك الواحد ، ويجعلون في الابل اذا زادت على عشرين ومائة في كل أربعين بنت لبون : وفي كل خمسين حقة . وهذا موافق لكتاب النبي

صلى الله عليه وسلم في الصدقة ، الذي أخرجه البخاري من حديث أبي بكر الصديق ، وعامة كتب النبي صلى الله عليه وسلم كالتي كانت عند آل عمر بن الخطاب وآل علي بن أبي طالب وغيرها توافق هذا .

ومن خالفهم من الكوفيين يستأنف الفريضة بعد ذلك ولا يحصل للخلطة تأثير . ومعهم آثار الاستئناف : لكن لا تقاوم هذا ، وان كان ثابتاً فهو منسوخ كما نسخ ما روى في البقر انها تزكى بالغنم .

ومذهب أهل المدينة ان لا وقص الا في الماشية ، ففي التقدين ما زاد فبحسبه كما روى ذلك في الآثار ، وأبو حنيفة يجعل الوقص نائباً للنصاب ، ففي التقدين عنده لا زكاة في الوقص كما في الماشية . وأما المعشرات فعنده لا وقص فيها ولا نصاب . بل يجب العشر في كل قليل وكثير في الحضراوات ، لكن أصحابه وافقوا أهل المدينة : لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة . وليس فيما دون خمس ذود صدقة » ، وبما ثبت عنه من ترك أخذ الصدقة من الحضراوات ، مع ما روى عنه : « ليس في الحضراوات صدقة » .

ومذهب أهل المدينة ان الركاز الذي قال عنه صلى الله عليه وسلم « وفي الركاز الخمس » لا يدخل المعدن ، بل المعدن يجب فيه الزكاة

كله ثلاثاً ، بل ذكر انه بعد الوضوء وتحليل أصول الشعر حاشية على شق رأسه . وانه أفاض الماء بعد ذلك على سائر بدنه .

والذين استحبوا الثلاث إنما ذكروهم قياساً على الوضوء . والسنة قد فرقت بينها .

وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ ببلد ويتسل بالصاع . وهو أربعة أمداد : ومعلوم أنه لو كان السنة في الغسل الثلاث لم يكفه ذلك : فان سائر الأعضاء فوق أعضاء الوضوء أكثر من أربع مرات .

ومن ذلك التيمم : منهم من يقول : لا يجب ان يتيمم لكل صلاة : كقول أبي حنيفة . ومنهم من يقول : بل يتيمم لكل صلاة . كقول الشافعي . ومنه مالک يتيمم لوقت كل صلاة . وهذا أعدل الأقوال . وهو يشبه الآثار المأثورة عن الصحابة والمأثورة في المستحاضة ولهذا كان ذلك هو المشهور فيها عند فقهاء الحديث .

ومن ذلك أهل المدينة يوجبون الزكاة في مال الخليطين : كمال المالك الواحد ، ويجعلون في الإبل اذا زادت على عشرين ومائة في كل أربعين بنت لبون : وفي كل خمسين حقة . وهذا موافق لكتاب النبي

صلى الله عليه وسلم في الصدقة ، الذي أخرجه البخاري من حديث أبي بكر الصديق ، وعامة كتب النبي صلى الله عليه وسلم كالتي كانت عند آل عمر بن الخطاب وآل علي بن أبي طالب وغيرها توافق هذا .

ومن خالفهم من الكوفيين يستأنف الفريضة بعد ذلك ولا يحصل للخطئة تأثير ، ومعهم آثار الاستئناف : لكن لا تقاوم هذا . وان كان ثابتاً فهو منسوخ كما نسخ ما روى في البقر انها تزكى بالغنم .

ومذهب أهل المدينة ان لا وقص الا في الماشية ، ففي النقيدين ما زاد فحسبه كما روى ذلك في الآثار ، وأبو حنيفة يجعل الوقص تابعاً للنصاب ، ففي النقيدين عنده لا زكاة في الوقص كما في الماشية . وأما المعشرات فعنده لا وقص فيها ولا نصاب ، بل يجب العشر في كل قليل وكثير في الحضراوات ، لكن أصحابه وافقوا أهل المدينة : لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة . وليس فيما دون خمس ذود صدقة » . وبما ثبت عنه من ترك أخذ الصدقة من الحضراوات ، مع ما روى عنه : « ليس في الحضراوات صدقة » .

ومذهب أهل المدينة ان الركاز الذي قال عنه صلى الله عليه وسلم « وفي الركاز الخمس » لا يدخل المعدن ، بل المعدن تجب فيه الزكاة

كله ثلاثاً ، بل ذكر انه بعد الوضوء وتحليل أصول الشعر حائضاً عن شق رأسه ، وانه أفاض الماء بعد ذلك على سائر بدنه .

والذين استحبوا الثلاث لما ذكروه قياساً على الوضوء ، والسنة قد فرقت بينها .

وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ ببلد وينقل بالصاع ، وهو أربعة امداد : ومعلوم أنه لو كان السنة في الغسل الثلاث لم يكفه ذلك : فان سائر الأعضاء فوق أعضاء الوضوء أكثر من أربع مرات .

ومن ذلك التيمم : منهم من يقول : لا يجب ان يتيمم لكل صلاة : كقول أبي خنيفة . ومنهم من يقول : بل يتيمم لكل صلاة . كقول الشافعي ، ومذهب مالك يتيمم لوقت كل صلاة . وهذا أعدل الأقوال ، وهو يشبه الآثار المأثورة عن الصحابة والمأثورة في المستحاضة ولهذا كان ذلك هو المشهور فيها عند فقهاء الحديث .

ومن ذلك أهل المدينة يوجبون الزكاة في مال الخليطين : كالملك الواحد ، ويجعلون في الإبل اذا زادت على عشرين ومائة في كل أربعين بنت لبون : وفي كل خمسين حقة . وهذا موافق لكتاب النبي

صلى الله عليه وسلم في الصدقة ، الذي أخرجه البخاري من حديث أبي بكر الصديق ، وعامة كتب النبي صلى الله عليه وسلم كالتى كانت عند آل عمر بن الخطاب وآل علي بن أبي طالب وغيرها توافق هذا .

ومن خالفهم من الكوفيين يستأنف الفريضة بعد ذلك ولا يحصل للخلطة تأثير ، ومعهم آثار الاستئناف ؛ لكن لا تقاوم هذا ، وان كان ثابتاً فهو منسوخ كما نسخ ما روى في البقر انها تركى بالغنم .

ومذهب أهل المدينة ان لا وقص الا في الماشية ، ففي التقدين ما زاد فبحسبه كما روى ذلك في الآثار ، وأبو خنيفة يجعل الوقص تابعاً للنصاب ، ففي التقدين عنده لا زكاة في الوقص كما في الماشية . وأما العشرات فعنده لا وقص فيها ولا نصاب ، بل يجب العشر في كل قليل وكثير في الحضراوات ، لكن صاحبه وافق أهل المدينة : لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة . وليس فيما دون خمس ذود صدقة » ، وبما ثبت عنه من ترك أخذ الصدقة من الحضراوات ، مع ما روى عنه : « ليس في الحضراوات صدقة » .

ومذهب أهل المدينة ان الركاز الذي قال عنه صلى الله عليه وسلم « وفي الركاز الخمس » لا يدخل المعدن ، بل المعدن يجب فيه الزكاة

كله ثلاثاً ، بل ذكر انه بعد الوضوء وتحليل أصول الشعر حائضاً عن شق رأسه ، وانه أفاض الماء بعد ذلك على سائر بدنه .

والذين استحبوا الثلاث انما ذكروهم قياساً على الوضوء . والسنة قد فرقت بينها .

وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ ببلد وينسل بالصاع . وهو أربعة امداد : ومعلوم أنه لو كان السنة في الفسل الثلاث لم يكفه ذلك : فان سائر الأعضاء فوق أعضاء الوضوء اكثر من أربع مرات .

ومن ذلك التيمم : منهم من يقول : لا يجب ان يتيمم لكل صلاة : كقول أبي حنيفة . ومنهم من يقول : بل يتيمم لكل صلاة . كقول الشافعي ، ومذهب مالك يتيمم لوقت كل صلاة . وهذا أعدل الأقوال ، وهو يشبه الآثار الماثورة عن الصحابة والماثورة في المستحاة ولهذا كان ذلك هو المشهور فيها عند فقهاء الحديث .

ومن ذلك أهل المدينة يوجبون الزكاة في مال الخليطين : كالملك الواحد ، ويجعلون في الإبل اذا زادت على عشرين ومائة في كل أربعين بنت لبون : وفي كل خمسين حقة . وهذا موافق لكتاب النبي

صلى الله عليه وسلم في الصدقة ، الذي أخرجه البخاري من حديث أبي بكر الصديق ، وعامة كتب النبي صلى الله عليه وسلم كالتي كانت عند آل عمر بن الخطاب وآل علي بن أبي طالب وغيرها توافق هذا .

ومن خالفهم من الكوفيين يستأنف الفريضة بعد ذلك ولا يحصل للخلطة تأثير . ومعهم آثار الاستئناف : لكن لا تقاوم هذا ، وان كان ثابتاً فهو منسوخ كما نسخ ما روى في البقر انها تركى بالغنم .

ومذهب أهل المدينة ان لا وقص الا في الماشية ، ففي التقدين ما زاد فبحسبه كما روى ذلك في الآثار ، وأبو حنيفة يجعل الوقص تابعاً للنصاب ، ففي التقدين عنده لا زكاة في الوقص كما في الماشية . وأما العشرات فعنده لا وقص فيها ولا نصاب ، بل يجب العشر في كل قليل وكثير في الحضراوات ، لكن صاحبه وافق أهل المدينة : لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « ليس فيادون خمسة اوسق صدقة . وليس فيها دون خمس ذود صدقة » ، وبما ثبت عنه من ترك أخذ الصدقة من الحضراوات ، مع ما روى عنه : « ليس في الحضراوات صدقة » .

ومذهب أهل المدينة ان الركاز الذي قال عنه صلى الله عليه وسلم « وفي الركاز الخمس » لا يدخل المعدن ، بل المعدن تجب فيه الزكاة

كما أخذت من معادن بلال بن الحارث ، كما ذكر ذلك مالك في موطأه
فان الموطأ لمن تدبره وتدبر تراجمه وما فيه من الآثار وترتيبه . عم
قول من خالفها من أهل العراق . فقصد بذلك الترتيب والآثار بين
السنة والرد على من خالفها . ومن كان بمنزلة أهل المدينة والعراق
أعلم كان أعلم بمقدار الموطأ : ولهذا كان يقول : كنساب جمعة في كذا
وكذا سنة تأخذونه في كذا وكذا يوماً ، كيف نفقهون ما فيه ؟ او كلاماً
يشبه هذا .

ومن خالف ذلك من أهل العراق يجعلون الركاز اسماً يتناول
المعادن ودفن الجاهلية .

وكذلك أمور المتناسك ، فان أهل المدينة لا يرون للقارن أن يطوف
الا طوافاً واحداً ، ولا يسعى إلا سعيّاً واحداً . ومعلوم أن الأحاديث
الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم كلها توافق هذا القول .

ومن صار من الكوفيين الى أن يطوف أولاً ، ثم يسعى للعمرة .
ثم يطوف ثانياً ويسعى للحج فتمسك بآثار منقولة عن علي وابن مسعود
وهذا ان صح لا يعارض السنة الصحيحة .

فان قيل : فأبو حنيفة يرى القرآن أفضل : ومالك يرى الافراد

أفضل ، وعلماء الحديث لا يرتابون ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
قارناً ، كما هو مبسوط في غير هذا الموضع . قيل : هذه المسائل كثر
نزاع الناس فيها ، واضطرب عليهم ما نقل فيها ، وما من طائفة إلا وقد
قالت فيها قولاً مرجوحاً ، والتحقيق الثابت بالأحاديث الصحيحة : ان
النبي صلى الله عليه وسلم لما حج بأصحابه أمرهم ان يحلوا من احرامهم
ويجعلوها عمرة ، الا من ساق الهدى ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم
قد ساق الهدى ، فلما لم يحلل توقفوا ، فقال : « لو استقبلت من
أمري ما استديرت لما سقت الهدى ، وجعلتها عمرة » ، وكان النبي صلى
الله عليه وسلم قد جمع بين العمرة والحج .

فالذي تدل عليه السنة أن من لم يسق الهدى فالتمتع أفضل له ،
وان من ساق الهدى فالقران أفضل له ، هذا إذا جمع بينهما في سفرة
واحدة . وأما اذا سافر للحج سفرة وللعمرة سفرة فالافراد أفضل له .
وهذا متفق عليه بين الأئمة الأربعة ، اتفقوا على أن الافراد أفضل اذا
سافر لكل منها سفرة ، والقران الذي فعله رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان بطواف واحد ويسعى واحد ، لم يقرن بطوافين وسعيين كما
يظنه من يظنه من أصحاب أبي حنيفة ، كما انه لم يفرّد الحج كما يظنه من
ظنه من أصحاب الشافعي ومالك ، ولا اعتمر بعد الحج لاهو ولا أحد
من أصحابه ، الا عائشة لأجل عمرتها التي حاضت فيها ، مع انه قد

وقد قال الله : (ليس على الضمء ولا على المرضى) الى قوله :
(ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا
واعينهم تفيض من الدمع حزناً أن لا يجدوا ما ينفقون) . وقد قيل : أنهم
طلبوا أن يحملهم على التعال . وسواء أريد بالتعال التعال التي تلبس ، او الدواب
التي تركب ، فقد أخبر الله عن نبيه أنه قال لهم : (لا أجد ما أحملكم عليه)
وقد كان هو يحض الناس على الانفاق بحماية الحى . فلو كانت الكيمياء
حقاً مباحاً وهو يعلمها ، لكان من الواجب أن يعمل منها ما يجهز به
الجيش ، فان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ، ومن نسب الى النبي
صلى الله عليه وسلم ذلك فقد نسبته الى ما نزهه الله عنه .

وايضاً فان علماء الامة لم يوجب أحد منهم فى الكيمياء حقاً : لا
خساً ولا زكاة ، ولا غير ذلك ، وقد اتفقوا على أن فى الركاز الخمس .
كما ثبت ذلك فى الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم .
والركاز الذي لا ريب فيه : هو دفن الجاهلية . وهي الكنوز المدفونة
فى الأرض ، كالعادن . فاهل الحجاز لا يحملونها من الركاز ، وهو
مذهب أحد وغيره . واهل العراق يحملونها من الركاز ، ومن العلماء
من يفرق بين أن يوجد المال جملة ، وبين أن لا يوجد . وللشافعى
فيها أقوال معروفة وجمهور العلماء يوجبون فى المعدن حقاً : اما الزكاة ،
واما الخمس .

ولو كانت الكيمياء حقاً حلالاً لكان الواجب فيها أعظم من الخمس
وأعظم من الزكاة ، فانها ذهب عظيم يسمى بيسر ، أبسر من استخراج
للعادن ، والركاز : لكن هي عند علماء الدين من الغش الباطل المحرم
الذي لا يحل عمله ، ولا اتخاذه مالا ، فضلاً عن أن يوجبوا فيها ما
يجب فى المال الحلال .

وقال لي المحاطب فيها : فان موسى صلى الله عليه وسلم كان
يعمل الكيمياء . قلت له : هذا كذب ، لم ينقل هذا عن موسى أحد
من علماء المسلمين ، ولا علماء اهل الكتاب : بل قد ذكروا عنهم
أن موسى كان له عليهم حق يأكل منه ، ولو كان يعمل الكيمياء
لكان يأكل منها .

قال : فان قارون كان يعمل الكيمياء ، قلت : وهذا أيضاً باطل ؛
فانه لم ينقله عالم معروف ، وانما يذكره مثل الثعلبي فى تفسيره عن
لا يسمى . وفى تفسير الثعلبي الفث والسمين ، فانه حاطب ليل ، ولو
كان مال قارون من الكيمياء لم يكن له بذلك اختصاص ؛ فان الذين
عملوا الكيمياء خلق كثير لا يحصون ، والله سبحانه قال : (وآتيناه من
الكنوز ما إن مفاتحه لتتوء بالعصبة اولى القوة) فأخبرانه أنه من
الكنوز ما إن مفاتحه لتتوء بالعصبة اولى القوة ، والكنوز اما أن
يكون هو كنزها ، كما قال : (والذين يكنزون الذهب والفضة) الآية

كما أخذت من معادن بلال بن الحارث ، كما ذكر ذلك مالك في موطأه
فإن الموطأ لمن تدبره وتدبر تراجمه وما فيه من الآثار وترتيبه . ثم
قول من خالفها من أهل العراق . فقص بذلك الترتيب والآثار بين
السنة والرد على من خالفها ، ومن كان بمذهب أهل المدينة والعراق
أعلم كان أعلم بمقدار الموطأ ؛ ولهذا كان يقول : كُنْساب جمعته في كذا
وكذا سنة تأخذونه في كذا وكذا يوماً ، كيف تفقهون ما فيه ؟ أو كلاماً
يشبه هذا .

ومن خالف ذلك من أهل العراق يجعلون الركاز اسماً يتناول
المعادن ودفن الجاهلية .

وكذلك أمور المتناسك ، فإن أهل المدينة لا يرون للقارن أن يطوف
الاطوافاً واحداً ، ولا يسعى إلا سعيّاً واحداً . ومعلوم أن الأحاديث
الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم كلها توافق هذا القول .

ومن صار من الكوفيين إلى أن يطوف أولاً ، ثم يسعى للعمرة .
ثم يطوف ثانياً ويسعى للحج فتمسك بآثار منقولة عن علي وابن مسعود
وهذا إن صح لا يعارض السنة الصحيحة .

فان قيل : فأبو حنيفة يرى القرآن أفضل ؛ ومالك يرى الأفراد

أفضل ، وعلماء الحديث لا يرتابون أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
قارناً ، كما هو مبسوط في غير هذا الموضع . قيل : هذه المسائل أكثر
زجاج الناس فيها ، واضطرب عليهم ما نقل فيها ، وما من طائفة إلا وقد
قالت فيها قولاً مرجوحاً ، والتحقيق الثابت بالأحاديث الصحيحة : أن
النبي صلى الله عليه وسلم لما حج بأصحابه أمرهم أن يحلوا من إحرامهم
ويجملوه ~~بعمرة~~ عمرة ، إلا من ساق الهدى . وكان النبي صلى الله عليه وسلم
قد ساق الهدى ، فلما لم يحلل توقفوا ، فقال : « لو استقبلت من
أمري ما استدرت لما سقت الهدى ، وجلعتها عمرة » ، وكان النبي صلى
الله عليه وسلم قد جمع بين العمرة والحج .

فالذي تدل عليه السنة أن من لم يسق الهدى فالتمتع أفضل له ،
وان من ساق الهدى فالقران أفضل له ، هذا إذا جمع بينهما في سفرة
واحدة . وأما إذا سافر للحج سفرة وللعمرة سفرة فالأفراد أفضل له .
وهذا متفق عليه بين الأئمة الأربعة ، اتفقوا على أن الأفراد أفضل إذا
سافر لكل منها سفرة ، والقران الذي فعله رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان بطواف واحد وبسعي واحد ، لم يقرن بطوافين وسعين كما
يظنه من يظنه من أصحاب أبي حنيفة ، كما أنه لم يفرد الحج كما يظنه من
ظنه من أصحاب الشافعي ومالك ، ولا اعتزم بعد الحج لاهو ولا أحد
من أصحابه ، إلا عائشة لأجل عمرتها التي حاضت فيها ، مع أنه قد

وقد قال الله : (ليس على الضعفاء ولا على المرضى) الى قوله :
(ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد ما أحملكم عليه تولوا
واعينهم نفيز من البمع حزنا ان لا يجدوا ما ينفقون) . وقد قيل : انهم
طلبوا ان يحملهم على النعال . وسواء أريد بالنعال النعال التي تلبس ، او الدواب
التي تركب ، فقد أخبر الله عن نبيه انه قال لهم : (لا أجد ما أحملكم عليه)
وقد كان هو يحض الناس على الانفاق غايه الحض . فلو كانت الكيمياء
حقاً مباحاً وهو يعلمها ، لكان من الواجب ان يعمل منها ما يجز به
الحيش ، فان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ، ومن نسب الى النبي
صلى الله عليه وسلم ذلك فقد نسبته الى ما نزهه الله عنه .

وايضاً فان علماء الامة لم يوجب أحد منهم في الكيمياء حقاً ؛ لا
خساً ولا زكاة ، ولا غير ذلك ، وقد اتفقوا على ان في الركاز الخمس .
كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم .
والركاز الذي لا ريب فيه ؛ هو دفن الجاهلية . وهي الكنوز المدفونة
في الأرض ، كالمعادن . فاهل الحجاز لا يجعلونها من الركاز ، وهو
مذهب أحمد وغيره . واهل العراق يجعلونها من الركاز ، ومن العلماء
من يفرق بين ان يوجد المال جملة . وبين ان لا يوجد . وللشافعي
فيها أقوال معروفة وجهور العلماء يوجبون في المعدن حقاً ؛ اما الزكاة ،
واما الخمس .

ولو كانت الكيمياء حقاً حلالاً لكان الواجب فيها أعظم من الخمس
وأعظم من الزكاة ، فانها ذهب عظيم بسمي يسير ، أبسر من استخراج
المعادن ، والركاز ؛ لكن هي عند علماء الدين من الغش الباطل المحرم
الذي لا يحل عمله ، ولا اتخاذه مالا ، فضلاً عن ان يوجبوا فيها ما
يجب في المال الحلال .

وقال لي المحاطب فيها : فان موسى صلى الله عليه وسلم كان
يعمل الكيمياء . قلت له : هذا كذب ، لم ينقل هذا عن موسى أحد
من علماء المسلمين ، ولا علماء اهل الكتاب ؛ بل قد ذكروا عنهم
ان موسى كان له عليهم حق يأكل منه ، ولو كان يعمل الكيمياء
لكان يأكل منها .

قال : فان قارون كان يعمل الكيمياء ، قلت : وهذا أيضاً باطل ؛
فانه لم يقله عالم معروف ، وإنما يذكره مثل الثعلبي في تفسيره عن
لا يسمى . وفي تفسير الثعلبي الفث والسمين ، فانه حاطب ليل ، ولو
كان مال قارون من الكيمياء لم يكن له بذلك اختصاص ؛ فان الذين
عملوا الكيمياء خلق كثير لا يحصون ، والله سبحانه قال : (وآتيناه من
الكنوز ما إن مفاتحه لتتوء بالعصبة اولى القوة) فاعبر انه آتاه من
الكنوز ما إن مفاتحه لتتوء بالعصبة اولى القوة ، والكنوز اما ان
يكون هو كنزها ، كما قال : (والذين يكتزون الذهب والفضة) الآية

في العقود بمقاصدها ، وإذا كان المعنى المقصود في الموضوعين واحدا فتجوز به
بعبارة دون عبارة كتجوز به بلغة دون لغة . نعم إذا كان أحد اللفظين
يقضي حكماً لا يقتضيه الآخر فهذا له حكم آخر ؛ وليس هذا موضع
بسط هذه المسائل .

وأما المقصود التنبيه على ما يقال : إنه موافق للقياس أو مخالفه . وإن
الشارع إذا سوى بين شيئين كما سوى بين الاستئجار على الرضاع
والخدمة فالفرق بينهما عدم التأثير . وهو كون هذا عينا وهذا منفعة .
وإذا فرق بين شيئين فالجامع بينهما ليس هو وحده مناط الحكم بل
للفارق تأثير .

فصل

ومن هذا الباب قول من يقول : حمل العقل على خلاف القياس .
فيقال : لا ريب أن من أئلف مضموناً كان ضاربه عليه ، والناس
متنازعون في العقل : هل تحمله العاقلة ابتداء أو تحملاً ؛ كما تنازعوا
في صدقة الفطر التي تجب على الغير ؛ كصدقة الفطر عن الزوجة والولد :
هل تجب ابتداء أو تحملاً ؟ وفي ذلك نزاع معروف في مذهب أحمد
وغيره . وعلى ذلك بنى لو أخرجها الذي يخرج عنه بدون إذن

المخاطب بها ، فن قال : هي واجبة على المخاطب تحملاً قال : تجزى .
ومن قال : هي واجبة عليه ابتداء قال : هي كاداء الزكاة عن الغير .

ولذلك تنازعوا في العقل إذا لم تكن عاقلة : هل تجب في ذمة
القاتل أم لا ؛ والعقل قارق غيره من الحقوق في أسباب اقتضت
اختصاصه بالحكم ؛ وذلك أن ذمة المقتول مال كثير ، والعاقلة إنما تحمل
الخطأ لا تحمل العمد بلا نزاع ، وفي شبه العمد نزاع ، والظاهر أنها
لا تحمله ، والخطأ مما يعذر فيه الإنسان ؛ فإيجاب الذمة في ماله ضرر
عظيم به من غير ذنب تعمد ، ولا بد من إيجاب بدل المقتول .

فالشارع أوجب على من عليهم مولاة القاتل ونصره أن يعينوه
على ذلك ، فكان هذا كإيجاب التفقات التي تجب للقريب ؛ أو تجب
للقراء والمساكين ، وإيجاب فكك الأسير من بلد العدو ؛ فإن
هذا أسير بالدية التي تجب عليه ، وهي لم تجب باختيار مستحقها ولا
باختياره كالديون التي تجب بالقرض والبيع ، وليست أيضاً قليلة في
الغالب كإبدال المتلفات ، فإن اتلاف مال كثير بقدر الدية خطأ نادر
جداً بخلاف قتل نفس خطأ ، فما سبه العمد في نفس أو مال فالتلف
ظالم مستحق فيه للعقوبة . وما سبه الخطأ في الأموال فقليل في العادة ؛
بخلاف الدية .

النخعي فيمن يصلي وقد أصابه السرقين ، قال لا بأس . وعنه أبي جعفر الباقر ونافع مولى ابن عمر انه أصابت عمامته بول بعير فقالا : جميعاً لا بأس . وسألها جعفر الصادق وهو أشبه بالدليل على أن ما روى عن ابن عمر في ذلك من الغسل ، اما ضعيف ، او على سبيل الاستحباب والتنظيف ، فان نافعاً لا يكاد يخفي عليه طريقة ابن عمر في ذلك . ولا يكاد يخالفه ، والمأثور عن السلف في ذلك كثير .

وقد نقل عن بعضهم الفاظ إن ثبتت فليست صريحة بنجاسة محل النزاع ، مثل ما روى عن الحسن أنه قال : البول كله يغسل . وقد روى عنه انه قال لا بأس بأبوال الغنم . فعلم انه اراد بول الانسان الذكر والانثى والكبير والصغير ، وكذلك ما روى عن أبي الشعثاء انه قال الأبوال كلها نجاسة . فلعله اراد ذلك ان ثبت عنه . وقد ذكرنا عن ابن المنذر وغيره انه لم يعرف عن احد من السلف القول بنجاستها ومن المعلوم الذي لاشك فيه أن هذا اجماع على عدم النجاسة ، بل مقتضاه أن التجسس من الأقوال الحديثة فيكون مردوداً بالأدلة الدالة على إبطال الحوادث . سيما مقالة محدثة مخالفة ، لما عليه الصدر الأول ومن المعلوم أن الاعيان الموجودة في زمانهم ومكانهم إذا أمسكوا عن تحريمها وتنجيسها مع الحاجة إلى بيان ذلك كان تحريمها وتنجيسها ممن بعدم بمنزلة ان يمسكوا عن بيان أفعال يحتاج الى بيان وجوبها لو كان

ثابتاً فيجيء من بعدم فيوجبها .

ومتى قام المقضى للتحريم أو الوجوب ولم يذكروا وجوباً ولا تحريماً كان إجماعاً منهم على عدم اعتقاد الوجوب والتحريم . وهو المطلوب . وهذه الطريقة معتمدة في كثير من الأحكام ، وهي أصل عظيم ينبغي للفقهاء أن يتأملها ، ولا يغفل عن غورها : لكن لا يسلم الا بعدم ظهور الخلاف في الصدر الأول ، فان كان فيه خلاف محقق بطلت هذه الطريقة والحق أحق أن يتبع .

(الوجه العاشر) وهو الثالث عشر في الحقيقة : أنا نعم بيقناً أن الحبوب من الشعير والبيضاء والذرة ونحوها كانت تزرع في مزارع المدينة على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته ، ونعلم ان الدواب إذا داست فلا بد أن تروث وتبول ، ولو كان ذلك ينجس الحبوب لحرمت مطلقاً ، أو لوجب تنجيسها .

وقد أسلمت الحجاز واليمن ونجد وسائر جزائر العرب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وبعث إليهم سعانه وعماله يأخذون عشور جبوبهم من الخطة وغيرها ، وكانت سمراء الشام تجلب إلى المدينة . فيا كل منها رسول الله صلى الله عليه وسلم والمؤمنون على عهده ، وعامل أهل خير بشرط ما يخرج منها من تمر وزرع . وكان يعطى المرأة من نسائه ثمانين وسق شعير من غلة خير ، وكل هذه

فان الحي لا تؤمن عليه الفتنة . أولئك أصحاب محمد .

فاذا عرف هذا الأصل . فالأمر الذي كان معروفاً بين المسلمين في القرون المفضلة . أنهم كانوا يعبدون الله بأنواع العبادات المشروعة . فرضها ونفلها . من الصلاة . والصيام . والقراءة . والذكر . وغير ذلك وكانوا يدعون للمؤمنين والمؤمنات . كما أمر الله بذلك لأحيائهم . وأمواتهم . في صلاتهم على الجنابة . وعند زيارة القبور . وغير ذلك .

وروي عن طائفة من السلف عند كل ختمه دعوة مجابة . فاذا دعا الرجل عقيب الختم لنفسه . ولوالديه . ولمشائخه . وغيرهم من المؤمنين والمؤمنات . كان هذا من الجنس المشروع . وكذلك دعاؤه لهم في قيام الليل . وغير ذلك من مواطن الاجابة .

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم : أنه أمر بالصدقة على الميت . وأمر أن يصام عنه الصوم . فالصدقة عن الموتى من الأعمال الصالحة . وكذلك ما جاءت به السنة في الصوم عنهم . وبهذا وغيره احتج من قال من العلماء إنه يجوز إهداء ثواب العبادات المالية . والبدنية الى موتى المسلمين . كما هو مذهب أحمد . وأبي حنيفة . وطائفة من أصحاب مالك . والشافعي .

فاذا اهدى ميت ثواب صيام . أو صلاة . أو قراءة . جاز ذلك .

وأكثر أصحاب مالك . والشافعي يقولون : إنما بشرع ذلك في العبادات المالية . ومع هذا فلم يكن من عادة السلف إذا صلوا تطوعاً . وصاموا . وحجوا . أو قرأوا القرآن . يهدون ثواب ذلك لموتاهم المسلمين . ولا لخصوصهم . بل كان عادتهم كما تقسم . فلا ينبغي للناس أن يعدلوا عن طريق السلف . فانه أفضل وأكمل . والله أعلم .

وسئل

عن « هلل سبعين ألف مرة . وأهداه للميت . يكون براءة للميت من النار » حديث صحيح ؟ أم لا ؟ وإذا هلل الانسان وأهداه الى الميت يصل إليه ثوابه . أم لا ؟

فأجاب : إذا هلل الانسان هكذا : سبعون ألفاً . أو أقل . أو أكثر . وأهديت إليه نفعه الله بذلك . وليس هذا حديثاً صحيحاً . ولا ضعيفاً . والله أعلم .

عبادة الله ، وبالإحسان إلى خلق الله . فقال تعالى : (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختلاً فخوراً) .

من ذلك قوله تعالى : (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) وقال :
(فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين) وقال :
(وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء . ويقيموا الصلاة
ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة) .

فقال : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت . . . وعنه قال صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وبقيمو الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم ، وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله » . ولما بعث معاذاً الى اليمن قال له : « إنك تقدم على قوم أهل كتاب ، فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله الا الله ، وأني رسول الله ، فان هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة . فان هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم ، فترد على فقرائهم ، فان هم أطاعوك لذلك فخذ منهم ، وتوق كرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم فانه ليس بينها وبين الله حجاب » .

وجاء ذكر الصلاة والزكاة في القرآن مجملا ، فبينه الرسول صلى الله عليه وسلم ، وان بيانه أيضاً من الوحي ؛ لأنه سبحانه أنزل عليه الكتاب والحكمة .

النهار ، وزلفا من الليل . إن الحسنات بذهب السيئات ذلك ذكرى
للذاكرين . واصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين) . وقوله تعالى :
(فاصبر على ما يقولون وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل
غروبها) وكذلك في « سورة ق » : (فاصبر على ما يقولون وسبح
بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب) . وقال تعالى :
(ولقد نعلم أنك يضيق صدرك بما يقولون . فسبح بحمد ربك ، وكن
من الساجدين) .

وأما قرنه بين الصلاة والزكاة في القرآن فكثير جداً .

فبالقيام بالصلاة والزكاة والصبر يصلح حال الراعي والرعية . إذا
عرف الإنسان ما يدخل في هذه الاسماء الجامعة : يدخل في الصلاة
ذكر الله تعالى ، ودعاؤه ، وتلاوة كتابه ، وإخلاص الدين له ، والتوكل
عليه . وفي الزكاة الإحسان إلى الخلق بالمال والنفع : من نصر المظلوم ،
وإغاثة الملهوف ، وقضاء حاجة المحتاج . ففي الصحيحين عن النبي صلى
الله عليه وسلم ، أنه قال : « كل معروف صدقة » ، فيدخل فيه كل
إحسان . ولو ببسط الوجه ، والكلمة الطيبة . ففي الصحيحين : عن
عدي بن حاتم رضي الله عنه ، قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم :
« ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه حاجب ولا ترجمان ،
فينظر أين منه فلا يرى إلا شيئاً قدمه ، وينظر أشأم منه فلا يرى

إلا شيئاً قدمه ، فينظر أمامه ، فتستقبله النار ، فمن استطاع منكم أن
يبقي النار ولو بشق تمرة فليفضل . فإن لم يجد فبكلمة طيبة » .

وفي السنن . عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « لا تحقرن
من المعروف شيئاً . ولو أن تلقى أخاك ووجهك إليه منبسط . ولو
أن تفرغ من دلوك في إناء المستنقى » . وفي السنن عن النبي صلى
الله عليه وسلم : « إن أثقل ما يوضع في الميزان الخلق الحسن » .
وروي عنه صلى الله عليه وسلم ، أنه قال لأُم سلمة : « يَأْم سلمة
ذهب حسن الخلق بخير الدنيا والآخرة » .

وفي الصبر احتمال الأذى ، وكظم الغيظ . والعفو عن الناس ،
ومخالفة الهوى ، وترك الأشر والبطر ، كما قال تعالى : (ولئن أذقنا
الإنسان منا رحمة ثم تنزغناها منه ، إنه ليؤس كفور . ولئن أذقناه
نعماء بعد ضراء مسته ، ليقولن ذهب السيئات عني ، إنه لفرح غفور .
إلا الذين صبروا وعملوا الصالحات ، أولئك لهم مغفرة وأجر كبير)
وقال لثيبي صلى الله عليه وسلم : (خذ العفو ، وأمر بالعرف ، وإعرض
عن الجاهلين) . وقال تعالى : (وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة
عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين . الذين ينفقون في السراء
والضراء . والكاظمين الغيظ ، والعافين عن الناس ، والله يحب
المحسنين) . وقال تعالى : (ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي

وإذا كان الاستيلاء على الأموال إذا لم يكن بحق فهو غصب .
وان دخل في ذلك الحيانة والسرقة ، فكذلك الاستيلاء على النفوس
بغير حق أسر . وإن دخل فيه استيلاء الظلمة من أهل القبلة .

وكذلك افتكاك الأنفس الرقيقة من يد من يتعدى عليها وبظلمها ،
فان الرق المشروع له حد ، فالزيادة عليه عدوان .

ويدخل في ذلك افتكاك الزوجة من يد الزوج الظالم ؛ فان النكاح
رق ، كما دل عليه الكتاب والسنة ، قال الله تعالى : (وألفيا سيدها
لدى الباب) وقال النبي صلى الله عليه وسلم في النساء : « إهن عندكم
عوان » . وقال عمر : النكاح رق . فليُنظر أحدكم عند من يرق
كرميته . وكذلك افتكاك الغلام والجارية من يد الظالم ، كالذي يمنعه
الواجب ، ويفعل معه المحرم .

ومنه افتكاك الأموال من أيدي الغاصبين لها ظلما أو تأويلا ، كاللأل
المغصوب والمسروق وغيرها ، إذا دفع للظالم شيء حتى يرد على صاحبه .
وسواء كان الدفع في كلا القسمين دفعا للقاهر حتى لا يقهر ولا يستولي ،
كما يهادن أهل الحرب عند الضرورة بما يدفع اليهم ، أو استنقاذاً من
القاهر بعد القهر والاستيلاء .

وفال رحمه الله :

« قاعدة فيها يجب من المعاوضات ونحو ذلك »

فصل

بذل المتافع والأموال سواء كان بطريق التعوض ، أو بطريق
التبرع ينقسم إلى واجب ومستحب :

وواجبها ينقسم إلى فرض على العين ، وفرض على الكفاية . فأما
ما يجب من التبرعات — مالا ومنفعة — فله موضع غير هذا . وجماع
الواجبات المالية بلا عوض أربعة أقسام ، مذكورة في الحديث المأثور :
« أربع من فعلهن فقد برىء من البخل : من آتى الزكاة ، وقرى
الضيف ، ووصل الحرم وأعطى في النافلة » .

ولهذا كان حد البخيل : من ترك أحد هذه الأربعة في أصح
القولين لأصحابنا ، اختاره أبو بكر وغيره .

فالزكاة هي الواجب الراتب التي تجب بسبب المال ، بمنزلة

كالأعيان؟ فيه وجهان .

وحجة التبرع متعددة . كقوله تعالى : (ويمتنعون الماعون) ففي سنن أبي داود عن ابن مسعود قال : كنا نعد عارية القدر والدلو ، والفأس . وكذلك إيجاب بذل منفعة الحائط للجار ، إذا احتاج إليه ، على أصلنا المتبع ؛ لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وغير ذلك من المواضع .

ففي الجملة ما يجب إيتاؤه من المال ، أو منفعة ، أو منفعة البدن بلا عوض ، له تفصيل في موضع آخر . ولو كان كثير من المتفقهة ، مقصرين في علمه ، بحيث قد ينفون وجوب ما صرحت الشريعة بوجوده . ويعتقد العالط منهم « أن لاحق في المال سوى الزكاة » أن هذا عام ؛ ولم يعلم أن الحديث المروي في الترمذي عن فاطمة : « إن في المال حقا سوى الزكاة » .

ومن قال بالأول : أراد الحق المالي ، الذي يجب بسبب المال ، فيكون راتباً ، وإلا فنحن نعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الله قد أوجب إيتاء المال في غير الزكاة المفروضة في مواضع : مثل الجهاد بالمال عند الحاجة ، والحج بالمال ، ونفقة الزوجة ، والأقارب ، والمالك من الآدميين ، والبهائم . ومثل ما يجب من الكفارات من عتق وصدقة ،

الصلاة المفروضة ، وأما الثلاثة فوجوبها عارض ، ففقرى الضيف واجب عندنا ، ونص عليه الشافعي ، وصلة الأرحام واجبة بالاجماع ، كنفقة الأقارب ، وحمل العاقلة ، وعتق ذبي الرحم المحرم . وأما الاختلاف فيمن تجب صلته ، وما مقدار الصلة الواجبة . وكذلك الاعطاء في النائبة . مثل الجهاد في سبيل الله ، واشباع الجائع ، وكسوة العاري . وقد نص أحمد على أنه لو صدق السائل ، لما أُلغى من رده .

وأما الواجبات المنفعية بلا عوض : فمثل تعليم العلم ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، ونصر المظلوم . وهي كثيرة جداً . وعامة الواجب في منافع البدن ، ويدخل فيها الأحاديث الصحيحة من حديث أبي ذر ، وأبي موسى ، وغيرها « على كل سلامى من ابن آدم صدقة » . وتدخل أيضاً في مطلق الزكاة ، والنفقة في مثل قوله : (ومما رزقناكم بنفقون) كما نقل مثل ذلك عن السلف : الحسن البصري وغيره . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « كل معروف صدقة » ، ويروى ما تصدق عبد بصدقة أعظم من موعظة يعظ بها أصحاباً له ، فيتفرقون وقد نفعمهم الله بها ، ودلائل هذا كثيرة ليس هذا موضعه .

وأما المنافع المالية وهو كمن اضطر إلى منفعة مال الغير ، كحبل ودلو يستقي به ماء يحتاج إليه ، وثوب يستدفئ به من البرد ونحو ذلك ، فيجب بذله ؛ لكن هل يجب بذله مجاناً ، أو بطريق التمعن ،

عبادة الله ، وبالإحسان إلى خلق الله . فقال تعالى : (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالاً فخوراً) .

وجعل دينه ثلاث درجات : إسلام ، ثم إيمان ، ثم إحسان .

وجعل الإسلام مبنياً على أركان خمسة : ومن أكد الصلاة ، وهي خمسة فروض ، وقرن معها الزكاة ، فمن أكد العبادات الصلاة ، وتلبها الزكاة ، ففي الصلاة عبادته ، وفي الزكاة الإحسان إلى خلقه ، فكرر فرض الصلاة في القرآن في غير آية ، ولم يذكرها إلا قرن معها الزكاة .

من ذلك قوله تعالى : (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) وقال : (فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين) وقال : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء . ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة) .

وفي الصحيحين : من حديث أبي هريرة ، رواه مسلم من حديث عمر ، أن جبريل سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإسلام

فقال : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت . وعنه قال صلى الله عليه وسلم : « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم ، وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله » . ولما بعث معاذاً إلى اليمن قال له : « إنك تقدم على قوم أهل كتاب ، فيسكن أول ما تدعوم إليه شهادة أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله . فإن لم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإن لم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم ، فترد على فقرائهم ، فإن لم أطاعوك لذلك فخذ منهم ، وتوق كرائم أموالهم ، واتق دعوة المظلوم فانه ليس بينها وبين الله حجاب » .

فصل

وجاء ذكر الصلاة والزكاة في القرآن مجعلاً ، فينه الرسول صلى الله عليه وسلم ، وإن بيانه أيضاً من الوحي : لأنه سبحانه أنزل عليه الكتاب والحكمة .

قال حسان بن عطية : كان جبريل ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بالسنن يعلمه إياها ، كما يعلمه القرآن . وقد ذكرت في الصلاة فصلا قبل هذا .

والمقصود هنا ذكر الزكاة . فنذكر ما تيسر من أحكامها ، وبعض الأحاديث ، وشيئاً من أقوال الفقهاء . فقد سمي الله الزكاة صدقة ، وزكاة . ولفظ الزكاة في اللغة يدل على النمو ، والزرع . يقال فيه : زكا ، إذا نما ، ولا ينمو إلا إذا خلص من الدغل . فلهذا كانت هذه اللقطة في الشريعة تدل على الطهارة : (قد أفلح من زكاها) (قد أفلح من تزكى) نفس المتصدق تزكو ، وماله يزكو ، يطهر ويزيد في المعنى .

وقد أفهم الشرع أنها شرعت للمواساة ، ولا تكون المواساة إلا فيما له مال من الأموال . فحذله أنصبه ، ووضعها في الأموال النامية ، فمن ذلك ما ينمو بنفسه : كالماشية . والحراث . وما ينمو بتغير عينه والتصرف فيه كالعين ، وجعل المال المأخوذ على حساب التعب ، فما وجد من أموال الجاهلية هو أقله تعباً ففيه الخمس ، ثم ما فيه التعب من طرق واحد فيه نصف الخمس ، وهو العشر فيما سقته السماء . وما فيه التعب من طرفين فيه ربع الخمس ، وهو نصف العشر فيما سقى بالفضح . وما فيه التعب في طول السنة كالعين ففيه ثمن ذلك وهو ربع العشر .

فصل

افتتح مالك رحمه الله (كتاب الزكاة) في موطأه بذكر حديث أبي سعيد : لأنه أصح ما روى في الباب ، وكذلك فعل مسلم في صحيحه وفيه ذكر نصاب الورق ، ونصاب الابل ، ونصاب الحب والتمر ، ثم الماشية والعين ، لا بد فيها من مرور الحول . فتنبأ بما رواه عن أبي بكر وعمر ، وابن عمر ، رضي الله عنهم . في اعتبار الحول . ولو كان قد خالفهم معاوية ، وابن عباس ، فما رواه أو قاله الخلفاء حجة على من خالفهم ، لاسيما الصديق لقوله صلى الله عليه وسلم : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي » وقوله : « ان يطع القوم أربكر ، وعمر ، يرشدوا » .

ثم ذكر « نصاب الذهب » والحجة فيه أضعف من الورق ، لهذا أخره .

ثم ذكر ما تؤخذ الزكاة منه ، فذكر الأحاديث والآيات في ذلك وجوبها حديث عمر بن الخطاب ، وكتابه في الصدقة ، وذكر عن عمر بن عبد العزيز : ان الصدقة لا تكون إلا في العين ، والحراث ،

قال حسان بن عطية : كان جبريل ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بالسنة يعلمه إياها ، كما يعلمه القرآن . وقد ذكرت في الصلاة فصلا قبل هذا .

والمقصود هنا ذكر الزكاة . فنذكر ما نيسر من أحكامها ، وبعض الأحاديث ، وشيئاً من أقوال الفقهاء . فقد سمي الله الزكاة صدقة ، وزكاة . ولفظ الزكاة في اللغة يدل على النمو ، والزرع . يقال فيه : زكا ، إذا نما ، ولا ينمو إلا إذا خلص من الدغل . فهذا كانت هذه اللفظة في الشريعة تدل على الصبابة : (قد أفلح من زكاها) (قد أفلح من تزكى) نفس المتصدق تزكو ، وماله يزكو ، يظهر ويزيد في المعنى .

وقد أفهم الشرع أنها شرعت للمواساة ، ولا تكون المواساة إلا فيما له مال من الأموال ، فخذ له أنصبه ، ووضعها في الأموال النامية ، فمن ذلك ما ينمو بنفسه : كالماشية ، والحراث . وما ينمو بتغير عينه والتصرف فيه كالعين ، وجعل المال المأخوذ على حساب التعب ، فما وجد من أموال الجاهلية هو أمله تبعاً ففيه الخمس ، ثم ما فيه التعب من طرف واحد فيه نصف الخمس ، وهو العشر فيما سقته السماء ، وما فيه التعب من طرفين فيه ربع الخمس ، وهو نصف العشر فيما سقى بالضح ، وما فيه التعب في طول السنة كالعين ففيه ثمن ذلك وهو ربع العشر .

فصل

وافتح مالك رحمه الله (كتاب الزكاة) في موطأه بذكر حديث أبي سعيد : لأنه أصح ما روى في الباب ، وكذلك فعل مسلم في صحيحه وفيه ذكر نصاب الورق ، ونصاب الابل ، ونصاب الحب والتمر ، ثم الماشية والعين ، لا بد فيها من مرور الحول . فثنى بما رواه عن أبي بكر ، وعمر ، وابن عمر ، رضي الله عنهم . في اعتبار الحول . ولو كان قد خالفهم معاوية ، وابن عباس ، فما رواه أو قاله الخلفاء حجة على من خالفهم ، لاسيا الصديق لقوله صلى الله عليه وسلم : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي » وقوله : « ان بطع القوم أبابكر ، وعمر ، يرشدوا » .

ثم ذكر « نصاب الذهب » والحجة فيه أضعف من الورق ، فهذا أخره .

ثم ذكر ما تؤخذ الزكاة منه ، فذكر الأحاديث والآيات في ذلك وأجودها حديث عمر بن الخطاب ، وكتاب في الصدقة ، وذكر عن عمر بن عبد العزيز : ان الصدقة لا تكون إلا في العين ، والحراث ،

قال حسان بن عطية : كان جبريل ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بالسنة يعلمه إياها ، كما يعلمه القرآن . وقد ذكرت في الصلاة فصلا قبل هذا .

فصل

وافتح مالك رحمه الله (كتاب الزكاة) في موطأه بذكر حديث أبي سعيد : لأنه أصح ما روى في الباب ، وكذلك فعل مسلم في صحيحه وفيه ذكر نصاب الورق ، ونصاب الابل ، ونصاب الحب والتمر ، ثم الماشية والعين ، لا بد فيها من مرور الحول . فثنى بما رواه عن أبي بكر ، وعمر ، وابن عمر ، رضي الله عنهم . في اعتبار الحول . ولو كان قد خالفهم معاوية ، وابن عباس ، فما رواه أو قاله الخلفاء حجة على من خالفهم ، لاسيما الصديق لقوله صلى الله عليه وسلم : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي » وقوله : « ان يطع القوم أبابكر ، وعمر ، يرشدوا » .

ثم ذكر « نصاب الذهب » والحجة فيه أضعف من الورق ، فلماذا أخره .

ثم ذكر ما تؤخذ الزكاة منه ، فذكر الأحاديث والآيات في ذلك وأجودها حديث عمر بن الخطاب ، وكتابه في الصدقة ، وذكر عن عمر بن عبد العزيز : ان الصدقة لا تكون إلا في العين ، والحرق ،

والمقصود هنا ذكر الزكاة . فنذكر ما تيسر من أحكامها ، وبعض الأحاديث ، وشيئاً من أقوال الفقهاء . فقصد سمي الله الزكاة صدقة ، وزكاة . ولفظ الزكاة في اللغة يدل على النمو ، والزرع . يقال فيه : زكا ، إذا نما ، ولا ينمو إلا إذا خلص من الدغل . فلماذا كانت هذه اللفظة في الشريعة تدل على الضمارة : (قد أفلح من زكاها) (قد أفلح من تركي) نفس المتصدق تركو ، وماله يزكو ، يظهر ويزيد في المعنى .

وقد أفهم الشرع أنها شرعت للمواساة ، ولا تكون المواساة إلا فيما له مال من الأموال ، فغده أنصبه ، ووضعها في الأموال الثابتة ، فمن ذلك ما ينسوا بنفسه كالماشية ، والحرق . وما ينمو بتغير عينه والتصرف فيه كالعين ، وجعل المال المأخوذ على حساب التعب ، فما وجد من أموال الجاهلية هو أمله نعباً ففيه الخمس ، ثم ما فيه التعب من طرف واحد فيه نصف الخمس ، وهو العشر فيما سقته السماء ، وما فيه التعب من طرفين فيه ربع الخمس ، وهو نصف العشر فيما سقى بالضح ، وما فيه التعب في طول السنة كالعين ففيه ثمن ذلك وهو ربع العشر .

قال حسان بن عطية : كان جبريل ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بالسنة يعلمه إياها ، كما يعلمه القرآن . وقد ذكرت في الصلاة فصلا قبل هذا .

والمقصود هنا ذكر الزكاة . فنذكر ما تيسر من أحكامها ، وبعض الأحاديث ، وشيئاً من أقوال الفقهاء . فقد سمي الله الزكاة صدقة ، وزكاة . ولفظ الزكاة في اللغة يدل على النمو ، والزرع . يقال فيه : زكا ، إذا نما ، ولا ينمو إلا إذا خلس من الدغل . فلها كانت هذه اللفظة في الشريعة تدل على الطهارة : (قد أفلح من زكاها) (قد أفلح من تزكى) نفس المتصدق تزكو ، وماله يزكو . يظهر ويزيد في المعنى .

وقد أفهم الشرع أنها شرعت للمواساة ، ولا تكون المواساة إلا فيما له مال من الأموال ، فحده أنصبه ، ووضعها في الأموال النامية ، فمن ذلك ما ينمو بنفسه : كالماشية ، والحرث . وما ينمو بتغير عينه والتصرف فيه كالعين ، وجعل المال المأخوذ على حساب الثعب ، فما وجد من أموال الجاهلية هو أقله ثعباً ففيه الخمس ، ثم ما فيه الثعب من طرف واحد فيه نصف الخمس ، وهو العشر فيما سقته الساء ، وما فيه الثعب من طرفين فيه ربع الخمس ، وهو نصف العشر فيما سقى بالضح ، وما فيه الثعب في طول السنة كالعين ففيه ثمن ذلك وهو ربع العشر .

فصل

وافتح مالك رحمه الله (كتاب الزكاة) في موطأه بذكر حديث أبي سعيد : لأنه أصح ما روى في الباب ، وكذلك فعل مسلم في صحيحه وفيه ذكر نصاب الورق ، ونصاب الابل ، ونصاب الحب والتمر ، ثم للماشية والعين ، لا بد فيها من مرور الحول . فثنى بما رواه عن أبي بكر ، وعمر ، وابن عمر ، رضي الله عنهم . في اعتبار الحول . ولو كان قد خالفهم معاوية ، وابن عباس ، فما رواه أو قاله الخلفاء حجة على من خالفهم ، لاسيما الصديق لقوله صلى الله عليه وسلم : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي » وقوله : « ان يطع القوم أبابكر ، وعمر ، يرشدوا » .

ثم ذكر « نصاب الذهب » والحجة فيه أضعف من الورق ، فلها أخره .

ثم ذكر ما تؤخذ الزكاة منه ، فذكر الأحاديث والآيات في ذلك وأجودها حديث عمر بن الخطاب ، وكتابه في الصدقة ، وذكر عن عمر بن عبد العزيز : ان الصدقة لا تكون إلا في العين ، والحرث .

قال حسان بن عطية : كان جبريل ينزل على النبي صلى الله عليه وسلم بالسنة يعلمه إياها ، كما يعلمه القرآن . وقد ذكرت في الصلاة فصلا قبل هذا .

والمقصود هنا ذكر الزكاة . فذكر ما ينسب من أحكامها . وبعض الأحاديث ، وشيئاً من أقوال الفقهاء . فقد سمي الله الزكاة صدقة ، وزكاة . ولفظ الزكاة في اللغة يدل على النمو . والزرع . يقال فيه : زكا ، إذا نما ، ولا ينمو إلا إذا خلص من الدغل . فلهذا كانت هذه اللفظة في الشريعة تدل على الضمارة : (قد أفلح من زكاها) (قد أفلح من تركي) نفس المتصدق تركو ، وماله يزكو ، يظهر ويزيد في المعنى .

وقد أفهم الشرع أنها شرعت للمواساة ، ولا تكون المواساة إلا فيما له مال من الأموال ، فحده أنصبه ، ووضعها في الأموال النامية ، فمن ذلك ما ينمو بنفسه : كالماشية ، والحرث . وما ينمو بتغير عينه والتصرف فيه كالعين ، وجعل المال المأخوذ على حساب التعب ، فما وجد من أموال الجاهلية هو أقله تعباً ففيه الخمس ، ثم ما فيه التعب من طرف واحد فيه نصف الخمس ، وهو العشر فيما سقته السماء ، وما فيه التعب من طرفين فيه ربع الخمس ، وهو نصف العشر فيما سقى بالضح ، وما فيه التعب في طول السنة كالعين ففيه ثمن ذلك وهو ربع العشر .

فصل

وافتح مالك رحمه الله (كتاب الزكاة) في موطأه بذكر حديث أبي سعيد : لأنه أصح ما روى في الباب ، وكذلك فعل مسلم في صحيحه وفيه ذكر نصاب الورق ، ونصاب الابل ، ونصاب الحب والشعر ، ثم الماشية والعين ، لا بد فيها من مرور الحول . فثنى بما رواه عن أبي بكر ، وعمر ، وابن عمر ، رضي الله عنهم . في اعتبار الحول . ولو كان قد خالفهم معاوية ، وابن عباس ، فما رواه أو قاله الخلفاء حجة على من خالفهم ، لاسيما الصديق لقوله صلى الله عليه وسلم : « عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي » وقوله : « ان يطع القوم أبابكر ، وعمر ، يرشدوا » .

ثم ذكر « نصاب الذهب » والحجة فيه أضعف من الورق ، فلهذا أخره .

ثم ذكر ما تؤخذ الزكاة منه ، فذكر الأحاديث والآيات في ذلك وأجودها حديث عمر بن الخطاب ، وكتابعه في الصدقة ، وذكر عن عمر بن عبد العزيز : ان الصدقة لا تكون إلا في العين ، والحرث .

والماشية ، واختاره . وقال ابن عبد البر : وهو إجماع ، أن الزكاة فيما ذكر ، وقال ابن المنذر الامام أبو بكر النيسابوري : اجمع اهل العلم على أن الزكاة تجب في تسعة أشياء : في الابل ، والبقر ، والغنم والذهب ، والفضة ، والبر ، والشعير ، والتمر ، والزبيب . إذا بلغ من كل صنف منها ما تجب فيه الزكاة .

فصل

في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، ولا فيما دون خمس ذود صدقة ، ولا فيما دون خمس أواق صدقة . وأشار بخمس أصابعه » وفي لفظ — « ليس فيما دون خمسة أوسق من تمر ، ولا حب صدقة — وفي لفظ : تمر » بالثاء لثلاثة . وفي لفظ « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » ورواه مسلم عن جابر ، وروى مسلم عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « فيما سقت الأنهار والغيث العشر ، وفيما سقى بالسانية نصف العشر » ورواه البخاري من حديث ابن عمر ولفظه « فيما سقت السماء والعيون ، أو كان عثرباً العشر ، وما سقى بالنضح نصف العشر » .

وفي الموطأ « العيون والبلل » والبلل : ما شرب بعروقه ويمتد في الارض

ولا يحتاج الى سقي من الكرم ، والنخل . و « العثري » ما تسقيه السماء ، وتسميه العامة العدى وقيل يجمع له ماء المطر فيصير سواقياً يتصل الماء بها .

قال ابو عمر بن عبد البر : في الحديث الأول « فوائد »

منها : إيجاب الصدقة في هذا المقدار ، وفيها عما دونه و « الذود من الابل » من الثلاثة الى العشر ، و « الأوقية » اسم لوزن أربعين درهما ، و « النش » نصف أوقية ، و « النواة » خمسة دراهم ، قاله أبو عبيد القاسم بن سلام ، وما زاد على اللاتين : وهي الخمس الاواق فظاهر هذا الحديث إيجاب الزكاة فيه لعدم النص بالعفو عما زاد ، ونصه على العفو فيما دونها ، وذلك إيجاب لها في الخمس فما فوقها ، وعليه أكثر العلماء ، روي ذلك عن علي ، وابن عمر ، وهو مذهب مالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والليث ، وابن أبي ليلى ، والشافعي ، وأبي يوسف ، ومحمد ، واحمد ، واسحق ، وأبي عبيد ، وأبي ثور .

وقالت طائفة لاشيء في الزيادة حتى يبلغ أربعين درهما .

وفي الذهب أربعة دنائير . يروى هذا عن عمر ، وبه قال سعيد والحسن ، وطاووس وعطاء ، والزهري ، ومكحول ، وعمر بن دينار

والماشية ، واختاره . وقال ابن عبد البر : وهو إجماع ، أن الزكاة فيها ذكر ، وقال ابن المنذر الامام أبو بكر النيسابوري : اجمع اهل العلم على أن الزكاة تجب في تسعة أشياء : في الابل ، والبقر ، والغنم والذهب ، والفضة ، والبر ، والشعير ، والتمر ، والزبيب . إذا بلغ من كل صنف منها ما تجب فيه الزكاة .

فصل

في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، ولا فيما دون خمس ذود صدقة ، ولا فيما دون خمس أواق صدقة . وأشار بخمس أصابعه » وفي لفظ — « ليس فيما دون خمسة أوساق من تمر ، ولا حب صدقة — وفي لفظ : تمر » بالثاء لثثة . وفي لفظ « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » ورواه مسلم عن جابر ، وروى مسلم عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « فيما سقت الأنهار والقيم العشر ، وفيما سقى بالسانية نصف العشر » ورواه البخاري من حديث ابن عمر ولفظه « فيما سقت السماء والعيون ، أو كان عثراً العشر ، وما سقى بالتضح نصف العشر » .

وفي الموطأ « العيون والبلل » والبلل : ما شرب بعروقه ويمتد في الارض

ولا يحتاج الى سقي من الكرم ، والنخل . و « العثري » ما تسقيه السماء ، وتسميه العامة العدى وقيل يجمع له ماء المطر فيصير سواقياً يتصل الماء بها .

قال ابو عمر بن عبد البر : في الحديث الأول « فوائد »

منها : إيجاب الصدقة في هذا المقدار ، ونفيها عما دونه و « النود من الابل » من الثلاثة الى العشر ، و « الأوقية » اسم لوزن أربعين درهما ، و « اللش » نصف اوقية ، و « النواة » خمسة دراهم ، قاله أبو عبيد القاسم بن سلام ، وما زاد على المائتين : وهي الخمس الاواق فظاهر هذا الحديث إيجاب الزكاة فيه لعدم النص بالعضو عما زاد ، ونصه على العفو فيما دونها ، وذلك إيجاب لها في الخمس فما فوقها ، وعليه أكثر العلماء ، روي ذلك عن علي ، وابن عمر ، وهو مذهب مالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والليث ، وابن أبي ليلى ، والشافعي ، وأبي يوسف ، ومحمد ، واحمد ، واسحق ، وإبي عبيد ، وإبي ثور .

وقالت طائفة لاشيء في الزيادة حتى يبلغ أربعين درهما .

وفي الذهب أربعة دنائير . يروى هذا عن عمر ، وبه قال سعيد والحسن ، وطاؤوس وعطاء ، والزهرى ، ومكحول ، وعمر بن دينار

وقال الشافعي : تجب الزكاة فيما يبس ، ويدخر ، ويقط ، مأكولاً
أو طيبخاً ، أو سوبقاً ، وله في الزيتون قولان ، وتجب الزكاة عنده
في التمر والزبيب .

فصل

وبضم الفمح والشعير والسلت في الزكاة ، وتضم القطاني بعضها
إلى بعض ، وبضم زرع العام بعضه إلى بعض ، ولو كان بعضه صيفياً ،
وبعضه شتوياً ، وكذلك الثمرة ، ولو كان في بلدان شتى ، إذا
كان لرجل واحد . وأما الشركاء فلا بد أن يكون في حصة كل
واحد منهم نصيب .

فصل

والوسق : ستون صاعاً : والصاع أربعة أمداد بمقدار التي صلى الله
عليه وسلم ، والمد خمسة أرطال وثلاث بالبغدادي ، والرطل البغدادي
ثمانية وعشرون درهماً ، والدرهم هي هذه التي هي من زمان عبد
الملك : كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل . فبلغ النصاب بالرطل
البغدادي ألف وستائة رطل .

وتقديره بالدمشقي : ثلاثمائة رطل ، واثنان وأربعون رطلاً ، وستة
أسباع رطل .

وقال الليث بن سعد : كل ما يختبر فيه الصدقة ، مع أنه يوجب
الزكاة في التمر والزبيب والزيتون . وكذلك الثوري يوجب الزكاة
في الزيتون ، والأوزاعي والزهري ، ويروى عن ابن عباس أيضاً . وقال
الأوزاعي : مضت السنة أن الزكاة في الحنطة ، وفي الشعير ،
والسلت والتمر ، والغنم ، والزيتون . وقال اسحق : كل ما يختبر
فيه الصدقة .

وعند ابن المنذر : تسعة أشياء كما تقدم فقط : التمر ، والزبيب ،
والحنطة ، والشعير ، والفضة ، والذهب ، والابل ، والبقر ، والغنم . وكل
هؤلاء يعتبر الخمسة الأوسق ، إلا ما يروى عن مجاهد ، وأبي حنيفة : أنه
يوجب الزكاة في القليل ، ويعتبر أيضاً عندم اليبس ، والتصفية في الجبوب
والجفاف في الثمار ، وما لا زيت فيه من الزيتون ، وما لا يزيب من
الغنم ، ولا يتمر من الرطب ، تخرج الزكاة من ثمنه ، أو من حبه .
قال مالك إذا بلغ منه خمسة أوسق فبيع أخرج الزكاة من ثمنه .

يقوى به المسلمون . فان استغنوا عنه وحصلت كل مصلحة لهم فرق ما يبقى عنهم بينهم على قدر ما يستحقون من ذلك المال . قال : ويعطى من الفيء رزق العيال ، والولادة ، وكل من قام بأمر الفيء : من وال وحاكم ، وكتب وجندي ممن لا غنى لأهل الفيء عنه .

وهذا مشكل مع قوله : انه لا يعطى من الفيء صبي ولا جنون ولا عبد ولا امرأة ولا ضعيف لا يقدر على القتال : لانه للمجاهدين .

وهذا اذا كان للمصالح ، فيصرف منه الى كل من للمسلمين به منفعة عامة ، كالمجاهدين ، وكولاة أمورهم : من ولاية الحرب ، وولاية الديوان ، وولاية الحكم ، ومن يقرئهم القرآن ، ويفتيهم ، ويحدثهم ، ويؤمهم في صلاتهم ، ويؤذن لهم . ويصرف منه في سداد نفورهم وعمارة طرقاتهم وحصونهم ، ويصرف منه الى ذوي الحاجات منهم أيضا ، ويبدأ فيه بالأثم فالأثم : فيقدم ذووا المنافع الذين يحتاج المسلمون اليهم على ذوي الحاجات الذين لا منفعة فيهم . هكذا نص عليه عامة الفقهاء من أصحاب أحمد والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم .

قال أصحاب أبي حنيفة بصرف في المصالح ما يسد بها الثغور من القناطر والجسور ، ويعطى قضاة المسلمين ما يكفيهم ، ويدفع منه أرزاق المقابلة ، وذووا الحاجات يعطون من الزكوات ونحوها . وما فضل عن

منافع المسلمين قسم بينهم : لكن مذهب الشافعي وبعض أصحاب أحمد : انه ليس للاغنياء الذين لا منفعة للمسلمين بهم فيه حق ، اذا فضل المال واتسع عن حاجات المسلمين ، كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما كثر المال أعطاهم عامة المسلمين ، فكان لجميع أصناف المسلمين فرض في ديوان عمر بن الخطاب : غنيهم ، وفقيرهم : لكن كان أهل الديوان نوعين : مقابلة ، وهم البالغون . وذرية ، وهم الصغار ، والنساء الذين ليسوا من أهل القتال : ومع هذا فالواجب تقديم الفقراء على الأغنياء الذين لا منفعة فيهم ، فلا يعطى غنى شيئا حتى يفضل عن الفقراء . هذا مذهب الجمهور كالك وأحمد في الصحيح من الروايتين عنه . ومذهب الشافعي — كما تقدم — تخصيص الفقراء بالفاضل .

واما المال الثالث ، فهو الصدقات ، التي هي زكاة اموال المسلمين : زكاة الحرث ، وهي العشور ، وانصاف العشور : المأخوذة من الحبوب والثمار . وزكاة الماشية ، وهي الابل والبقر والغنم . وزكاة التجارة . وزكاة النقدين . فهذا المال مصرفه ما ذكره الله تعالى في قوله : (انما الصدقات للفقراء والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب ، والغارمين ، وفي سبيل الله ، وابن السبيل ، فريضة من الله ، والله عليم حكيم) وفي السنن : « ان النبي صلى الله عليه وسلم سأله رجل ان يعطيه شيئا من الصدقات .

والماشية ، واختاره . وقال ابن عبد البر : وهو إجماع ، أن الزكاة فيها ذكر ، وقال ابن المنذر الإمام أبو بكر النيسابوري : اجمع أهل العلم على أن الزكاة تجب في تسعة أشياء : في الأبل ، والبقر ، والغنم والذهب ، والفضة ، والبر ، والشعير ، والتمر ، والزبيب . إذا بلغ من كل صنف منها ما تجب فيه الزكاة .

فصل

في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، ولا فيما دون خمس ذود صدقة ، ولا فيما دون خمس أواق صدقة . وأشار بخمس أصابعه » وفي لفظ — « ليس فيما دون خمسة أوساق من تمر ، ولا حب صدقة — وفي لفظ : تمر » بالثاء المثلثة . وفي لفظ « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » ورواه مسلم عن جابر ، وروى مسلم عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « فيما سقت الأنهار والقيم العشر ، وفيما سقى بالسانية نصف العشر » ورواه البخاري من حديث ابن عمر ولفظه « فيما سقت السماء والعيون ، أو كان عثراً العشر ، وما سقى بالنضح نصف العشر » .

وفي الموطأ « العيون والبل » والبل : ما شرب بعروقه ويمتد في الأرض

ولا يحتاج إلى سقي من الكرم ، والنخل . و « العثري » ما تسقيه السماء ، وتسميه العامة العدى وقيل يجمع له ماء المطر فيصير سواقياً يتصل الماء بها .

قال أبو عمر بن عبد البر : في الحديث الأول « فوائد »

منها : إيجاب الصدقة في هذا المقدار ، ونفيها عما دونه و « الذود من الأبل » من الثلاثة إلى العشر ، و « الأوقية » اسم لوزن أربعين درهماً ، و « النش » نصف أوقية ، و « النواة » خمسة دراهم ، قاله أبو عبيد القاسم بن سلام ، وما زاد على المائتين : وهي الخمس الأواق فظاهر هذا الحديث إيجاب الزكاة فيه لعدم النص بالعفو عما زاد ، ونصه على العفو فيما دونها ، وذلك إيجاب لها في الخمس فما فوقها ، وعليه أكثر العلماء ، روي ذلك عن علي ، وابن عمر ، وهو مذهب مالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والليث ، وابن أبي ليلى ، والشافعي ، وأبي يوسف ، ومحمد ، وإسحاق ، وإبي عبيد ، وإبي ثور .

وقالت طائفة لاشيء في الزيادة حتى يبلغ أربعين درهماً .

وفي الذهب أربعة دنانير . يروى هذا عن عمر ، وبه قال سعيد والحسن ، وطاووس وعطاء ، والزهرى ، ومكحول ، وعمر بن دينار .

والسمسم ، وسائر الحبوب .

وتجب أيضاً عنده فيما جمع هذه الأوصاف ، كالتمر ، والزبيب ،
واللوز ، والبندق ، والفسق ، ولا تجب في الفواكه ، ولا في الخضر ،
وهذا قول أبي يوسف ، ومحمد .

وبشبهه قول ابن حبيب من المالكية . قال مثل قول مالك ، وزاد
عليه فقال : تؤخذ الزكاة من الثمار ذوات الأصول كلها ، ما أدر منها
ومالم بدخر ، وقال إذا اجتمع للرجل من الصنف الواحد منها ما يبلغ
خرص ثمرته خمسة أوسق ، إن كان مما يبيس : كالجوز ، واللوز ،
والفسق أخرج عشره ، وإن كانت مما لا يبيس : مثل الرمان ، والتفاح
والفرسك ، والسفرجل ، وشبهه ، فبلغ خرصها وهي خضره خمسة
أوسق ، وجبت فيها الزكاة ، إن باعه بعشر الثمن ، وإن لم يبعها
فبعشر كيل خرصها .

وقال مالك وأصحابه في المشهور من قولهم : تجب الزكاة في الخلطة
والشعير ، والسلت ، والذرة ، والدخن ، والأرز ، والحصى ، والعدس ،
والجلباب ، والرش ، والبسلة ، والسمسم ، والملاش ، وحب الفجل ، وما
أشبه هذه الحبوب المأكولة المدخرة .

وتجب في ثلاثة أنواع من الثمار : وهي التمر ، والزبيب ، والزيتون

فرأى الزهري أن فيه الزكاة ، وهو قول الاوزاعي ، وأبي حنيفة
وأصحابه ، وهو قول ربيعة ، ويحيى بن سعيد ، وهو العشر . وعند
مالك والشافعي وأحمد لا زكاة فيه .

فصل

وأما الحديث الثاني : وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « فياسقت
الساء ، والعيون العشر » . الحديث . ففيه ما اتفق العلماء عليه ، وهو
المقدار المأخوذ من المعشرات . ولكن اختلفوا في أي شيء يجب
العشر ، ونصفه .

فقال طائفة يجب العشر في كل ما يزرعه الآدميون من الحبوب ،
والبقول ، وما أنبتته تجارتهم من الثمار ، قليل ذلك وكثيره ، ويروى
هذا عن حماد بن أبي سليمان ، وإبي حنيفة ، وزفر .

وقال أبو يوسف ومحمد : لا يجب إلا فيما له ثمرة باقية ، فيما يبلغ
خمس أوسق . وقال أحمد : يجب العشر فيما يبيس ، ويبقى ، مما يكال
ويبلغ خمسة أوسق ، فصاعداً . وسواء عنده أن يكون قوتاً كالخلطة ،
والشعير ، والأرز ، والذرة ، أو من القطنيات كالباقلاء ، والعدس ، أو
من الأبايزر كالكسفرة ، والكمون ، والكراويا ، والبزر ، كبزر الكتان ،

الذي نهى عنه الشارع وأمر بالاعتقاد في العبادات : ولهذا أمر بتعجيل
الفطر وتأخير السحور . ونهى عن الوصال وقال : « أفضل الصيام وأعدل الصيام
صيام داود عليه السلام ، كان يصوم يوما ويفطر يوما ولا يفطر إذا لاقى »
فالعدل في العبادات من أكبر مقاصد الشارع : ولهذا قال تعالى :
(يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم) الآية .
فجعل تحريم الحلال من الاعتداء المخالف للعدل . وقال تعالى : (فبظلم من
الذين هادوا حرما عليهم طيبات أحلت لهم ، وبصدم عن سبيل الله
كثيراً ، وأخذهم الربا وقد نهوا عنه) فلما كانوا ظالمين عوقبوا بأن حرمت
عليهم الطيبات : بخلاف الأمة الوسط العدل فانه أحل لهم الطيبات
وحرّم عليهم الجبائث .

وإذا كان كذلك فالصائم قد نهى عن أخذ ما يقويه ويغذيه من
الطعام والشراب ، فينبى عن إخراج ما يضعفه ويخرج مادته التي بها
يتغذى ، وإلا فاذا مكن من هذا ضره وكان متعديا في عبادته لا عادلا .

والخارجات نوعان : نوع يخرج لا يقدر على الاحتراز منه أو على
وجه لا يضره فهذا لا يمنع منه كالأخبثين ، فان خروجها لا يضره ولا
يمكنه الاحتراز منه أيضا ، ولو استدعى خروجها فان خروجها لا يضره
بل ينفعه . وكذلك اذا ذرعه القيء لا يمكنه الاحتراز منه ، وكذلك الاحتلام

في المنام لا يمكنه الاحتراز منه ، وأما إذا استقاء فالقيء يخرج ما يتغذى به
من الطعام والشراب المستحيل في المعدة ، وكذلك الاستمناء مع ما فيه
من الشهوة فهو يخرج المني الذي هو مستحيل في المعدة عن الدم ، فهو
يخرج الدم الذي يتغذى به . ولهذا كان خروج المني اذا أفرط فيه
بضر الانسان ويخرج احمر .

والدم الذي يخرج بالحيض فيه خروج الدم ، والحائض يمكنها ان
تصوم في غير أوقات الدم في حال لا يخرج فيها دمها ، فكان صومها
في تلك الحال صوما معتدلا لا يخرج فيه الدم الذي يقوي البدن الذي
هو مادته ، وصومها في الحيض يوجب أن يخرج فيه دمها ، الذي هو
مادتها ويوجب نقصان بدنها وضعفها وخروج صومها عن الاعتدال ،
فأمرت ان تصوم في غير أوقات الحيض .

بخلاف المستحاضة : فان الاستحاضة نعم أوقات الزمان ، وليس لها
وقت تؤمر فيه بالصوم . وكان ذلك لا يمكن الاحتراز منه : كذرع
القيء . وخروج الدم بالجراح والدمامل والاحتلام ونحو ذلك مما ليس
له وقت محدد يمكن الاحتراز منه . فلم يجعل هذا منافيا للصوم
كدم الحيض .

والماشية ، واختاره . وقال ابن عبد البر : وهو إجماع ، أن الزكاة فيها ذكر ، وقال ابن المنذر الامام أبو بكر النيسابوري : اجمع اهل العلم على أن الزكاة تجب في تسعة أشياء : في الابل ، والبقر ، والغنم والذهب ، والفضة ، والبر ، والشعير ، والتمر ، والزبيب . إذا بلغ من كل صنف منها ما تجب فيه الزكاة .

فصل

في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، ولا فيما دون خمس ذود صدقة ، ولا فيما دون خمس أواق صدقة . وأشار بخمس أصابعه » وفي لفظ — « ليس فيما دون خمسة أو ساق من تمر ، ولا حب صدقة — وفي لفظ : تمر » بالثاء مثلثة . وفي لفظ « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » ورواه مسلم عن جابر ، وروى مسلم عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « فيما سقت الأنهار والعيون العشر ، وفيما سقى بالسانية نصف العشر » ورواه البخاري من حديث ابن عمر ولفظه « فيما سقت السماء والعيون ، أو كان عثراً العشر ، وما سقى بالنضح نصف العشر » .

وفي الموطأ « العيون والبلع » والبلع : ما شرب بعروقه ويمتد في الارض

ولا يحتاج الى سقي من الكرم ، والنخل . و « العثري » ما تسقيه السماء ، وتسميه العامة العدى وقبل يجمع له ماء المطر فيصير سواقياً يتصل للماء بها .

قال ابو عمر بن عبد البر : في الحديث الأول « فوائد »

منها : إيجاب الصدقة في هذا المقدار ، ونفيها عما دونه و « الذود من الابل » من الثلاثة الى العشر ، و « الأوقية » اسم لوزن أربعين درهما ، و « النش » نصف اوقية ، و « النواة » خمسة دراهم ، قاله أبو عبيد القاسم بن سلام ، وما زاد على المائتين : وهي الخمس الاواق فظاهر هذا الحديث إيجاب الزكاة فيه لعدم النص بالعفو عما زاد ، ونصه على العفو فيما دونها ، وذلك إيجاب لها في الخمس فما فوقها ، وعليه أكثر العلماء ، روي ذلك عن علي ، وابن عمر ، وهو مذهب مالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والليث ، وابن أبي ليلى ، والشافعي ، وأبي يوسف ، ومحمد ، واحمد ، واسحق ، وأبي عبيد ، وأبي ثور .

وقالت طائفة لاشيء في الزيادة حتى يبلغ أربعين درهما .

وفي الذهب أربعة دنانير . يروى هذا عن عمر ، وبه قال سعيد والحسن ، وطاؤوس وعطاء ، والزهرى ، ومكحول ، وعمر بن دينار

والمأشبة ، واختاره . وقال ابن عبد البر : وهو إجماع ، أن الزكاة فيها ذكر ، وقال ابن المنذر الامام أبو بكر النيسابوري : اجمع اهل العلم على أن الزكاة تجب في تسعة أشياء : في الابل ، والبقر ، والغنم والذهب ، والفضة ، والبر ، والشعير ، والتمر ، والزبيب . إذا بلغ من كل صنف منها ما تجب فيه الزكاة .

فصل

في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، ولا فيما دون خمس ذود صدقة ، ولا فيما دون خمس أواق صدقة . وأشار بخمس أصابعه » وفي لفظ — « ليس فيما دون خمسة أو ساق من تمر ، ولا حب صدقة — وفي لفظ : تمر » بالثاء لثلاثة . وفي لفظ « ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة » ورواه مسلم عن جابر ، وروى مسلم عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « فيما سقت الأنهار والقيم العشر ، وفيما سقى بالسانية نصف العشر » ورواه البخاري من حديث ابن عمر ولفظه « فيما سقت السماء والعيون ، أو كان عثراً العشر ، وما سقى بالنضح نصف العشر » .

وفي الموطأ « العيون والبلع » والبلع : ما شرب بعروقه ويمتد في الارض

ولا يحتاج الى سقي من الكرم ، والنخل . و « العثرى » ما تسقيه السماء ، وتسميه العامة العدى وقبل يجمع له ماء المطر فيصير سواقياً يتصل الماء بها .

قال ابو عمر بن عبد البر : في الحديث الأول « فوائد »

منها : إيجاب الصدقة في هذا المقدار ، ونفيها عما دونه و « الذود من الابل » من الثلاثة الى العشر ، و « الأوقية » اسم لوزن اربعين درهما ، و « النش » نصف اوقية ، و « النواة » خمسة درام ، قاله أبو عبيد القاسم بن سلام ، وما زاد على المائتين : وهي الخمس الاواق فظاهر هذا الحديث إيجاب الزكاة فيه لعدم النص بالعضو عما زاد ، ونصه على العفو فيما دونها ، وذلك إيجاب لها في الخمس فما فوقها ، وعليه أكثر العلماء ، روي ذلك عن علي ، وابن عمر ، وهو مذهب مالك ، والثوري ، والأوزاعي ، والليث ، وابن ابى ليلى ، والشافعي ، وأبى يوسف ، ومحمد ، واحمد ، واسحق ، وإبى عبيد ، وإبى ثور .

وقالت طائفة لاشيء في الزيادة حتى يبلغ أربعين درهما .

وفي الذهب أربعة دنائير . يروى هذا عن عمر ، وبه قال سعيد والحسن ، وطاووس وعطاء ، والزهرى ، ومكحول ، وعمر بن دينار

وأبو حنيفة . وأما ما زاد على الخمسة أوسق ففيه الزكاة عند الجميع .

فصل

« فنصاب الورق » التي تجب زكاته مائتا درم ، على ما في هذا الحديث ، وهو قوله : « خمس أواق من الورق » وهذا مجمع عليه . وفي حديث انس في الصحيحين أيضاً : « وفي الرقة ربع العشر » .

وأما « نصاب الذهب » فقد قال مالك في الموطأ : السنة التي لا اختلاف فيها عندنا : أن الزكاة تجب في عشرين ديناراً ، كما تجب في مائتي درم . فقد حكى مالك إجماع أهل المدينة ، وما حكى خلافه إلا عن الحسن أنه قال : لا شيء في الذهب حتى يبلغ أربعين مثقالاً . نقله ابن المنذر . وأما الحديث الذي يروى فيه فضعيف .

وما دون العشرين فإن لم تكن قيمته مائتي درم ، فلا زكاة فيه بالإجماع ، وإن كان أقل من عشرين ، وقيمه مائتي درم ، ففيه الزكاة عند بعض العلماء من السلف .

ودل القرآن والحديث على إيجاب الزكاة في الذهب ، كما وجبت في الفضة . قال تعالى : (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في

سبيل الله) الآية . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها زكاتها » الحديث . وسيأتى أن شاء الله ، وسواء في ذلك المضروب منها درام ، ودنانير ، وغير المضروب .

فصل

وهل يضم الذهب إلى الفضة فيكمل بهما النصاب ويؤخذ أم لا ؟ على ستة أقوال :

قيل : لا يضم أحدهما إلى الآخر ، وهو قول الشافعي ، وروى عن شريك ، والحسن بن صالح .

وقيل : يضم الذهب ؛ لأنه تبع ، ولا يضم الورق إلى الذهب ؛ لأنها أصل .

وقيل : يضم بشرط أن الأقل يتبع الأكثر ، وهو قول الشعبي ، والأوزاعي .

وقيل : يضم ، لكن بالقيمة . وهو قول أبي حنيفة ، والثوري .

وقيل : يضم بالأجزاء ، وهو قول الحسن ، وقتادة ، والنخعي .

وابو حنيفة . وأما ما زاد على الخمسة أوسق ففيه الزكاة عند الجميع .

فصل

« فنصاب الورق » التي تجب زكاته مائتا درم ، على ما في هذا الحديث ، وهو قوله : « خمس أواق من الورق » وهذا مجمع عليه . وفي حديث انس في الصحيحين أيضاً : « وفي الرقة ربع العشر » .

وأما « نصاب الذهب » فقد قال مالك في الموطأ : السنة التي لا اختلاف فيها عندنا : أن الزكاة تجب في عشرين ديناراً ، كما تجب في مائتي درم . فقد حكى مالك إجماع أهل المدينة ، وما حكى خلافه إلا عن الحسن أنه قال : لا شيء في الذهب حتى يبلغ أربعين مثقالاً . نقله ابن المنذر . وأما الحديث الذي يروى فيه فضعيف .

وما دون العشرين فإن لم تكن قيمته مائتي درم ، فلا زكاة فيه بالإجماع ، وإن كان أقل من عشرين ، وقيمته مائتي درم ، ففيه الزكاة عند بعض العلماء من السلف .

ودل القرآن والحديث على إيجاب الزكاة في الذهب ، كما وجبت في الفضة . قال تعالى : (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في

سبيل الله) الآية . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها زكاتها » الحديث . وسيأتي إن شاء الله ، وسواء في ذلك المضروب منها درام ، ودنانير ، وغير المضروب .

فصل

وهل يضم الذهب إلى الفضة فيكمل بها النصاب ويركى أم لا ؟ على ستة أقوال :

قيل : لا يضم أحدهما إلى الآخر ، وهو قول الشافعي ، وروى عن شريك ، والحسن بن صالح .

وقيل : يضم الذهب ؛ لأنه تبع ، ولا يضم الورق إلى الذهب ؛ لأنها أصل .

وقيل : يضم بشرط أن الأقل يتبع الأكثر ، وهو قول الشعبي ، والأوزاعي .

وقيل : يضم ، لكن بالقيمة . وهو قول أبي حنيفة ، والثوري .

وقيل : يضم بالأجزاء ، وهو قول الحسن ، وقتادة ، والنخعي .

وابو حنيفة . وأما ما زاد على الخمسة اوسق ففيه الزكاة عند الجميع .

فصل

« فنصاب الورق » التي تجب زكاته مائتا درم ، على ما في هذا الحديث ، وهو قوله : « خمس اواق من الورق » وهذا مجمع عليه . وفي حديث انس في الصحيحين ايضاً : « وفي الرقة ربع العشر » .

واما « نصاب الذهب » فقد قال مالك في الموطأ : السنة التي لا اختلاف فيها عندنا : أن الزكاة تجب في عشرين ديناراً ، كما تجب في مائتي درم . فقد حكى مالك إجماع اهل المدينة ، وما حكى خلاف الا عن الحسن انه قال : لا شيء في الذهب حتى يبلغ أربعين مثقالاً . نقله ابن المنذر . واما الحديث الذي يروى فيه فضعيف .

وما دون العشرين فان لم تكن قيمته مائتي درم ، فلا زكاة فيه بالاجماع ، وان كان اقل من عشرين ، وقيمه مائتي درم ، ففيه الزكاة عند بعض العلماء من السلف .

ودل القرآن والحديث على ايجاب الزكاة في الذهب ، كما وجبت في الفضة . قال تعالى : (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في

سبيل الله) الآية . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها زكاتها » الحديث . وسيأتى ان شاء الله ، وسواء في ذلك المضروب منها درام ، ودنانير ، وغير المضروب .

فصل

وهل يضم الذهب إلى الفضة فيكمل بها النصاب ويترك أم لا ؟ على ستة أقوال :

قيل : لا يضم احدهما إلى الآخر ، وهو قول الشافعي ، وروي عن شريك ، والحسن بن صالح .

وقيل : يضم الذهب ؛ لأنه تبع ، ولا يضم الورق إلى الذهب ؛ لأنها أصل .

وقيل : يضم بشرط أن الأقل يتبع الأكثر ، وهو قول الشعبي والاوزاعي .

وقيل : يضم ، لكن بالقيمة . وهو قول أبي حنيفة ، والثوري .

وقيل : يضم بالأجزاء ، وهو قول الحسن ، وقتادة ، والنخعي .

وابو حنيفة . وأما ما زاد على الخمسة اوسق ففيه الزكاة عند الجميع .

فصل

« فصب الورق » التي تجب زكاته مائتا درم ، على ما في هذا الحديث ، وهو قوله : « خمس اواق من الورق » وهذا مجمع عليه . وفي حديث انس في الصحيحين ايضاً : « وفي الرقة ربع العشر » .

واما « نصاب الذهب » فقد قال مالك في الموطأ : السنة التي لا اختلاف فيها عندنا : أن الزكاة تجب في عشرين ديناراً ، كما تجب في مائتي درم . فقد حكى مالك إجماع اهل المدينة ، وما حكى خلاف الا عن الحسن انه قال : لا شيء في الذهب حتى يبلغ أربعين مثقالاً . نقله ابن المنذر . واما الحديث الذي يروى فيه فضعيف .

وما دون العشرين فان لم تكن قيمته مائتي درم ، فلا زكاة فيه بالاجماع ، وان كان اقل من عشرين ، وقيمه مائتي درم ، ففيه الزكاة عند بعض العلماء من السلف .

ودل القرآن والحديث على ايجاب الزكاة في الذهب ، كما وجبت في الفضة . قال تعالى : (والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في

سبيل الله) الآية . وقال النبي صلى الله عليه وسلم : « ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها زكاتها » الحديث . وسيأتى ان شاء الله ، وسواء في ذلك المضروب منها درام ، ودنانير ، وغير المضروب .

فصل

وهل يضم الذهب إلى الفضة فيكمل بها النصاب ويؤتى أم لا ؟ على ستة أقوال :

قيل : لا يضم احدهما إلى الآخر ، وهو قول الشافعي ، وروى عن شريك ، والحسن بن صالح .

وقيل : يضم الذهب ؛ لأنه تبع ، ولا يضم الورق إلى الذهب ؛ لأنها أصل .

وقيل : يضم بشرط أن الأقل يتبع الأكثر ، وهو قول الشعبي ، والاوزاعي .

وقيل : يضم ، لكن بالقيمة . وهو قول أبي حنيفة ، والثوري .

وقيل : يضم بالأجزاء ، وهو قول الحسن ، وقتادة ، والنخعي .

وهو مذهب مالك ، وصاحب أبي حنيفة : أبو يوسف . فعند هؤلاء :
من كان معه عشرة دنانير ، ومائة درهم : وجبت الزكاة . فان كان قيمة
العشرة مائة وخمسين ، ومعه خمسون درهما لم تجب الزكاة ؛ لأن
الدینار فی الزكاة عشرة دراهم ، والضم بالأجزاء لا بالقيمة .

فصل

والحول شرط في وجوب الزكاة في العين ، والمالشية ، كما كان النبي
صلى الله عليه وسلم يبعث عماله على الصدقة كل عام ، وعمل بذلك
الخلفاء في المالشية والعين ، لما علموه من سنته ، فروى مالك في موطنه
عن أبي بكر الصديق ، وعن عثمان بن عفان ، وعن عبد الله بن عمر
أنهم قالوا : هذا شهر زكائكم . وقالوا : لا تجب زكاة مال حتى يحول
عليه الحول . قال أبو عمر بن عبد البر : وقد روى هذا عن علي ،
وعبد الله بن مسعود ، وعليه جماعة الفقهاء قديماً ، وحديثاً . إلا ما
روى عن معاوية ، وعن ابن عباس ، كما تقدم .

فمن ملك نصاباً من الذهب أو الورق وأقام في ملكه حولاً ،
وجبت فيه الزكاة . وإن ملك دون النصاب ثم ملك ما يتسم النصاب ،
بني الأول على حول الثاني . فلا اعتبار من يوم كمل النصاب . وإن ملك

نصاباً ثم بعد مدة ملك نصاباً بنى كل واحد منهما على حوله ، وربح
المال مضموم إلى أصله ، يزكى الربح لحصول الأصل ، وإذا كان الأصل
نصاباً عند الجمهور . وإن كان الأصل دون النصاب فتم عند الحول نصاباً
بربحه ففيه الزكاة عند مالك — رحمه الله — وإن كان معه عرض
للتجارة ، ثم ملك ما يكمل النصاب فعليه الزكاة .

فصل

وأما العروض التي للتجارة ، ففيها الزكاة ، وقال ابن المنذر : اجمع
أهل العلم أن في العروض التي يراد بها التجارة الزكاة ، إذا حال عليها
الحول : روي ذلك عن عمر وابنه ، وابن عباس ، وبه قال الفقهاء
السبعة ، والحسن ، وجابر بن زيد ، وميمون بن مهران ، وطاووس ،
والنخعي ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد ، وإسحاق ،
وأبو عبيد ، وحكى عن مالك وداود : لا زكاة فيها . وفي سنن أبي
داود عن سمرة قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نخرج
الزكاة مما نعدده للبيع » . وروى عن حماس ، قال : مررت بعمر
فقال : أد زكاة مالك ، فقلت : مالي إلا جعاب وأدم ، فقال قومها ،
ثم أد زكاتها . واشتهرت القصة بلا منكر ، فهي إجماع .

وهو مذهب مالك ، وصاحب أبي حنيفة : أبو يوسف . فعند هؤلاء :
من كان معه عشرة دنانير ، ومائة درهم : وجبت الزكاة . فان كان قيمة
العشرة مائة وخمسين ، ومعه خمسون درهما لم تجب الزكاة ؛ لأن
الدنثار في الزكاة عشرة دراهم ، والضم بالأجزاء لا بالقيمة .

فصل

والحول شرط في وجوب الزكاة في العين ، والمالشية ، كما كان النبي
صلى الله عليه وسلم يبعث عما له على الصدقة كل عام ، وعمل بذلك
الخلفاء في المالشية والعين ، لما علموه من سنته ، فروى مالك في موطنه
عن أبي بكر الصديق ، وعن عثمان بن عفان ، وعن عبد الله بن عمر
أنهم قالوا : هذا شهر زكاتكم . وقالوا : لا تجب زكاة مال حتى يحول
عليه الحول . قال أبو عمر بن عبد البر : وقد روى هذا عن علي ،
وعبد الله بن مسعود ، وعليه جماعة الفقهاء قديماً ، وحديثاً . إلا ما
روى عن معاوية ، وعن ابن عباس ، كما تقدم .

فمن ملك نصاباً من الذهب أو الورق وأقام في ملكه حولاً ،
وجبت فيه الزكاة . وإن ملك دون النصاب ثم ملك ما يتسم النصاب ،
بني الأول على حول الثاني . فالاعتبار من يوم كمل النصاب . وإن ملك

نصاباً ثم بعد مدة ملك نصاباً بنى كل واحد منهما على حوله ، وربح
المال مضموم إلى أصله ، يزكى الربح لحول الأصل ، وإذا كان الأصل
نصاباً عند الجمهور . وإن كان الأصل دون النصاب فتم عند الحول نصاباً
بربحه ففيه الزكاة عند مالك — رحمه الله — وإن كان معه عرض
للتجارة ، ثم ملك ما يكمل النصاب فعليه الزكاة .

فصل

وأما العروض التي للتجارة ، ففيها الزكاة ، وقال ابن المنذر : اجمع
أهل العلم أن في العروض التي يراد بها التجارة الزكاة ، إذا حال عليها
الحول : روي ذلك عن عمر وابنه ، وابن عباس ، وبه قال الفقهاء
السبعة ، والحسن ، وجابر بن زيد ، وميمون بن مهران ، وطاووس ،
والنخعي ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد ، وإسحاق ،
وأبو عبيد ، وحكى عن مالك وداود : لا زكاة فيها . وفي سنن أبي
داود عن سمره قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نخرج
الزكاة مما نعدده للبيع » . وروى عن حماس ، قال : مرى عمر ،
فقال : أد زكاة مالك ، فقلت : مالي إلا جعاب وأدم ، فقال قومها ،
ثم أد زكاتها . واشتهرت القصة بلا منكر ، فهي إجماع .

وهو مذهب مالك ، وصاحب أبي خنيفة : أبو يوسف . فعند هؤلاء :
من كان معه عشرة دنانير ، ومائة درهم ؛ وجبت الزكاة . فان كان قيمة
العشرة مائة وخمسين ، ومعه خمسون درهما لم تجب الزكاة ؛ لأن
الدنبار في الزكاة عشرة دراهم ، والضم بالأجزاء لا بالقيمة .

فصل

والحول شرط في وجوب الزكاة في العين ، والماشية ، كما كان النبي
صلى الله عليه وسلم يبعث عما له على الصدقة كل عام ، وعمل بذلك
الخلفاء في الماشية والعين ، لما علموه من سنته ، فروى مالك في موطنه
عن أبي بكر الصديق ، وعن عثمان بن عفان ، وعن عبد الله بن عمر
أنهم قالوا : هذا شهر زكاتكم . وقالوا : لا تجب زكاة مال حتى يحول
عليه الحول . قال أبو عمر بن عبد البر : وقد روى هذا عن علي ،
وعبد الله بن مسعود ، وعليه جماعة الفقهاء قديماً ، وحديثاً . إلا ما
روى عن معاوية ، وعن ابن عباس ، كما تقدم .

فمن ملك نصاباً من الذهب أو الورق وأقام في ملكه حولا ،
وجبت فيه الزكاة . وإن ملك دون النصاب ثم ملك ما يتم النصاب ،
بني الأول على حول الثاني . فلا اعتبار من يوم كمل النصاب . وإن ملك

نصاباً ثم بعد مدة ملك نصاباً بنى كل واحد منها على حوله ، وربح
المال مضموم إلى أصله ، يزكى الربح لحول الأصل ، وإذا كان الأصل
نصاباً عند الجمهور . وإن كان الأصل دون النصاب فتم عند الحول نصاباً
بربحه ففيه الزكاة عند مالك — رحمه الله — وإن كان معه عرض
للتجارة ، ثم ملك ما يكمل النصاب فعليه الزكاة .

فصل

وأما العروض التي للتجارة ، ففيها الزكاة ، وقال ابن المنذر : اجمع
أهل العلم أن في العروض التي يراد بها التجارة الزكاة ، إذا حال عليها
الحول : روي ذلك عن عمر وابنه ، وابن عباس ، وبه قال الفقهاء
السبعة ، والحسن ، وجابر بن زيد ، وميمون بن مهران ، وطاووس ،
والنخعي ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبو خنيفة ، وأحمد ، وإسحاق ،
وأبو عبيد ، وحكى عن مالك وداود : لا زكاة فيها . وفي سنن أبي
داود عن سمره قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نخرج
الزكاة مما نعدده للبيع » . وروى عن حماس ، قال : مرني عمر ،
فقال : أد زكاة مالك ، فقلت : مالي إلا جعاب وأدم ، فقال قومها ،
ثم أد زكاتها . واشتهرت القصة بلا منكر ، فهي إجماع .

وهو مذهب مالك ، وصاحب أبي حنيفة : أبو يوسف . فعند هؤلاء :
من كان معه عشرة دنانير ، ومائة درهم ؛ وجبت الزكاة . فان كان قيمة
العشرة مائة وخمسين ، ومعه خمسون درهما لم تجب الزكاة ؛ لأن
الدنبار في الزكاة عشرة دراهم ، والضم بالأجزاء لا بالقيمة .

فصل

والحول شرط في وجوب الزكاة في العين ، والمالشية ، كما كان النبي
صلى الله عليه وسلم يبعث عما له على الصدقة كل عام ، وعمل بذلك
الخلفاء في المالشية والعين ، لما علموه من سنته ، فروى مالك في موطنه
عن أبي بكر الصديق ، وعن عثمان بن عفان ، وعن عبد الله بن عمر
أنهم قالوا : هذا شهر زكاتكم . وقالوا : لا تجب زكاة مال حتى يحول
عليه الحول . قال أبو عمر بن عبد البر : وقد روى هذا عن علي ،
وعبد الله بن مسعود ، وعليه جماعة الفقهاء قديماً ، وحديثاً . إلا ما
روى عن معاوية ، وعن ابن عباس ، كما تقدم .

فمن ملك نصاباً من الذهب أو الورق وأقام في ملكه حولا ،
وجبت فيه الزكاة . وإن ملك دون النصاب ثم ملك ما يتسم النصاب ،
بنى الأول على حول الثاني . فلاختبار من يوم كمل النصاب . وإن ملك

نصاباً ثم بعد مدة ملك نصاباً بنى كل واحد منها على حوله ، وربح
المال مضموم إلى أصله ، يزكى الربح لحصول الأصل ، وإذا كان الأصل
نصاباً عند الجمهور . وإن كان الأصل دون النصاب فتم عند الحول نصاباً
بربحه ففيه الزكاة عند مالك — رحمه الله — وإن كان معه عرض
للتجارة ، ثم ملك ما يكمل النصاب فعليه الزكاة .

فصل

وأما العروض التي للتجارة ، ففيها الزكاة ، وقال ابن المنذر : اجمع
أهل العلم أن في العروض التي يراد بها التجارة الزكاة ، إذا حال عليها
الحول : روي ذلك عن عمر وابنه ، وابن عباس ، وبه قال الفقهاء
السبعة ، والحسن ، وجابر بن زيد ، وميمون بن مهران ، وطاووس ،
والنخعي ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبو حنيفة ، وأحمد ، وإسحاق ،
وأبو عبيد ، وحكى عن مالك وداود : لا زكاة فيها . وفي سنن أبي
داود عن سمره قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم بأمرنا أن نخرج
الزكاة مما نعد للبيع » . وروى عن حماس ، قال : مرى عمر ،
فقال : أد زكاة مالك ، فقلت : مالي إلا جعاب وأدم ، فقال قوموا ،
ثم أد زكاتها . واشتهرت القصة بلا منكر ، فهي إجماع .

وهو مذهب مالك ، وصاحب أبي خنيفة : أبو يوسف . فعند هؤلاء :
من كان معه عشرة دنانير ، ومائة درهم ؛ وجبت الزكاة . فان كان قيمة
العشرة مائة وخمسين ، ومعه خمسون درهما لم تجب الزكاة ؛ لأن
الدينار في الزكاة عشرة دراهم ، والضم بالأجزاء لا بالقيمة .

فصل

والحول شرط في وجوب الزكاة في العين ، والماشية ، كما كان النبي
صلى الله عليه وسلم يبعث عماله على الصدقة كل عام ، وعمل بذلك
الخلفاء في الماشية والعين ، لما علموه من سنته ، فروى مالك في موطنه
عن أبي بكر الصديق ، وعن عثمان بن عفان ، وعن عبد الله بن عمر
أنهم قالوا : هذا شهر زكاتكم . وقالوا : لا تجب زكاة مال حتى يحول
عليه الحول . قال أبو عمر بن عبد البر : وقد روى هذا عن علي ،
وعبد الله بن مسعود ، وعليه جماعة الفقهاء قديماً ، وحديثاً . إلا ما
روى عن معاوية ، وعن ابن عباس ، كما تقدم .

فمن ملك نصاباً من الذهب أو الورق وأقام في ملكه حولاً ،
وجبت فيه الزكاة . وإن ملك دون النصاب ثم ملك ما يتسم النصاب ،
بني الأول على حول الثاني . فالمتبار من يوم كمل النصاب . وإن ملك

نصاباً ثم بعد مدة ملك نصاباً بنى كل واحد منها على حوله ، وزبح
المال مضموم إلى أصله ، يزكى الربح لحول الأصل ، وإذا كان الأصل
نصاباً عند الجمهور . وإن كان الأصل دون النصاب فتم عند الحول نصاباً
بربحه ففيه الزكاة عند مالك — رحمه الله — وإن كان معه عرض
للتجارة ، ثم ملك ما يكمل النصاب فعليه الزكاة .

فصل

وأما العروض التي للتجارة ، ففيها الزكاة ، وقال ابن المنذر : أجمع
أهل العلم أن في العروض التي يراد بها التجارة الزكاة ، إذا حال عليها
الحول : روي ذلك عن عمر وابنه ، وابن عباس ، وبه قال الفقهاء
السبعة ، والحسن ، وجابر بن زيد ، وميمون بن مهران ، وطاووس ،
والنخعي ، والثوري ، والأوزاعي ، وأبو خنيفة ، وأحمد ، وإسحاق ،
وأبو عبيد ، وحكى عن مالك وداود : لا زكاة فيها . وفي سنن أبي
داود عن سمرة قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نخرج
الزكاة مما نعدده للبيع » . وروى عن حماس ، قال : مرني عمر ،
فقال : أد زكاة مالك ، فقلت : مالي إلا جباب وأدم ، فقال قومها ،
ثم أد زكاتها . واشتهرت القصة بلا منكر ، فهي إجماع .

وأما مالك فذهب أن التجار على قسمين : متربص ، ومدير .

فالمتربص : وهو الذي يشتري السلع ، وينتظر بها الأسواق ،
فربما أقامت السلع عنده سنين ، فهذا عنده لا زكاة عليه ، إلا أن يبيع
السلعة فيزكيها لعام واحد ، وحينئذ أن الزكاة شرعت في الأموال النامية
فاذا زكى السلعة كل عام — وقد تكون كاسدة — نقصت عن
شرائها فيتضرر ، فاذا زكى عند البيع فإن كانت ربحت فالربح كان
كامناً فيها ، فيخرج زكاته ، ولا يزكي حتى يبيع بنصاب ثم يزكي بعد
ذلك ما يبيعه من كثير ، وقليل .

وأما المدير : وهو الذي يبيع السلع في أثناء الحول ، فلا يستقر يده
سلعة ، فهذا يزكى في السنة الجميع ، يجعل لنفسه شهراً معلوماً ، يحسب
ما يبيده من السلع والعين ، والدين الذي على السليء الثقة ، ويزكي
الجميع ، هذا إذا كان بنض في يده في أثناء السنة ، ولو درهم ، فإن لم
يكن يبيع بعين أصلاً ، فلا زكاة عليه عنده .

فصل

وأما « الحلي » فإن كان للنساء فلا زكاة فيه عند مالك ، والليث
والشافعي ، وأحمد ، وأبي عبيد ، وروي ذلك عن عائشة ، وأسامة ،

وابن عمر ، وأنس ، وجابر — رضي الله عنهم — وعن جماعة من
التابعين : وقيل : فيه الزكاة ، وهو مروى عن عمر ، وابن مسعود ،
وابن عباس ، وابن عمر ، وجماعة من التابعين ، وهو مذهب أبي حنيفة
والثوري ، والأوزاعي .

وأما حلية الرجال : فما أبيح منه فلا زكاة فيه ، كحلية السيف ،
والخاتم الفضة ، وأما ما يحرم اتخاذه كالأواني ، ففيه الزكاة . وما
اختلف فيه من تحلية المنطقة ، والحدوة ، والجوشن ، ونحو ذلك ففي
زكاته خلاف ، فعند مالك والشافعي فيه الزكاة ، ولا يجوز اتخاذه ،
وأباه أبو حنيفة وأحمد إذا كان من فضة ، وأما حلية الفرس كالسرج
واللجام والبرذون ، فهذا فيه الزكاة عند جمهور العلماء . وقد منع من
اتخاذه مالك ، والشافعي ، وأحمد . وكذلك الدواة ، والمكحلة ، ونحو
ذلك فيه الزكاة عند الجمهور ، سواء كان فضة أو ذهباً .

فصل

وتجب الزكاة في مال اليتامى عند مالك ، والليث ، والشافعي ،
وأحمد ، وأبي ثور ، وهو مروى عن عمر ، وعائشة ، وعلي ، وابن عمر
وجابر — رضي الله عنهم — قال عمر : اتجروا في أموال اليتامى ،

وأما مالك فذهب أن التجار على قسمين : متربص ، ومدير .

فالمتربص : وهو الذي يشتري السلع ، وينتظر بها الأسواق ،
فربما أقامت السلع عنده سنين ، فهذا عنده لا زكاة عليه ، إلا أن يبيع
السلعة فيزكيها لعام واحد ، وحينئذ أن الزكاة شرعت في الأموال النامية
فإذا زكى السلعة كل عام — وقد تكون كاسدة — نقصت عن
شرائها فيتضرر ، فإذا زكيت عند البيع فإن كانت ربحت فالربح كان
كاملاً فيها ، فيخرج زكاته ، ولا يزكي حتى يبيع بنصاب ثم يزكي بعد
ذلك ما يبيعه من كثير ، وقليل .

وأما المدير : وهو الذي يبيع السلع في أثناء الحول ، فلا يستقر بيده
سلعة ، فهذا يزكى في السنة الجميع ، يجعل لنفسه شهراً معلوماً ، يحسب
ما يبيده من السلع والعين ، والدين الذي على المليء الثقة ، ويزكي
الجميع ، هذا إذا كان ينض في يده في أثناء السنة ، ولو درم ، فإن لم
يكن يبيع بعين أصلاً ، فلا زكاة عليه عنده .

فصل

وأما « الحلي » فإن كان للنساء فلا زكاة فيه عند مالك ، والليث
والشافعي ، وأحمد ، وأبي عبيد ، وروي ذلك عن عائشة ، وأسماء ،

وابن عمر ، وأنس ، وجابر — رضي الله عنهم — وعن جماعة من
التابعين . وقيل : فيه الزكاة ، وهو مروى عن عمر ، وابن مسعود ،
وابن عباس ، وابن عمر ، وجماعة من التابعين ، وهو مذهب أبي حنيفة
والثوري ، والأوزاعي .

وأما حلية الرجال : فما أبيع منه فلا زكاة فيه ، حلية السيف ،
والخاتم الفضة ، وأما ما يحرم اتخاذه كالأواني ، ففيه الزكاة . وما
اختلف فيه من تحلية المنطقة ، والخوذة ، والجوشن ، ونحو ذلك ففي
زكاته خلاف ، فعند مالك والشافعي فيه الزكاة ، ولا يجوز اتخاذه ،
وأباحه أبو حنيفة وأحمد إذا كان من فضة ، وأما حلية الفرس كالسرج
والجام والبرذون ، فهذا فيه الزكاة عند جمهور العلماء . وقد منع من
اتخاذه مالك ، والشافعي ، وأحمد . وكذلك الدواة ، والمكحلة ، ونحو
ذلك فيه الزكاة عند الجمهور ، سواء كان فضة أو ذهباً .

فصل

وتجب الزكاة في مال اليتامى عند مالك ، والليث ، والشافعي ،
وأحمد ، وأبي ثور ، وهو مروى عن عمر ، وعائشة ، وعلي ، وابن عمر
وجابر — رضي الله عنهم — قال عمر : اتجروا في أموال اليتامى ،

وأما مالك فذهب أن التجار على قسمين : متربص ، ومدير .

فالمتربص : وهو الذي يشتري السلع ، وينتظر بها الأسواق ،
فربما أقامت السلع عنده سنين ، فهذا عنده لا زكاة عليه ، إلا أن يبيع
السلعة فيزكيها لعام واحد ، وحجته أن الزكاة شرعت في الأموال النامية
فإذا زكى السلعة كل عام — وقد تكون كاسدة — نقصت عن
شرائها فيتضرر ، فإذا زكى عند البيع فإن كانت ربحت فالربح كان
كامناً فيها ، فيخرج زكاته ، ولا يزكي حتى يبيع بنصاب ثم يزكي بعد
ذلك ما يبيعه من كثير ، وقليل .

وأما المدير : وهو الذي يبيع السلع في أثناء الحول ، فلا يستقر بيده
سلعة ، فهذا يزكى في السنة الجميع ، يجعل لنفسه شهراً معلوماً ، يحسب
ما بيده من السلع والعين ، والدين الذي على المليء الثقة ، وزكي
الجميع ، هذا إذا كان بض في يده في أثناء السنة ، ولو درم ، فإن لم
يكن يبيع بعين أصلاً ، فلا زكاة عليه عنده .

فصل

وأما « الحلي » فإن كان للنساء فلا زكاة فيه عند مالك ، والليث
والشافعي ، وأحمد ، وأبي عبيد ، وروى ذلك عن عائشة ، وأسماء ،

وابن عمر ، وأنس ، وجابر — رضي الله عنهم — وعن جماعة من
التابعين . وقيل : فيه الزكاة ، وهو مروى عن عمر ، وابن مسعود ،
وابن عباس ، وابن عمر ، وجماعة من التابعين ، وهو مذهب أبي حنيفة
والثوري ، والأوزاعي .

وأما حلية الرجال : فما أيسح منه فلا زكاة فيه ، حلية السيف ،
والخاتم الفضة ، وأما ما يحرم اتخاذه كالأواني ، ففيه الزكاة . وما
اختلف فيه من تحلية المنطقة ، والحدوة ، والجوشن ، ونحو ذلك ففي
زكاته خلاف ، فعند مالك والشافعي فيه الزكاة ، ولا يجوز اتخاذه ،
وأباه أبو حنيفة وأحمد إذا كان من فضة ، وأما حلية الفرس كالسرج
واللجام والبرذون ، فهذا فيه الزكاة عند جمهور العلماء . وقد منع من
اتخاذه مالك ، والشافعي ، وأحمد . وكذلك الدواة ، والمكحلة ، ونحو
ذلك فيه الزكاة عند الجمهور ، سواء كان فضة أو ذهباً .

فصل

وتحجب الزكاة في مال اليتامى عند مالك ، والليث ، والشافعي ،
وأحمد ، وأبي تور ، وهو مروى عن عمر ، وعائشة ، وعلي ، وابن عمر
وجابر — رضي الله عنهم — قال عمر : اتجروا في أموال اليتامى ،

وأما مالك فمذهبه أن التجار على قسمين : متربص ، ومدير .

فالمتربص : وهو الذي يشتري السلع ، وينتظر بها الأسواق .
فربما أقامت السلع عنده سنين ، فهذا عنده لا زكاة عليه ، إلا أن يبيع
السلعة فيزكيها لعام واحد ، وحيث أن الزكاة شرعت في الأموال النامية
فاذا زكى السلعة كل عام — وقد تكون كاسدة — نقصت عن
شرائها فيتضرر ، فاذا زكى عند البيع فإن كانت ربحت فالربح كان
كامناً فيها ، فيخرج زكاته ، ولا يزكي حتى يبيع بنصاب ثم يزكي بعد
ذلك ما يبيعه من كثير ، وقليل .

وأما المدير : وهو الذي يبيع السلع في أثناء الحول ، فلا يستقر بيده
سلعة ، فهذا يزكى في السنة الجميع ، يجعل لنفسه شهراً معلوماً ، يحسب
ما يبيده من السلع والعين ، والدين الذي على الملية الثقة ، ويزكي
الجميع ، هذا إذا كان ينض في يده في أثناء السنة ، ولو درم ، فإن لم
يكن يبيع بعين أصلاً ، فلا زكاة عليه عنده .

فصل

وأما « الحلي » فإن كان للنساء فلا زكاة فيه عند مالك ، والليث
والشافعي ، وأحمد ، وأبي عبيد ، وروي ذلك عن عائشة ، وأسامة ،

وابن عمر ، وأنس ، وجابر — رضي الله عنهم — وعن جماعة من
التابعين ، وقيل : فيه الزكاة ، وهو مروى عن عمر ، وابن مسعود ،
وابن عباس ، وابن عمر ، وجماعة من التابعين ، وهو مذهب أبي حنيفة
والثوري ، والأوزاعي .

وأما حلية الرجال : فما أبيع منه فلا زكاة فيه ، كحلية السيف ،
والخاتم الفضة ، وأما ما يحرم اتخاذه كالأواني ، ففيه الزكاة . وما
اختلف فيه من تحلية المنطقة ، والحوزة ، والجوشن ، ونحو ذلك ففي
زكاته خلاف ، فعند مالك والشافعي فيه الزكاة ، ولا يجوز اتخاذه ،
وأباحه أبو حنيفة وأحمد إذا كان من فضة ، وأما حلية الفرس كالسرج
واللجام والبرذون ، فهذا فيه الزكاة عند جمهور العلماء . وقد منع من
اتخاذه مالك ، والشافعي ، وأحمد . وكذلك الدواة ، والمكحلة ، ونحو
ذلك فيه الزكاة عند الجمهور ، سواء كان فضة أو ذهباً .

فصل

وتجب الزكاة في مال اليتامى عند مالك ، والليث ، والشافعي ،
وأحمد ، وأبي ثور ، وهو مروى عن عمر ، وعائشة ، وعلي ، وابن عمر
وجابر — رضي الله عنهم — قال عمر : اتجروا في أموال اليتامى ،

لأنها كلها الزكاة ، وقاله عائشة أيضاً . وروى ذلك عن الحسن بن علي ، وهو قول عطاء ، وجابر بن زيد ، ومجاهد ، وابن سيرين .

فصل

المال المنصوب والضائع ونحو ذلك . قال مالك : ليس فيه زكاة حتى يقبضه ، فيزكيه لعام واحد ، وكذلك الدين عنده لا يزكيه حتى يقبضه زكاة واحدة ، وقول مالك : يروى عن الحسن ، وعطاء ، وعمر ابن عبد العزيز . وقيل : يزكي كل عام إذا قبضه زكاة عما مضى ، وللشافعي قولان .

فصل

والمعادن : إذا أخرج منها نصاباً من الذهب ، والفضة ، ففيه الزكاة عند أخذه : عند مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وزاد أحمد الباقوت ، والزرجد ، والبور ، والعقيق ، والكحل ، والسبع ، والزرنيخ . وعند إسحاق ، وابن المنذر : يستقبل به حولا وزكيه ، وأبو حنيفة يحل فيه الخمس ، وله قول أنه لا يخرج إلا فيما ينطبع : كالحديد ، والرصاص والنحاس ، دون غيره .

وأما ما يخرج من البحر كاللؤلؤ ، والمرجان ، فلا زكاة فيه عند الجمهور . وقيل فيه الزكاة ، وهو قول الزهري ، والحسن البصري ، ورواية لأحمد .

فصل

والدين يسقط زكاة العين : عند مالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد ، وأحد قولي الشافعي ، وهو قول عطاء ، والحسن ، وسليمان بن يسار ، وميمون بن مهران ، والنخعي ، والثوري ، والاوزاعي ، والليث ، وإسحق ، وأبي ثور .

واحتجوا بما رواه مالك في الموطأ عن السائب بن يزيد قال : سمعت عثمان — رضي الله عنه — يقول : هذا شهر زكاتكم ، فمن كان عليه دين فلؤده ، حتى تخلص أموالكم تؤدون منها الزكاة . وعند مالك إن كان عنده عروض توفي الدين ترك العين وجعلها في مقابلة الدين ، وهي التي يبيعها الحاكم في الدين ما يفضل عن ضرورته ، وإن كان له دين على مليء نقه جعله في مقابلة دينه أيضاً . وزكى العين فإن لم يكن إلا ما بيده ، سقطت الزكاة .

فصل

واختلف : هل في العسل زكاة ؟ فكان الخلاف فيه بين أهل المدينة .

لأنها الزكاة ، وقالته عائشة أيضاً . وروى ذلك عن الحسن بن علي ، وهو قول عطاء ، وجابر بن زيد ، ومجاهد ، وابن سيرين .

فصل

المال المصوب والضائع ونحو ذلك . قال مالك : ليس فيه زكاة حتى يقبضه ، فيزكيه لعام واحد ، وكذلك الدين عنده لا يزكيه حتى يقبضه زكاة واحدة ، وقول مالك : يروى عن الحسن ، وعطاء ، وعمر ابن عبد العزيز . وقيل : يزكي كل عام إذا قبضه زكاة عما مضى ، وللشافعي قولان .

فصل

والمعادن : إذا أخرج منها نصاباً من الذهب ، والفضة ، ففيه الزكاة عند أخذها : عند مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وزاد أحمد الباقوت ، والزرجد ، والبلور ، والعقيق ، والكحل ، والسبع ، والزرنيخ . وعند إسحاق ، وابن المنذر : يستقبل به حولاً وزكاه ، وأبو حنيفة يجعل فيه الخمس ، وله قول أنه لا يخرج إلا فيما ينطبع : كالحديد ، والرصاص والنحاس ، دون غيره .

وأما ما يخرج من البحر كاللؤلؤ ، والمرجان ، فلا زكاة فيه عند الجمهور . وقيل فيه الزكاة ، وهو قول الزهري ، والحسن البصري ، ورواية لأحمد .

فصل

والدين بسقط زكاة العين : عند مالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد ، وأحد قولي الشافعي ، وهو قول عطاء ، والحسن ، وسليمان بن يسار ، وميمون بن مهران ، والنخعي ، والثوري ، والاوزاعي ، والليث ، وإسحق ، وأبي ثور .

واحتجوا بما رواه مالك في الموطأ عن السائب بن يزيد قال : سمعت عثمان — رضي الله عنه — يقول : هذا شهر زكاتكم ، فمن كان عليه دين فلؤده ، حتى تخلص أموالكم تؤدون منها الزكاة . وعند مالك إن كان عنده عروض توفي الدين ترك العين وجعلها في مقابلة الدين ، وهي التي يبيعها الحاكم في الدين ما يفضل عن ضرورته ، وإن كان له دين على مليء نقة جعله في مقابلة دينه أيضاً . وزكى العين فإن لم يكن إلا ما يديه ، سقطت الزكاة .

فصل

واختلف : هل في العسل زكاة ؟ فكان الخلاف فيه بين أهل المدينة .

لا تأكلها الزكاة ، وقاله عائشة أيضاً . وروى ذلك عن الحسن بن علي ، وهو قول عطاء ، وجابر بن زيد ، ومجاهد ، وابن سيرين .

فصل

المال المصوب والضائع ونحو ذلك . قال مالك : ليس فيه زكاة حتى يقبضه ، فيزكيه لعام واحد ، وكذلك الدين عنده لا يزكيه حتى يقبضه زكاة واحدة ، وقول مالك : يروى عن الحسن ، وعطاء ، وعمر ابن عبد العزيز . وقيل : يزكى كل عام إذا قبضه زكاة عما مضى ، وللشافعي قولان .

فصل

والمعادن : إذا أخرج منها نصاباً من الذهب ، والفضة ، ففيه الزكاة عند أخذها : عند مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وزاد أحمد الباقوت ، والزرجد ، والبلور ، والعقيق ، والكحل ، والسبع ، والزرنيخ . وعند إسحاق ، وابن المنذر : يستقبل به حولاً ويزكيه ، وأبو حنيفة يجعل فيه الخمس ، وله قول أنه لا يخرج إلا فيما ينطبع : كالحديد ، والرصاص والنحاس ، دون غيره .

وأما ما يخرج من البحر كاللؤلؤ ، والمرجان ، فلا زكاة فيه عند الجمهور . وقيل فيه الزكاة ، وهو قول الزهري ، والحسن البصري ، ورواية لأحمد .

فصل

والدين بسقط زكاة العين : عند مالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد ، وأحد قولي الشافعي ، وهو قول عطاء ، والحسن ، وسليمان بن يسار ، وميمون بن مهران ، والنخعي ، والثوري ، والاوزاعي ، والليث ، وإسحق ، وأبي ثور .

واحتجوا بما رواه مالك في الموطأ عن السائب بن يزيد قال : سمعت عثمان — رضي الله عنه — يقول : هذا شهر زكاتكم ، فمن كان عليه دين فلؤده ، حتى تخلص أموالكم تؤدون منها الزكاة . وعند مالك إن كان عنده عروض توفي الدين ترك العين وجعلها في مقابلة الدين ، وهي التي يبيعها الحاكم في الدين ما يفضل عن ضرورته ، وإن كان له دين على مليء فقه جعله في مقابلة دينه أيضاً . وزكى العين فإن لم يكن إلا ما يده ، سقطت الزكاة .

فصل

واختلف : هل في العسل زكاة ؟ فكان الخلاف فيه بين أهل المدينة .

لأنّاكلها الزكاة ، وقالته عائشة أيضاً . وروى ذلك عن الحسن بن علي ، وهو قول عطاء ، وجابر بن زيد ، ومجاهد ، وابن سيرين .

فصل

المال المنصوب والضائع ونحو ذلك . قال مالك : ليس فيه زكاة حتى يقبضه ، فيزكيه لعام واحد ، وكذلك الدين عنده لا يزكيه حتى يقبضه زكاة واحدة ، وقول مالك : يروى عن الحسن ، وعطاء ، وعمر ابن عبد العزيز . وقيل : يزكى كل عام إذا قبضه زكاة عما مضى ، وللشافعي قولان .

فصل

والمعادن : إذا أخرج منها نصاباً من الذهب ، والفضة ، ففيه الزكاة عند أخذها : عند مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وزاد أحمد الياقوت ، والزبرجد ، والابور ، والعقيق ، والكحل ، والسبع ، والزرنج . وعند إسحاق ، وابن المنذر : يستقبل به حولا وزكيه ، وأبو حنيفة يجعل فيه الخمس ، وله قول أنه لا يخرج إلا فيما ينطبع : كالحديد ، والرصاص والنحاس ، دون غيره .

وأما ما يخرج من البحر كالؤلؤ ، والمرجان ، فلا زكاة فيه عند الجمهور . وقيل فيه الزكاة ، وهو قول الزهري ، والحسن البصري ، ورواية لأحمد .

فصل

والدين يسقط زكاة العين : عند مالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد ، وأحد قولي الشافعي ، وهو قول عطاء ، والحسن ، وسليمان بن يسار ، وميمون بن مهران ، والنخعي ، والثوري ، والاوزاعي ، والليث ، وإسحق ، وأبى ثور .

واحتجوا بما رواه مالك في الموطأ عن السائب بن يزيد قال : سمعت عثمان — رضي الله عنه — يقول : هذا شهر زكاتكم ، فمن كان عليه دين فلتؤده ، حتى تخلص أموالكم تؤدون منها الزكاة . وعند مالك أن كان عنده عروض توفي الدين ترك العين وجعلها في مقابلة الدين ، وهي التي يبيعها الحاكم في الدين ما يفضل عن ضرورته ، وإن كان له دين على مليء ثقة جعله في مقابلة دينه أيضاً . وزكى العين فإن لم يكن إلا ما يديه ، سقطت الزكاة .

فصل

واختلف : هل في السمل زكاة ؟ فكان الخلاف فيه بين أهل المدينة .

لأنأكلها الزكاة ، وقاله عائشة أيضاً . وروى ذلك عن الحسن بن علي ، وهو قول عطاء ، وجابر بن زيد ، ومجاهد ، وابن سيرين .

فصل

المال المنصوب والضائع ونحو ذلك . قال مالك : ليس فيه زكاة حتى يقبضه ، فيزكيه لعام واحد ، وكذلك الدين عنده لا يزكيه حتى يقبضه زكاة واحدة ، وقول مالك : يروى عن الحسن ، وعطاء ، وعمر ابن عبد العزيز . وقيل : يزكي كل عام إذا قبضه زكاة عما مضى ، وللشافعي قولان .

فصل

والمعادن : إذا أخرج منها نصاباً من الذهب ، والفضة ، ففيه الزكاة عند أخذه : عند مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وزاد أحمد الباقوت ، والزرجد ، والبلور ، والعقيق ، والكحل ، والسبع ، والزرنيخ . وعند إسحاق ، وابن المنذر : يستقبل به حولا وزكيه ، وأبو حنيفة يجعل فيه الخمس ، وله قول أنه لا يخرج إلا فيما ينطبع : كالحديد ، والرصاص ، والنحاس ، دون غيره .

وأما ما يخرج من البحر كاللؤلؤ ، والمرجان ، فلا زكاة فيه عند الجمهور . وقيل فيه الزكاة ، وهو قول الزهري ، والحسن البصري ، ورواية لأحمد .

فصل

والدين يسقط زكاة العين : عند مالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد ، وأحد قولي الشافعي ، وهو قول عطاء ، والحسن ، وسليمان بن يسار ، وميمون بن مهران ، والنخعي ، والثوري ، والاوزاعي ، والليث ، وإسحق ، وأبي ثور .

واحتجوا بما رواه مالك في الموطأ عن السائب بن يزيد قال : سمعت ثمان — رضي الله عنه — يقول : هذا شهر زكاتكم ، فمن كان عليه دين فلؤده ، حتى تخلص أموالكم تؤدون منها الزكاة . وعند مالك أن كان عنده عروض توفي الدين ترك العين وجعلها في مقابلة الدين ، وهي التي يبيعها الحاكم في الدين ما يفضل عن ضرورته ، وإن كان له دين على مليء ثقة جعله في مقابلة دينه أيضاً . وزكى العين فإن لم يكن إلا ما يديه ، سقطت الزكاة .

فصل

واختلف : هل في العسل زكاة ؟ فكان الخلاف فيه بين أهل المدينة .

لأن تأكلها الزكاة ، وقالته عائشة أيضاً . وروى ذلك عن الحسن بن علي ، وهو قول عطاء ، وجابر بن زيد ، ومجاهد ، وابن سيرين .

فصل

المال المخصوص والضائع ونحو ذلك . قال مالك : ليس فيه زكاة حتى يقبضه ، فيزكيه لعام واحد ، وكذلك الدين عنده لا يزكيه حتى يقبضه زكاة واحدة ، وقول مالك : يروى عن الحسن ، وعطاء ، وعمر ابن عبد العزيز . وقيل : يزكي كل عام إذا قبضه زكاة عما مضى ، وللشافعي قولان .

فصل

والمعادن : إذا أخرج منها نصاباً من الذهب ، والفضة ، ففيه الزكاة عند أخذه : عند مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وزاد أحمد الياقوت ، والزربرد ، والبلور ، والعقيق ، والكحل ، والسبع ، والزرنيخ . وعند إسحاق ، وابن المنذر : يستقبل به حولا وزكيه ، وأبو حنيفة يحل فيه الخمس ، وله قول أنه لا يخرج إلا فيما ينطبع : كالحدبد ، والرصاص ، والنحاس ، دون غيره .

وأما ما يخرج من البحر كاللؤلؤ ، والمرجان ، فلا زكاة فيه عند الجمهور . وقيل فيه الزكاة ، وهو قول الزهري ، والحسن البصري ، ورواية لأحمد .

فصل

والدين بسقط زكاة العين : عند مالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد ، وأحد قولي الشافعي ، وهو قول عطاء ، والحسن ، وسليمان بن يسار ، وميمون بن مهران ، والنخعي ، والثوري ، والاوزاعي ، والليث ، واسحق ، وأبي ثور .

واحتجوا بما رواه مالك في الموطأ عن السائب بن يزيد قال : سمعت ثمان — رضي الله عنه — يقول : هذا شهر زكاتكم ، فمن كان عليه دين فلؤده ، حتى تخلص أموالكم تؤدون منها الزكاة . وعند مالك أن كان عنده عروض توفي الدين ترك العين وجعلها في مقابلة الدين ، وهي التي يبيعها الحاكم في الدين ما يفضل عن ضرورته ، وإن كان له دين على مليء نفقة جعله في مقابلة دينه أيضاً . وزكى العين فإن لم يكن إلا ما يديه ، سقطت الزكاة .

فصل

واختلف : هل في العسل زكاة ؟ فكان الخلاف فيه بين أهل المدينة .

لا تأكلها الزكاة ، وقاله عائشة أيضاً . وروى ذلك عن الحسن بن علي ، وهو قول عطاء ، وجابر بن زيد ، ومجاهد ، وابن سيرين .

فصل

المال المغصوب والضائع ونحو ذلك . قال مالك : ليس فيه زكاة حتى يقبضه ، فيزكيه لعام واحد ، وكذلك الدين عنده لا يزكيه حتى يقبضه زكاة واحدة ، وقول مالك : يروى عن الحسن ، وعطاء ، وعمر ابن عبد العزيز . وقيل : يزكى كل عام إذا قبضه زكاة عما مضى ، وللشافعي قولان .

فصل

والمعادن : إذا أخرج منها نصاباً من الذهب ، والفضة ، ففيه الزكاة عند أخذه : عند مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وزاد أحمد الباقوت ، والزرجد ، والبلور ، والعقيق ، والكحل ، والسبع ، والزرنيخ . وعند إسحاق ، وابن النذر : يستقبل به حولاً وزكاه ، وأبو حنيفة يجعل فيه الخمس ، وله قول أنه لا يخرج إلا فيما ينطبع : كالحديد ، والرصاص والنحاس ، دون غيره .

وأما ما يخرج من البحر كاللؤلؤ ، والمرجان ، فلا زكاة فيه عند الجمهور . وقيل فيه الزكاة ، وهو قول الزهري ، والحسن البصري ، ورواية لأحمد .

فصل

والدين بسقط زكاة العين : عند مالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد ، وأحد قولي الشافعي ، وهو قول عطاء ، والحسن ، وسليمان بن يسار ، وميمون بن مهران ، والنخعي ، والثوري ، والاوزاعي ، والليث ، وإسحق ، وأبي ثور .

واحتجوا بما رواه مالك في الموطأ عن السائب بن يزيد قال : سمعت ثمان — رضي الله عنه — يقول : هذا شهر زكاتكم ، فمن كان عليه دين فلؤده ، حتى تخلص أموالكم تؤدون منها الزكاة . وعند مالك إن كان عنده عروض توفي الدين ترك العين وجعلها في مقابلة الدين ، وهي التي يبيعها الحاكم في الدين ما يفضل عن ضرورته ، وإن كان له دين على مليء ثقة جعله في مقابلة دينه أيضاً . وزكى العين فإن لم يكن إلا ما يديه ، سقطت الزكاة .

فصل

واختلف : هل في العسل زكاة ؟ فكان الخلاف فيه بين أهل المدينة .

والسمسم ، وسائر الجبوب .

وتجب أيضاً عنده فيما جمع هذه الأوصاف ، كالتمر ، والزبيب ،
واللوز ، والبندق ، والفسق ، ولا تجب في الفواكه ، ولا في الخضر ،
وهذا قول أبي يوسف ، ومحمد .

وبشبهه قول ابن حبيب من المالكية . قال مثل قول مالك ، وزاد
عليه فقال : تؤخذ الزكاة من الثمار ذوات الأصول كلها ، ما أدخر منها
ومالم بدخر ، وقال إذا اجتمع للرجل من الصنف الواحد منها ما يبلغ
خرص ثمرته خمسة أوسق ، إن كان مما يبيس : كالجوز ، واللوز ،
والفسق أخرج عشره ، وإن كانت مما لا يبيس : مثل الرمان ، والتفاح
والفرسك ، والسفرجل ، وشبهه ، فبلغ خرصها وهي خضراء خمسة
أوسق ، وجبت فيها الزكاة ، إن باعه بعشر الثمن ، وإن لم يبعها
فبعشر كيل خرصها .

وقال مالك وأصحابه في المشهور من قولهم : تجب الزكاة في الحنطة
والشعير ، والسلت ، والنرة ، والدخن ، والأرز ، والحمص ، والعدس ،
والجلباب ، والرش ، والبسلة ، والسمسم ، والمماش ، وحب الفجل ، وما
أشبه هذه الجبوب المأكولة المدخرة .

وتجب في ثلاثة أنواع من الثمار : وهي التمر ، والزبيب ، والزيتون

فرأى الزهري أن فيه الزكاة ، وهو قول الاوزاعي ، وأبي حنيفة
وأصحابه ، وهو قول ربيعة ، ويحيى بن سعيد ، وهو العشر . وعند
مالك والشافعي وأحمد لا زكاة فيه .

فصل

وأما الحديث الثاني : وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « فياسق
السماء ، والعيون العشر » . الحديث . ففيه ما اتفق العلماء عليه ، وهو
المقدار المأخوذ من العشرات . ولكن اختلفوا في أي شيء يجب
العشر ، ونصفه .

فقال طائفة يجب العشر في كل ما يزرعه الآدميون من الجبوب ،
والبقول ، وما أنبتته تجاراتهم من الثمار ، قليل ذلك وكثيره ، ويروى
هذا عن حماد بن أبي سليمان ، وإبي حنيفة ، وزفر .

وقال أبو يوسف ومحمد : لا يجب إلا فيما له ثمرة باقية ، فيما يبلغ
خسة أوسق . وقال أحمد : يجب العشر فيما يبيس ، ويبقى ، مما يكال
ويبلغ خمسة أوسق ، فصاعداً . وسواء عنده أن يكون قوتاً كالحنطة ،
والشعير ، والأرز ، والنرة ، أو من القطنيات كالباقلاء ، والعدس ، أو
من الأبازير كالكسفرة ، والكمون ، والكرأويا ، والبزر ، كبزر الكتان ،

وقال الشافعي : تجب الزكاة فيما يبيس ، ويدخر ، ويقتات ، مأكولاً
أو طيبخاً ، أو سوقاً ، وله في الزيتون قولان ، وتجب الزكاة عنده
في التمر والزبيب .

فصل

ويضم القمح والشعير والسلت في الزكاة ، وتضم القطاني بعضها
إلى بعض ، ويضم زرع العام بعضه إلى بعض ، ولو كان بعضه صيفياً ،
وبعضه شتوياً ، وكذلك الثمرة ، ولو كان في بلدان شتى ، إذا
كان لرجل واحد . وأما الشركاء فلا بد أن يكون في حصة كل
واحد منهم نصيب .

فصل

والوسق : ستون صاعاً : والصاع أربعة أمداد بمقدار النبي صلى الله
عليه وسلم ، والمد خمسة أرطال وثلاث بالبغدادي ، والرطل البغدادي
ثمانية وعشرون درهماً ، والدرهم هي هذه التي هي من زمان عبد
الملك : كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل . فبلغ النصاب بالرطل
البغدادي ألف وستائة رطل .

وتقديره بالدمشقي : ثلاثمائة رطل ، واثنان وأربعون رطلاً ، وستة

أصابع رطل .

وقال الليث بن سعد : كل ما يختبر ففيه الصدقة ، مع أنه يوجب
الزكاة في التمر والزبيب والزيتون . وكذلك الثوري يوجب الزكاة
في الزيتون ، والأوزاعي والزهري ، ويروى عن ابن عباس أيضاً . وقال
الأوزاعي : مضت السنة أن الزكاة في الحنطة ، وفي الشعير ،
والسلت والتمر ، والغنم ، والزيتون . وقال اسحق : كل ما يختبر
ففيه الصدقة .

وعند ابن المنذر : تسعة أشياء كما تقدم فقط : التمر ، والزبيب ،
والحنطة ، والشعير ، والفضة ، والذهب ، والابل ، والبقر ، والغنم . وكل
هؤلاء يعتبر الخمسة الأوسق ، إلا ما يروى عن مجاهد ، وأبي حنيفة : أنه
يوجب الزكاة في القليل ، ويعتبر أيضاً عندم اليبس ، والتعفية في الجبوب
والجفاف في الثمار ، وما لازت فيه من الزيتون ، وما لا يزيب من
الغنم ، ولا يتمر من الرطب ، تخرج الزكاة من ثمنه . أو من حبه .
قال مالك إذا بلغ منه خمسة أوسق فيبيع أخرج الزكاة من ثمنه .